

د. مصطفى النشار

في فلسفة الثقافة



مكتبة الطباعة والنشر والتوزيع
عبد الوهاب



فلسفة الثقافة

فلسفة الثقافة

فلسفة الثقافة

د. مصطفى النشار

أستاذ الفلسفة بكلية الآداب

جامعة القاهرة

فِي فلسفة الثقافة

الطبعة الأولى

١٩٩٩م

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبد الله محريب

الكاتب : في فلسفة الثقافة

المترجم : مصطفى الشار

سنة النشر : ٢٠٠٠

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

الناشر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عمده غريب

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الخمار - عمارة برج أمون

الدور الأول - شقة ٦

ت : ٢٤٦٢٥٦٢

فاكس : ٢٤٠١٧٤٤

التوزيع : ١٠ شارع كامل صدقي المحالة (القاهرة)

ت : ٥٩١٧٥٣٢ ص ب ١٢٢ (المحالة)

المركز الرئيسي : مدسة العشر من رمضان

المنطقة الصناعية (CI) ت : ٣٦٢٧٢٧ ٠١٥

رقم الإيداع : ٩٩ ٩٠٩٦

ISBN الترميز الدولي

977-303-177-2

الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور طه حسين

رائداً من رواد التقدم والتنوير

وعلمية التفكير في مصرنا المعاصرة

وقاهرا للظلام والإظلام

في وطننا العربي الكبير..

إلى ذلك الغائب - الحاضر

أهدى هذا الكتاب في ذكرى مرور

خمسة وعشرين عاماً على رحيله

م.أ.

تصدير

الثقافة .. التقدم .. الحضارة .. التنمية مصطلحات كثير استخدمناها وأصبحت من المصطلحات الدارجة الاستخدام في عصرنا الحاضر .

ولما كنا نعيش العصر ونعيش مشكلاته وقضاياها بما تفرضه علينا من مصطلحات ونداءات. فقد كان لزاما علينا أن نتعامل مع هذه المصطلحات وفرق كبير بين أن نتعامل معها ونحن واعين بمعانيها وبالعلاقات المتعددة بينها، وبين أن نستخدمها دون وعي بهذه المعاني والعلاقات.

وفرّق كبير آخر بين أن نعي معانيها والعلاقات بينها من منظور غربي طرحه مفكرو الغرب وفلاسفته وعلماء الاجتماع والتاريخ والسياسة الغربية، وبين أن نحاول نحن الدخول إلى حلبة الفكر لنشارك في إبداع مفاهيم خاصة بنا حول هذه المصطلحات الشائعة. وهي مفاهيم قد تتلاقى أو قد تتشابك مع التعريفات الغربية لهذه المصطلحات أو قد تختلف عنها، لكنها في النهاية ستكون معبرة عن وجهة نظرنا تجاهها، وعن رأينا حول كيفية تصورنا للعلاقة بينها.

إن الحقيقة التى أراها ماثلة أمامى صباح - مساء أننا لم نعد نملك ترف الاكتفاء بالنقل عن الغربيين والاحتفاء بما يقولونه أيا كان موضوعه وأيا كانت أغراضه أو منطلقاته وأهدافه. فنحن على أبواب قرن جديد ينبغي أن لا نكتفى فيه بموقف المتلقى أو المتفرج، بل يجب أن يكون لنا موقفنا من كل ما يطرح، يجب أن نقف موقف المشارك الإيجابى وليس موقف المتلقى السلبي. ويجب أن يكون لنا موقفنا المستقل من كل ما يطرح من قضايا الثقافة والتقدم والتنمية.

وبالطبع فإن هذا الموقف المستقل ينبغي أن ينبع من ذاتيتنا الثقافية المستقلة ومن العمق الحضارى الذى نحمله على ظهرنا، فنحوله من مجرد ماضٍ تاريخى إلى ماضى حى فى عقولنا وفى وعينا حتى نمرر عليه كل ما يلقيه العصر فى وجهنا من جديد، فإن كان الجديد مفيدا وإيجابيا وخلاقا فنحن معه ولا بد أن نستفيد منه وأن نتجدد معه بقبوله وهضمه وإعادة إفرازه متوافقا مع رؤيتنا الحضارية وهويتنا الثقافية، وإن كان الجديد غثا لاقيمة له وهو إلى ضياع هويتنا أقرب وإلى الفساد أميل فلنرفضه غير أسفين على عصر أتى بالجديد المدمر والحديث المفزع!!.

إن التلاحق بين الثقافات والحضارات مطلوب ومحمود إذا كان هذا التلاحق لصالح الارتقاء بالبشرية ولتحقيق قدر أكبر من رفاهية البشر وسعادتهم وخيرهم. أما إن كان هذا التلاقى الحضارى سيكون لصالح سيادة ثقافة ما تحت ستار تقدمها وما تملكه من قوة عتاد أو قوة تكنولوجيا عسكرية، فهو التلاقى المرفوض. فلا تلاقى يقام على أساس من قوة عدو يحشد العتاد والعدة بمختلف وسائلها لتدمير الآخر وابتلاعه!

إن الثقافة السائدة ليست هي الثقافة الأفضل أو الأكثر تقدماً على الإطلاق! بل العكس قد يكون هو الصحيح! فمن المهم أن نعيش التقدم والأفضلية بمعايير صحيحة. ومن المهم أن تكون هذه المعايير متفق عليها بين الجميع وليست من وضع أصحاب الثقافة السائدة!

وما نقدمه في هذا الكتاب محاولة لتحديد موقفنا من تلك المصطلحات السائدة مصطحات الثقافة، التقدم، الحضارة، التنمية. وموقفنا من العلاقات المتصورة بينها. وفي ضوء تحديد هذا الموقف نحاول بيان كيفية الاستفادة من النظريات السائدة ومن التجارب الرائدة في تحديد طريق التحول من التخلف إلى التقدم. إن هذه التجارب وإن كانت رائدة وحقت نجاحات عديدة في مختلف مجالات الحياة، فإنها تبقى تجارب انطلقت من

بيئات معينة ومن تصورات ثقافية متباينة. ولذلك فإن نقلها بحذافيرها يعني الفشل المؤكد. أما إن درست بغرض الاستفادة من عناصرها الإيجابية، وبغرض تطويع تلك العناصر لتوافق بيئتنا وثقافتنا وهويتنا الحضارية فإن هذا سيكون بداية الطريق نحو استنبات بذرة ذاتية للتحول والقفز على عناصر التخلف التي لا نزال نعاني منها إلى صورة جديدة للتقدم نستطيع أن نقول عنها إنها "صناعة محلية" رغم ما استفادته من خبرات الآخرين ومن تجاربهم.

وبالطبع فليس كاتب هذه السطور من المتخصصين لافى الصناعة ولا في غيرها من صور الإنتاج. وإنما هو يقدم مجرد اجتهاد ووجهة نظر ذات طابع فلسفي نابع من تخصصه في الفلسفة، "وما من شيء إلا وللفلسفة فيه مدخل" كما قال الفارابي فيلسوفنا الإسلامي الكبير.

إن ما يقدمه كاتب هذه السطور إنما هو محاولة لوضع أساس شرقي - عربي لفلسفة الثقافة قد يتقاطع أو يتشابه مع بعض الآراء لبعض الفلاسفة الغربيين، ولكنه بالقطع ليس ناقلاً عنهم وليس مؤمناً بكل ما يقولونه، كما أنه يرفض تماماً أن يقف موقف المتلقي أو المتفرج، لأنه يؤمن بأنه قادر على المشاركة الإيجابية في الحوار حول فلسفة الثقافة من وجهة نظر مختلفة

ومبنية على أسس عميقة مستمدة من العمق الحضارى والتاريخى الكبير الذى يستند عليه.

وكاتب هذه السطور يحاول بعد ذلك أن يبحث فى العلاقة بين الثقافة والتنمية والتخلف والتقدم ليكتشف الطريق الأفضل الذى يمكن لشعوبنا أن تسلكه فى محاولتها الجادة للتحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ومن ثم للتحول من مجتمعات موسومة - على غير الحقيقة ورغم أنها - بالتخلف إلى مجتمعات متقدمة فهى تملك معظم مقومات الثقافة المتحضرة ولا ينقصها إلا تفعيل هذه المقومات واستنهاض إرادة التحدى واستتفار كل القدرات الذاتية المبدعة لأفرادها.

وما من شك أن أى محاولة من هذا القبيل تبقى مجرد محاولة للخروج من النفق المظلم الذى وضعنا فيه دعاة "العولمة" ودعاة "الخضوع" للثقافة الغربية ذات البعد الواحد.

وما من شك أن هذه المحاولة تحتاج لجهود آخرين ينتمون لتخصصات عدة متباينة حتى تكتمل الصورة وتوضح أمامنا معالم الطريق.

ولست أطلب من القارئ العزيز سوى أن يصبر على قراءة ما قدمته له رغم ما قد يبدو فيه من مواطن قصور أضعف تتكشف أمامه. وعليه بعد ذلك أن يتشاغل بالصفح

عن صاحبها وبمحاولة سد هذه النواقص وتقوية مواطن الضعف. فهذا تتكامل الجهود ويثمر الحوار.

وكلى أمل فى أن نجنى جميعا ثمار اجتهدنا فى الحوار لإعادة بناء ذاتنا الحضارية باستجلاء عناصر هويتنا الثقافية المستقلة.

وكلى أمل فى قدرتنا على خوض غمار التحدى الحضارى الذى نواجهه بدءا من إدراكنا لأهمية أن يكون لنا رؤيتنا المستقلة لفلسفة ولمعنى التقدم والحضارة.

والله المستعان

وهو من وراء القصد.

د. مصطفى النشار

القاهرة - مدينة نصر فى : ١٩/١١/١٩٩٨م.

الموافق : ٣٠ رجب ١٤١٩ هـ.

المبحث الأول

محددات أولية

لفلسفة الثقافة

محددات أولية لفلسفة الثقافة

(١)

- ماهية الثقافة:

١ - أ: الثقافة هي الإطار النظري لمعتقدات الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه وهي كذلك ما يبدو ماثلاً في سلوكهم الأخلاقي والديني والاجتماعي والاقتصادي. إذ لا يفصل النظر عن العمل، أو بعبارة أخرى لا يفصل القول عن الفعل فيما يتعلق بإدراكنا لطبيعة ولمعنى الثقافة لدى فرد ما في مجتمع ما. وحتى إذا ما انفصل القول عن الفعل، أو تناقض النظر مع العمل فإن هذه تكون سمة ثقافية من سمات ذلك الفرد أو ذلك المجتمع الذي ينتمي إليه.

١ - ب: الثقافة إذن هي ما يشكل الوجدان الفردي أو الوجدان الجماعي لمجتمع ما وهي ما يشكل الدافعية لسلوكهم على نحو معين. وهي في ذات الوقت التي تشكل ما يمكن أن نطلق عليه الضمير الذاتي للفرد أو للمجتمع الذي ينتمي إليه. وهذا الوجدان وذلك الضمير هما ما يوجهان بوصلة السلوك للفرد أو المجتمع، وهما ما به يحاسب الفرد أو المجتمع نفسه، وهما ما به يقيم الفرد أو المجتمع الأعمال

والأفعال، ويقارن بين هذه الأفعال الذاتية وبين أفعال الآخرين فى ضوء منظومة القيم الحاكمة التى يؤمن بها.

١- ج : إن لكل ثقافة تاريخها ووعياها التاريخى المستقل، ويتحدد جوهر هذه الثقافة أو تلك تبعا لعمقها التاريخى وتبعاً لقدرة الفرد أو الشعب المنتج لهذه الثقافة فى الدفاع عنها والتمسك بها وقت الشدائد والمحن والأزمات. وبقدر ما فى هذه الثقافة من قيم إيجابية فاعلة بقدر ما تكون قادرة على تجديد ذاتيتها بتفاعلها مع الثقافات الأخرى بحيث لا تستطيع أى ثقافة غازية أو مهيمنة محوها أو نسخ شخصيتها الذاتية، بقدر ما يجد أفرادها أنفسهم فخورين بها وملتزمين بعناصرها الجوهرية ومدافعين عن عاداتهم وتقاليدهم التى تشكلت كنواحي لتلك الثقافة التى تعمقت لديهم وتمكنت منهم لأنها صمدت فى وجه التحديات وانتصرت على الأزمات والغزوات، وخرجت منها قوة قادرة على التجاوز بمزيد من الفاعلية، وبمزيد من الإبداع لعناصر جديدة للتفوق والسيادة.

١- د : إن العمق التاريخى لثقافة ما يعد فى اعتقادنا دليلاً على أصالتها وعلى صمودها وعلى قدرتها على التجدد وعلى قدرة أبنائها على التفاعل الإيجابى مع الثقافات الأخرى، وعلى قدرتهم على الإبداع ومحاسبة النفس والنظر إلى

المستقبل والتخطيط له بوعى وقدرة على الاستفادة من ماضى ثقافتهم وحاضرها فى رسم معالم جديدة لمستقبلها.

١- هـ: إن العمق التاريخى لثقافة ما يعد فى نظرنا دليلا على أنها ثقافة منفتحة تقبل الحوار مع الثقافات الأخرى من منطلق "التكافؤ الحضارى" بين أبناء الأمم المختلفة؛ فلا فرق بين ثقافة وأخرى إلا بما تتضمنه كل ثقافة من عناصر إيجابية قادرة على ابتكار آليات وقيم جديدة تدفع أصحابها إلى التقدم باطراد نحو تحقيق أكبر قدر من الأمان والاستقرار والرفاهية والسعادة للإنسان.

إن الثقافة المنفتحة على الثقافات الأخرى دون تعال أودون غرور هى الثقافة القابلة للتجدد والقابلة للاستمرار بعكس الثقافة المتعصبة التى ينظر أصحابها إلى أنفسهم على أنهم الأفضل والأعظم والأعلى قدرة وقوة. فإنها تعد ثقافة جامدة جاحدة لما أخذته بالتأكيد من عناصر من الثقافات الأخرى. ومن ثم فهى ثقافة مؤهلة لأن تنتحر ذاتيا؛ إذ لم توجد بعد الثقافة القادرة على أن تظل جامدة بعناصر ثابتة لا تتغير!! فمآل عناصرها الثابتة إلى الجمود والتحجر ومن ثم الموت.

١- و: إن أى ثقافة إنما هى الوجه البارز للحضارة التى تنتمى إليها. فالثقافة هى ما يمكن أن نطلق عليه الوجه الإعلامى لحضارة ما. فإن أردت أن تعرف عناصر حضارة شعب

ما فانظر فى الثقافة السائدة بين أفرادہ. فالثقافة ہى واجهة الحضارة، وهى الدلالة على مدى التقدم الذى أحرزہ أبناء هذه الحضارة أو على مدى التخلف الذى يعانون منه.

ولا أعنى بالتقدم أو بالتخلف هنا، التقدم والتخلف المادى أو الاقتصادى، فليس الاقتصاد هو المعيار الوحيد لقياس التقدم الحضارى أو التخلف الحضارى، فربما يكون أفقر شعب على وجه الأرض أكثر شعوب العالم تحضرا ورقيا فى المبادئ الدينية والأخلاقية والاجتماعية التى يؤمن بها. وربما يكون المعلم الذى ينبغى أن يتعلم منه أكثر شعوب الأرض تقدما تقنيا واقتصاديا!

(٣)

٢- خصائص الثقافة المتحضرة:

٢ - أ: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يسود بين أفرادها القيم الأخلاقية الرفيعة؛ قيم الحب والوفاء بالعهود والمواثيق، قيم الأمانة والكرم والشجاعة والالتزام والترابط الأسرى والاجتماعي.

٢- ب: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يؤمن أفرادها بصورة دينية محددة حول الكون وخلق العالم والعلاقة بين الإنسان والله. وهي الثقافة التي تنظر إلى المستقبل بعين الاطمئنان والثقة وليس بعين القلق والاضطراب والخوف من المجهول.

٢- ح: إنها الثقافة التي يوازن أفرادها بين المطالب المادية - الدنيوية وبين المطالب المعنوية - الروحية. ويعيشون حياة أخلاقية واجتماعية سوية لا تطرف فيها ولا شذوذ. إن الإنسان فيها يدرك أنه ليس مجرد جسد ثائر مطالب بممارسة كل اللذائذ والشهوات، بل هو نفس وعقل قادر على أن يتحكم في تلك الشهوات وهذه الانفعالات فيحد منها ويوظفها لصالح حياة سوية متوازنة لاشطط فيها ولا إفراط في الجري وراء لذاتها الحسية. إنها الثقافة التي ينجح

الإنسان فيها فى تلبية مطالب الجسد وتلبية مطالب الروح
باعتدال وتوازن بدون إفراط أو تفريط.

٢- د: إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يؤمن أفرادها دون
ضجيج ودون افتعال بالتوازن بين مطالب الفرد ومطالب
المجتمع. فلا تكون ثقافة فردية أنانية تقوم على إعلاء
شأن مطالب الفرد، فينغمس الأفراد فيها فى تلبية مطالبهم
المادية — الأنانية الطموحة إلى مالا نهاية دون مراعاة
لمصالح ورغبات ومطالب الآخرين! بل تكون ثقافة
يتصرف الفرد فيها وهو يشعر أنه إنما خلق لىخدم غيره
كما يطلب من غيره أن يخدمه. ثقافة يدرك الفرد فيها أنه
لم يخلق فى هذه الحياة ليعيش وحده وأنه غير قادر مطلقاً
على أن يلبي مطالبه الذاتية بنفسه المنفردة ويقدراته
المحدودة، بل خلق ليعيش بين آخرين مختلفى الفطر
والمواهب بحيث يلبي كل واحد منهم مطالب غيره كما
يسعى لتلبية مطالبه عبرهم وعبر ما يقدمونه من نواتج
أعمالهم. وعلى ذلك فالثقافة المتحضرة هى التى يؤمن
الجميع فيها بأنهم إنما يعيشون فى مجتمع ينبغى أن تتضافر
جهود أفرادها فى خلق البيئة الصالحة للسعادة المشتركة.

٢- هـ: إنها الثقافة التى يتمتع أفرادها بإيجابية وفاعلية نحو
الإبداع والابتكار فيحاربون ميل النفس إلى الكسل

والخمول، وميلها إلى الارتكان على إنجازات الماضي والارتياح إلى ما حققه السابقون في الزمن الماضي، إن حرب الذات وجهاد النفس إنما يكون بتحويل وجهتها ونشاطها نحو التفكير في المستقبل وفي ضرورة أن تترك بصمتها الذاتية فيه. ولا يمكن لإنسان فرد مبدع أن يركن إلى ما أنتجه الآخرون وإلى ما أبدعه السابقون عليه!! فهو يريد أن يضيف إلى ما قدمه السابقون عليه، وهو يسعى إلى تحقيق المزيد من الإنجازات السعيدة لنفسه ولل بشرية في أي مجال من مجالات الحياة.

٢- و: إن الثقافة المتحضرة هي الثقافة التي يسعى الجميع في ظلها إلى تحقيق العدالة بمعناها الشامل والواسع، ذلك المعنى الذي يبدأ بتحقيق العدالة داخل الفرد نفسه بالمعنى الأفلاطوني، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع بتحقيق المساواة بين البشر في الأنصبة والحقوق والواجبات ودون تمييز بين إنسان وآخر أيا كان نوع هذا التمييز.

فالتمييز الوحيد بين إنسان وآخر هو ما يحققه الفرد بنفسه لنفسه من خلال قدراته الإبداعية المتميزة وقدرته اللا محدودة على العمل الجاد والاستفادة من كل دقيقة يحياها على هذه

الأرض. إن هذا التميز ليس معناه التعالي على الآخرين أو التكبر عليهم أو الاستهانة بقدراتهم والسخرية منهم، بل إن التميز الحقيقي إذا ما حققه الفرد المبدع ينبغي أن يتوافق ويتلازم مع قدرته على التواصل للآخرين واحترام قدراتهم والحرص على الاستفادة منهم وإفادتهم بأكبر قدر ممكن من التجرد والصبر وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

٢ - ع: إن الثقافة المتحضرة هي التي لاتضع أى قيود أمام أفرادها فيكونوا دائماً شاعرين بأنهم أحرار متساوون في الحقوق والواجبات. فلا قيد على حركتهم في وطنهم، ولاسلطة تقهرهم وتقف حائلاً أمام إعلان عقيدتهم أو رأيهم أو نظرياتهم علمية كانت أو أدبية أو فنية. فحياة البشر الحرة هي الضامن الحقيقي للشعور بالسعادة، وهي الدلالة الجوهرية على إنسانية الإنسان. وهي الدافع الأعظم للإبداع والابتكار والتجديد. وهي الملهم الذي يلهمهم كل جنيد ومبتكر مما يساعدهم على إحراز المزيد من التقدم نحو مستقبل أفضل لهم ولل البشرية جميعاً.

٢- غ: إن الثقافة المتحضرة هي التي يؤمن أفرادها بأنهم ليسوا جديرين بصنع السعادة والحياة الأفضل لأنفسهم فقط بل يصنعون كل ما يصنعونه لتحقيق السعادة والحياة الأفضل

لأبناء وطنهم ولل بشرية جميعا فى ذات الوقت. إنهم يؤمنون بأن السعادة البشرية لا تكتمل إلا إذا امتلأت بها أرجاء الأرض جميعاً. وأن إحساس أى إنسان فى أى بقعة من الأرض بالألم أو بالجوع أو بالعطش أو بأى شىء يسبب الألم أو الحزن إنما ينبغى أن ينغص عليه حياته ويدفعه دفعا لنجدته وللتنحية من أجله.

إن الثقافة المتحضرة هى الثقافة التى يشعر أصحابها بأن مشاركة الآخرين من أبناء الثقافات والأمم والحضارات الأخرى أفراحهم وأحزانهم وآلامهم ضرورة يفرضها على الجميع أنهم يعيشون على أرض واحدة وتظلهم سماء واحدة ويتمتعون بشمس واحدة، وبضوء قمر واحد.

(٣)

٣- آليات الثقافة المتحضرة:

٣- أ: التفكير العلمي في حل ما يواجه أبناء هذه الثقافة المتحضرة من مشكلات يعد الآلية التي يستخدمونها تلقائيا وبدون ادعاء أو تعال على أى مشكلة. فكل مشكلة مهما ضؤل حجمها وقل تأثيرها يمكن أن يترتب عليهم إذا لم تواجه بالأسلوب العلمي في تحليل جزئياتها وحلها حلا جزريا ومواجهتها مواجهة حاسمة، يمكن أن تشكل مع ما يتراكم معها وحولها من مشكلات جزئية أخرى عائقا يعوق تحضر المجتمع وتمدينه، وعائقا أمام سعادة الأفراد وقيدا على حريتهم في العمل والإبداع. إن مواجهة المشكلات بطرق علمية في التفكير وبأسلوب علمي في الحل هو الفيصل بين أبناء حضارة ناضجة واعية وبين أبناء حضارة خاملة تأخذ بالعواطف والانفعالات سبيلا للنظر في المشكلات فتكون النتيجة الغوص في مشكلات أكثر تعقيدا والإبحار عكس التيار الذي ينبغي أن نوجهه ونستفيد منه في الحل المباشر لأى مشكلة مهما كانت النتائج السلبية على فرد هنا أو فرد هناك.

إن الأسلوب العلمي في مواجهة المشكلات وفي تحليلها وحلها تجده لدى الشعوب المتحضرة مغروساً في طبيعتهم وكأنه فطرة فيهم رغم أنه بلا شك يعد سلوكا مكتسبا يكتسبه الأفراد

منذ نعومة أظفارهم في مراحل التربية والتعليم بمختلف وسائلها وأشكالها. ولذلك فهم يتعودون على ممارسته دون خشية نتائجه ودون النظر في عواقبه عليهم، لأنهم يعتبرون أنه الأسلوب الأمثل في حل المشكلات وهو وإن جنى على مصلحة أنانية لفرد ما في لحظة ما فربما يكون في مصلحته على المدى البعيد. فضلا عن أنه الأسلوب الأمثل لعلاج المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية ككل. وهو الأكثر تعبيرا عن مصالح الجميع في مجتمع يشعر فيه الجميع بالحرية وعدم التعصب وعدم التمييز، ويؤمن فيه الجميع بالتساوي أمام القانون.

٣- ب: حرية العقيدة وحرية التفكير من الآليات المهمة في أي ثقافة متحضرة، فليس ممكناً أن نكون متحضرين إذا لم نكن نؤمن بأن للجميع نفس الحريات التي نتمنى أن نتمتع بها وأن نمارسها. فكما أن كل فرد يرى ضرورة أن يكون حراً فيما يعتقد، حراً في ممارسة التفكير في أي لون من ألوان المعارف والعلوم، فكذلك ينبغي أن يؤمن في ذات الوقت بأحقية الآخرين في الشعور بنفس القدر من الحرية. وأبناء الثقافة المتحضرة يؤمنون بضرورة الحرية للجميع ويدافع كل منهم عن حرية الآخر كما يدافع عن حريته. ويأسى حينما يجد أي قيد يمارس ضد هذا الآخر.

إن مجتمعاً يؤمن أفرادُه بقدر متساوٍ للحرية بمختلف صورها وأشكالها يتمتع بها الجميع فهو المجتمع المتحضر حقاً. إذ لا يقف أى فرد عائقاً أمام حريات الآخرين، ولا يسعى لوضع أى قيد على حريتهم وعلى ممارستهم لهذه الحرية. إن المجتمع المتحضر هو الذى يمارس ثقافة الحرية المسؤولة التى مفادها أننى حر طالما أن حريتى لا يترتب عليها أى إيذاء للآخرين، ولا يترتب عليها أى ضرر يلحق بهم.

ولاشك أن حرية التفكير تعد إحدى ركائز المجتمع المبدع لأنه لا إبداع فردى ولا جماعى إلا فى ظل تمتع الجميع بالقدر اللازم من حرية التفكير والإبداع. وقد يتعرض المرء للخطأ وقد يخطئ فى الفهم أو فى تقدير العواقب ولكنه سرعان ما سيعود إلى الطريق السليم إذا ما أرشده الآخرون إليه. وإذا ما اقتنع بحجج الآخرين ضده. لكنه لن يفعل ذلك بسهولة إذا ما واجهنا أفكاره الخاطئة واجتهاداته غير الصائبة بالقهر أو بتوقييع العقوبات الجسدية أو المعنوية عليه. إن المرء لم يخلق ليعاقبه الآخرون وإنما يستمع إليه الآخرون. وكل منا مطالب فى المجتمع المتحضر بأن يستمع إلى اجتهادات الآخر وإلى ابداعاته كما يطالب هو نفسه هذا الآخر بأن يستمع إليه وأن يقدر اجتهاداته وإبداعاته!!

٣- ج: الحوار الإيجابي البناء يعد أيضاً من ضمن الآليات المهمة في أى ثقافة متحضرة لأنه بدون الحوار سينزوى الفرد وينعزل عن الآخرين. وتتعدم فائدته لهم كما تتعدم امكانية استفادتهم منه. فالحوار ليس لمجرد الكلام أو "الرغى" وإنما هو الأداة الفاعلة في المشاركة الإيجابية لبناء مجتمع متقدم متطور يتشارك فيه الجميع من أجل تحقيق السعادة والرفاهية والمعرفة للجميع.

والحوار البناء هنا هو ذلك الحوار الذى يشارك فيه عدة أطراف على قدم المساواة في درجة العلم ودرجة المعرفة. وأعلى الأقل هو الحوار الذى يشارك فيه الأطراف وكل منهم يشعر أن ما سيقوله - أيا كانت درجة معرفته وأيا كانت الطبقة التى ينتمى إليها - سيققق المزيد من الوضوح فى الرؤية وسيقرب الجميع من الوصول إلى الحقيقة المرجوة حول الموضوع المطروح للنقاش الذى يتحاورون حوله. إن الحوار البناء ليس معناه أن نتكلم لمجرد الكلام أو لمجرد إثبات ذات المتحدث وإثبات قدرته على استخدام الألفاظ الرنانة أو العبارات الفخمة البليغة، بل هو الحوار الذى يستخدم فيه الألفاظ ذات الدلالة المباشرة. وذات المعنى الواضح الذى يضيف الجديد إلى ما قيل وليس لمجرد تكرار ما قيل بصورة أخرى أو بألفاظ مرادفة!!

إن الحوار البناء ببساطة هو الحوار الذى يستخدم الأسلوب العلمى فى التفكير وهو الذى يستخدم أصحابه الألفاظ ذات الدلالة الواقعية الواضحة التى لا لبس فيها ولا غموض. إنه الحوار الذى لا نتحدث فيه إلا إذا كنا نشعر - على حد تعبير بتاح حوتب الفيلسوف المصرى القديم - أننا سنحل المعضلات.

٣- د: إن الحوار البناء فى الثقافة المتحضرة قد يستخدم فيه آلية "النقد"، نقد آراء الآخرين ليس بغرض تجريحهم أو النيل منهم أو التشكيك فى قدراتهم وكفاءتهم وإنما الغرض منه الوصول إلى الحقيقة من طريق مختلف عن الطريق الذى طرحه الآخر، أو الوصول إليها من طريق أقرب وأفضل من الطريق الذى طرحه الآخر.

إن الثقافة المتحضرة تقبل آلية النقد، لأن أفرادها يؤمنون بأنهم إنما خلقوا بفطر متباعدة ومواهب مختلفة ومن ثم بعقول متفاوتة وقدرات تحليلية متعددة ومن ثم فكل منهم يعى أنه إن نجح فى إبداء رأى الصواب أو الصحيح فى مشكلة ما هو أقدر على حلها، فإنه ليس من الضرورى أن يكون رأيه هو "الصواب" فى "كل" ما يطرح من مشكلات. ومن ثم فهو يقبل الرأى الأرجح والأفضل حتى لو لم يكن هو صاحبه. ويقبل أن ينتقده الآخرون فيما يبدیه من آراء غير صائبة أو مبتورة. إن

الرأى والرأى الآخر وبينهما النقد ضرورة من ضرورات الثقافة المتحضرة. ومن الضروري للإنسان المثقف المتحضر أن يعي ذلك لأنه يعي أنه إنما خلق فرداً كما خلق الآخرون أفراداً، وعقولنا مختلفة ومن ثم فوجهات نظرنا أيضاً يمكن أن تختلف حول أى موضوع اللهم إلا إن كان الأمر يتعلق بحقيقة علمية لا تقبل الشك أو الجدل.

٣- هـ: ثنائية العقل والوجدان فى اعتقادى من أليات الثقافة المتحضرة. وليس معنى الثنائية الانفصام أو الإزدواجية فى المعايير القيمية أو خلافه. بل معناها أنه على الإنسان أن يعيش حياة تلبى مطالب عقله كما تلبى مطالب وجدانه. وآلية الحياة العلمية - التقنية هى العقل وإبداعاته باستخدام الطريقة العلمية فى التفكير التى أشرنا إليها آنفاً، وآلية الحياة الروحية هى القلب أو الوجدان وتلك الحياة الروحية قد يقصد بها الشعور الدينى أو الاستمتاع بالفنون والآداب المختلفة وأداة هذا الشعور الروحى هى الوجدان أو القلب. ولاشك أنه كما قال باسكال أن للقلب منطقاً هيهات للعقل أن يفهمه. والإنسان عقل وقلب كما هو روح وجسد، والإنسان السوى فى الثقافة المتحضرة السوية يعيش حياته بالمستويين معاً دون انفصام ودون تداخل. وإن كنا نقول اليوم عن الثقافة الغربية إنها ثقافة البعد الواحد وإنها ثقافة

عرجاء لأنها تسير على قدم واحدة هي "العقل - العلم"، فإننا نقول عن ثقافات أخرى عديدة إنها ثقافات وجدانية غير علمية. وفي اعتقادي أن الثقافة المتكاملة المتحضرة هي الثقافة التي يستخدم أفرادها الأدوات معاً في المعرفة والمتعة. فالفرد فيها يفكر في حياته العملية والعلمية بعقله مستخدماً كل آليات التفكير الاستدلالي العلمي. وهو في حياته الروحية يلبي مطالب نفسه وقلبه بالاستمتاع الوجداني بتذوق الفنون الرفيعة والآداب الراقية. ولا تعارض بين هذا وذاك بل بهما تكتمل إنسانية الإنسان وتتمو قدراته الإبداعية وتتحقق سعادته المتوازنة دون إفراط أو تفريط.

٣- و: سيادة واحترام القانون أيضاً من أهم آليات الثقافة المتحضرة، فالمجتمع الإنساني يقوم في الأساس على اتفاق مكتوب بين أفرادهِ في أي دولة من الدول، وهذا الاتفاق المكتوب هو القانون أو الدستور. وبقدر ما يحترم الناس ما اتفقوا عليه وما أقرّوه في بنود هذا الدستور بقدر ما يكون مجتمعهم متحضراً يستطيع أفرادهِ أن يطمئنوا إلى مستقبلهم الأمن في ظل سيادة القانون واحترام تطبيقه من الجميع. وبقدر ما يفقد القانون احترامه وهيبته في نفوس من وضعوه واتفقوا على إقراره واحترامه، بقدر ما يتحوّل المجتمع المدني إلى غابة يباح للكبير فيها أن يأكل

الصغير، وللغنى فيها أن "دهس" الفقير. وتضيق هيبة الدولة ويتصرف كل فرد من الأفراد مستعيناً بقدراته الخاصة ومستغنياً لكل إمكاناته الذاتية ليحمي نفسه ويحمي إنجازاته ويحافظ على حياته ضارباً عرض الحائط بكل تلك القوانين وبكل تلك القيم التي تعبر عنها هذه القوانين!! وقد صدق سقراط فيلسوف اليونان الشهير حينما قال "أنتصرون مدينة لا يحترم أهلها القانون؟! ألا تتدك هذه المدينة من أساسها؟!".

إن التحضر المدني أساسه سيادة قانون عادل يشعر الجميع تحت مظلته بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات، ومتساوون في الخضوع له أياً كان موقعهم السلطوى - التنفيذى وأياً كانت الطبقة التي ينتمون إليها.

وليس مجتمعاً متحضراً، ذلك المجتمع الذى يعتدى فيه الكبير على الصغير مستنداً على ما يملكه من مال أو سلطة. وليس مجتمعاً متحضراً ذلك المجتمع الذى تسوده الفوضى بدلاً من النظام نتيجة عدم تطبيق القانون وعدم احترامه على القوى قبل الضعيف، وعلى الرئيس قبل المرووس، وعلى الوزير قبل الحقير!

إن ثقافة التحضر إذن هى ثقافة يؤمن أفرادها إيماناً قاطعاً بأن الأداة الحقيقية لسيادة قيم المجتمع الذى ينتمون إليه إنما هى "قانون عادل" يحترمه الجميع ويطبق على الجميع بدون استثناء، وبدون أى اعتبار للعواطف أو الإنفعالات، وبدون أى نظر

لشخصية أول منصب الذى خالف القانون مهما كانت ضالة المخالفة التى ارتكبها.

إن الثقافة المتحضرة إذن هى الثقافة التى يعتبر قادة المجتمع فيها أنفسهم قدوة تحتذى فى احترام القانون وفى عدم مخالفته أيا كان السبب وأيا كان الدافع.

إن هؤلاء القادة سواء كانوا من أهل السياسة أو من أهل الجيش أو من أهل الشرطة أو من أهل الفكر والفن .. إلخ هم الذين يعون جيدا أن صلاح حال مجتمعهم لن يكون إلا بأن يكونوا هم القدوة فى الإذعان للقانون وفى احترام مواده وفى السهر على تطبيقها ومراعاة دقة ذلك التطبيق على أنفسهم قبل أن يكون على غيرهم!

وفى اعتقادى الشخصى أن العلامة الفارقة بين مجتمع متحضر وبين مجتمع متخلف تكمن فى احترام أهل المجتمع الأول للقانون سواء كان مكتوبا وضعيا كما فى المجتمعات المتمدنية أو كان عبارة عن عادات وتقاليد مرعية وشفوية متفق عليها كما فى المجتمعات البدائية. فاحترام القانون هو ما يميز بحق بين مجتمع متحضر ومجتمع متخلف. وهو الذى يكشف عن هوية أفراد الثقافة. فاحترام القانون والحرص على سيادته على الجميع حكاما ومحكومين هو المرأة التى تعكس وجه المتحضر وماده لدى أى شعب من الشعوب.

(٤)

٤- بنية الثقافة المتحضرة:

٤- أ: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية داخلية ديناميكية قابلة للتجدد والتفاعل مع الثقافات الأخرى. وهي بنية ذات عناصر أصيلة ثابتة لا تتغير وإن استقادت من عناصر الثقافات الأخرى واستلهمت بعض عناصرها الإيجابية في تجديد شبابها وفي إعادة التوازن إلى عناصرها التي خبت جذوتها أو التي لم تعد تتلاءم مع أي عصر من العصور المستحدثة التي تعيشها.

٤- ب: إن الثقافة المتحضرة ذات بُعدين، بُعد أصيل أسسه أصحابها ولم يشاركهم فيه الآخرون، بُعد قابل للتأثر بثقافات الآخرين الوافدة أو الأجنبية أو الغازية. سمها ماشنت! فهي ثقافة تحافظ على جوهرها الأصيل وعلى نغائه من أي شوائب. وفي ذات الوقت تقبل التحوّل مع الثقافات الأخرى على قدم المساواة وتقبل الالتقاء معها في مواضع بعينها دون تضحية بأصالتها. إنها الثقافة ذات البنية الأصيلة - التفاعلية؛ فهي بأصيلها تضمن الاستمرار والبقاء وهي بتفاعلها تجدد شبابها لتكون قوية في استمرارها وقادرة على العطاء الإيجابي للثقافات الأخرى وخاصة

الجديدة منها. فهي ثقافة تعطى بقدر ماتأخذ وتشارك بقدر ما تستلهم أو تستعير من عناصر الثقافات الجديدة.

٤- ج: إن الثقافة المتحضرة ذات بنية متوازنة، فهي تعبير عن إنجازات الفرد وطموحه وإبداعاته وهي تعبير عن رغبات الجماعة وطموحاتهم وإبداعاتهم. وبنيتها المتوازنة تراعى ضمان تدفق إبداعات الفرد فى ضوء أهداف عامة يسعى إلى تحقيقها المجتمع ككل. وهى بنية ذات قيم أخلاقية واجتماعية واقتصادية تحقق مصالح جميع أفرادها وفئاتها حسب معيار العدالة المتفق عليه وخاصة إذا كان هذا المعيار متفق فى جوهره وتفاصيله مع الطبيعة البشرية الأصيلة ولا يضادها.

٤ - د: إن بنية الثقافة المتحضرة تقوم على إيمان أفرادها بمبادئ عامة وقوانين عامة ذات مضامين أخلاقية واقتصادية وسياسية وعلمية ثابتة. وفى ذات الوقت يؤمنون بأن لكل منهم حرية الإبداع والتجديد دون التعدى على هذه المبادئ والقواعد والقوانين العامة الثابتة. وبمعنى آخر فبنية الثقافة المتحضرة تقوم على التلاؤم بين المطلق والنسبى، بين الثابت والمتغير، بين الجوهري والعرضى، بين الكلى الجمعى وبين الجزئى الفردى.

فالفرد فى ظلها يؤمن بقيم الجماعة وقوانينها الثابتة ويخضع لها ويحترمها، فى ذات الوقت الذى يملك فيه حرية الحركة والإبداع من أجل تطوير هذه القيم والمبادئ والقواعد الثابتة ذاتها. وذلك يتم بصورة تلقائية هادئة غير صارمة. فالتجديد فى الجزئيات سيقود فى النهاية إلى التأثير فى الكلى. والتركيز على الجديد والتطوير فيما يقبل الجميع تجديده وتطويره من عناصر الثقافة المتغيرة سيقود حتماً إلى تجديد العناصر الثابتة ذاتها من خلال الاحتهاد فى تطويعها لقبول التجدد الاجتماعى أو العلمى أو أى ظروف مستجدة يعيشها أبناء هذه الثقافة.

٤- هـ: إن بنية الثقافة المتحضرة، بنية واحدة وإن تعددت عناصرها، بنية ذات ظاهر متغير متجدد متنوع رغم باطنها الواحد الأصيل. إنها بنية تقبل الجدل بين الواحد والكثير، بين الأصيل والجديد، بين الوافد والموروث، بين الأنا والآخر. وقبولها لهذا الجدل لا يعنى مطلقاً أنها مستعدة للقفز على ثوابتها أو للتنازل عن جوهرها، بل يعنى تأكيد هذا الثابت وتنقية وتلميع هذا الجوهر. إنها بقبولها الجدل تحافظ على الثابت من خلال الحوار مع المتغير، تحافظ على الجوهر من خلال تغذيته بالأعراض، تحافظ على الأصيل والموروث عن طريقة

غريبة ما فيه باستخدام مناهج جديدة قد تكون وافدة من ثقافات أخرى.

إن البنية الأساسية للثقافة المتحضرة ينبغي أن تظل بنية حية وليست جامدة. وحياتها تتجدد بقبولها الجدل والحوار مع الآخر ومع الوافد ومع الجديد باستمرار.

إن بنية الثقافة الحية لا تكون حياتها إلا بالتغذي، والتغذي لا يمكن أن يكون من خلال اجترار ما سبق التغذي عليه والنمو به، وإنما من خلال التغذي على عناصر جديدة وضمها وتحويلها إلى عناصر شبيهة بعناصر الذات الثقافية.

المبحث الثاني

العولمة الثقافية بين الإمكان
والاستحالة

"العولمة الثقافية" بين الإمكان والاستحالة

(١)

١ - مفهوم العولمة:

كثر الحديث عن العولمة بأشكال شتى؛ فهناك العولمة الاقتصادية وكذا العولمة السياسية والعولمة في مجال الإعلام والمعلومات، وهناك كذلك العولمة الثقافية... إلخ. ورغم ذلك فلا يزال مفهوم "العولمة" غامضاً ملتبساً نظراً لتعدد أشكال النظر إليه فضلاً عن اختلاف الرؤى حول كل واحد من هذه الأشكال، واختلاف المنطلقات والأهداف التي يسعى كل صاحب رؤية إلى تحقيقها من وراء حديثه!!

ولاعجب في ذلك، فالمتقف أو المفكر الغربي مثلاً يتحدث عن العولمة من منظور ليبرالي رأسمالي وهو متأكد من أن هذا المنظور هو جوهر عصر العولمة إذ إن النموذج المطروح لكافة صور العولمة (اقتصادية وسياسية وثقافية.. إلخ) إنما هو النموذج الغربي الذي يتبنى الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي والرأسمالية الحرة على الصعيد الاقتصادي.

أما المتقف أو المفكر الإسلامي العربي، فهو يتحدث عنها بلا شك من منظور ديني عقائدي، حيث يرى أن النموذج

المطروح الآن للعولمة وأعنى به المنظور الغربي مرفوض، وأن المفروض أن يطرح المنظور الديني الإسلامي بديلاً له وخاصة أن بالإسلام الدعوة إلى عالمية الإيمان بالإله الواحد، وبكل الكتب المنزلة السابقة. وأن به النظام السياسي الأمثل والنظام الاجتماعي والاقتصادي الأمثل.. إلخ.

ومن هنا فإن استجلاء مفهوم العولمة أصبح أمراً ضرورياً. فما المقصود بها وهل من حق كل منا أن يتحدث عن مفهومه الخاص للعولمة؟! وما هي الظروف والملابسات التي جعلت هذا المصطلح يشيع على الألسن وفي كل المحافل بهذا الشكل وكأنه موضة آخر القرن العشرين؟!

إن المقصود الأشمل للعولمة في اعتقادي هو صبغ العالم بصبغة واحدة في أي مجال من المجالات، أعنى أن يتقارب البشر وتذوب بينهم الفوارق في الفكر واللغة والمعتقدات وفي أشكال الأزياء وصور التبادل التجاري والصناعي.. إلخ.. إلخ..

فالعولمة تتلخص اصطلاحاً في اقتراب العالم، عالم البشر من التوحّد: في كل شيء بحيث تذوب كل الفواصل والحواجز بينهم سواء كانت حواجز مكانية أو زمانية، وبحيث يصبحون وكأنهم يعيشون في قرية واحدة، بل قل في أسرة واحدة!!

وربما يكون المثلول اللفظي للعولمة مفيداً في فهم المقصود بها؛ حيث إن المثلول اللفظي يشير إلى اتجاه البشر

إلى الاشتراك في هوية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية واحدة!

فهل هذا الاتجاه إلى تمييط البشر وتجميدهم داخل إطار تلك الهوية الواحدة المنشودة أيا كانت صورتها، هل هذا ممكن أم مستحيل؟!

إن تاريخ التجربة البشرية الطويل يشير إلى محاولات بشرية عديدة جرت في هذا الاتجاه لكنها لم تنجح النجاح الكامل؛ فقد حلم بذلك إخناتون الملك المصري القديم حينما وجد إمبراطوريته تتسع وتترامى أطرافها، وحينما توصل إلى عبادة الإله الواحد، الشمس التي تشرق في كل أرجاء الأرض، حلم بأن يجتمع البشر في دولة واحدة وتحت إمرة حاكم واحد وفي ظل قانون واحد وأن تجمعهم عبادة هذا الإله الواحد ولكنه كان مجرد حلم لملك فيلسوف تبدد فور وفاته.

وتكرر الحلم عند ذلك القائد العسكري الهمام الإسكندر الأكبر حيث أكمل تحقيق حلم والده بإمبراطورية شاسعة الأطراف، واستطاع بغزواته وانتصاراته العسكرية الباهرة أن يوحد إمبراطوريات الشرق وإمبراطوريته اليونانية في دولة واحدة. ولكن الحلم لم يكتمل فلم تصبح الثقافة اليونانية هي حقاً ثقافة العالم ولا قانون روما هو قانون العالم، بل عاد العالم إلى التفرق والهويات القومية إلى الظهور.

وتكرر الحلم مرات عديدة، فليس الحلم المسيحي بتوحيد العالم ببعيد عن تجربة الإسكندر التاريخية، بعد أن أصبحت المسيحية هي الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي. وليس الأمر ببعيد عن جوهر العقيدة الإسلامية فالإسلام هو الدين الخاتم والأكمل. وجاءت الفلسفة الماركسية المعاصرة حاملة لواء العالمية ومبشرة بالتحول العالمي نحو الاشتراكية ومن بعدها إلى الشيوعية الكاملة.

ولما انتهى الصراع بينها وبين الرأسمالية الغربية إلى انتصار الأخيرة، كان من الطبيعي أن تتزوج انتصارها الاقتصادي والسياسي بهذه الدعوة إلى النظام العالمي الجديد الذي تترجمه بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها أوروبا الغربية. ومن هنا بدأت تتعالى صيحات الدعوة إلى هذا النظام العالمي الجديد ذا القطب الواحد والتوجه الواحد، وبدأت تظهر كتداعيات وكتائج مواكبة لتلك الدعوة، الدعوة إلى العولمة والكوكبية والقرية الكونية الواحدة.. إلخ.

٢ - آليات العولمة:

ولاشك أن عوامل عديدة تضافرت لتجعل هذه الدعوة إلى العولمة في عصرنا الحاضر تتردد بين كل متقفي العالم بفئاتهم المختلفة وانتماءاتهم المتعددة. وكان أبرز هذه العوامل:

(أ) ظهور العديد من المخترعات التي ألغت الفواصل الزمانية والحواجز المكانية بين البشر؛ فقد أصبح بإمكان أى إنسان فى أى مكان على ظهر الأرض أن يلتقى بأخر فى نفس اللحظة إما عبر أسلاك الهاتف أو عبر شاشات التلفزيون أو شبكات الانترنت وأجهزة الكمبيوتر. وإذا كان اللقاء الجسدى ضروريا فلا بأس؛ فالطائرات الأسرع من الصوت أصبحت قادرة على أن تنقل أى مسافر لآى جزء من العالم خلال ساعات معدودة. ويستطيع أى رجل أعمال أن يتنقل عبر قارات العالم المختلفة فى يوم أو يومين لينهى أى عمل يحتاج لوجوده المباشر بسرعة لم يعرفها العالم من قبل!

(ب) سيولة المعلومات وتدفقها المذهل عبر شبكات الإنترنت بين قارات العالم وبلدانه المختلفه، جعل بإمكان أى فرد فى أى بقعة من العالم أن يصبح عالميا فى كل شىء بدءاً من معرفته لكل مايجرى فى العالم فى نفس اللحظة التى يحدث الحدث فيها وكأنه يعيش فى منطقة الحدث أيا كانت المسافة المكانية والزمانية التى تفصله عنه. وانتهاءً بإمكانية التسوق عبر هذه الشبكات، وتلقى رسائله ومكالماته التليفونية عبرها أيضاً .. الخ..

لم يعد الفرد إذن ملزماً بالخضوع لما تفرضه حكومته المحلية من قيود إعلامية أو اقتصادية أو سياسية عليه، ولم يعد

ملزما كذلك بالخضوع للعادات والتقاليد التي يفرضها عليه مجتمعه الصغير (الأسرة) أو مجتمعه الكبير (الدولة). بل أصبح في حوار دائم وجدل لا ينقطع مع أى شىء يحدث فى أى بقعة من العالم يتأثر به وربما يؤثر فيه، يتلقى عنه وربما يلقنه ما يريد..

لقد ان عزل الفرد المعولم إذن عن مجتمعه المحلى وأصبح فرداً معولماً، أصبح مواطناً عالمياً إذا جاز هذا التعبير!

(ج) الاتفاقيات الدولية واكبت هذا التحول أو بالأحرى أكدتّه واتجهت إلى تقنينه فمن اتفاقية إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى اتفاقية الجات التي صارت هي الأخرى فى آخر صورها منظمة من المنظمات الدولية هي المنظمة العالمية للتجارة وقد أقرت صناعة الثقافة كأحد الصناعات المتداولة التي تخضع بكافة صورها المكتوبة والمرئية والمسموعة لكافة البنود والضوابط المحددة للتجارة الدولية مثلها مثل المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى!!

وقد أكد الموقعون على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (الجات) فى الوثيقة الختامية لمراكش وهم وزراء ١٢٤ دولة على "عزمهم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى الميادين التجارية والنقدية

في فلسفة الثقافة

والمالية بما في ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لهذا الغرض^(١). ولعله قد اتضح لنا من هذا النص مدى وعى الموقعون عليه بضرورة تضافر جهود كل تلك الهيئات الدولية لتحقيق العولمة الاقتصادية.

إن تلك الآليات المتعددة والمتمثلة في تلك المخترعات الحديثة التي أزالت الحواجز المكانية والزمانية بين البشر، وتلك الاتفاقيات التي سهلت وجود الشركات العابرة للقارات وجعلت الرأسمالية — على حد تعبير أحد الاقتصاديين — رأسمالية نفائثة^(٢)، ينتقل بموجبها رأس المال من مكان إلى مكان ومن دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى في لازم ولا جهد وبدون أى قيود من أى نوع. أقول إن تلك الآليات قد جعلت بإمكان الحلم أن يتحول إلى واقع، جعلت بالإمكان أن ينصهر البشر في بوتقة واحدة وأن يتحولوا إلى كتلة بشرية متجانسة في معاملاتها المالية والتجارية والاجتماعية، وفي توجهاتها الفكرية، وفي الغايات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .. إلخ.. إلخ.

ولكن هل هذه الإمكانية صارت واقعاً حياً ملموساً؟! وحتى إذا سلمنا بأنها وخاصة على الصعيد التجارى والمالى والاقتصادى عموماً، إذا سلمنا بأنها صارت واقعاً ملموساً فى الميدان الاقتصادى، فهل بإمكان هذا الواقع أن يستمر؟! وهل إذا حدث واستمر لفترة، هل يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية بمعنى

هل يمكن لهذا الاقتصاد المعولم أن يحقق كل مصالح البشر على نفس النحو؟! وهل يمكنه تحقيق العدالة بينهم؟!

إن الحقيقة الساطعة في هذا المجال الاقتصادي تقول "إن العولمة من خلال السياسات الليبرالية الحديثة التي تعتمد عليها إنما ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية؛ فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في "حراسة النظام"، وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في غالبية دول العالم، كل هذه الأمور ليست في الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وهى أمور تزداد سوءاً مع السرعة التي تتحرك بها عجالات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة^(٣)."

إن تلك الحقيقة تشير بحق إلى قتامة المستقبل الاقتصادي للعالم في ظل العولمة، حيث إن مؤلفى كتاب "فخ العولمة"

يشيران إلى أن القرن القادم سىحمل نذير الشؤم لمعظم عمال العالم حيث إن " خمس (٥) قوة العمل سىكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التى يحناج إليها المجتمع العالمى. إن هذه الـ ٢٠ بالمائة هى التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك^(٢)". إن المسألة ستكون فى المستقبل هى على حد تعبير أحدهم " إما أن تأكل أو تؤكل To have lunch or be lunch^(٣)". إن مجتمع القرن القادم فى ظل العولمة سىكون مجتمع "الخمس الثرى والأربعة الأخماس الفقراء^(٤)".

إذن فالمسألة الاقتصادية فى ظل الاقتصاد المعولم لن تحقّق العدالة؛ بل ستمحوها وستقضى العولمة الاقتصادية على الاستقرار الاجتماعى وتقوض البنية الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية الغنية، فما بالنا بالمجتمعات الفقيرة أصلاً؛ إنها ستموت جوعاً بلا شك!!

إذا كان هذا هو الحال فى مستقبل الأيام كما يتنبأ الاقتصاديون، فهل يحق لنا أن نسير فى ظل العولمة الاقتصادية معصوبى العينين؟! وهل يحق للمثقفين ورجال الفكر أن يظلوا فى موقف المتفرج والعالم يتجه إلى هذا النفق المظلم الذى يحمل بداخله كل صور الاستغلال والفقر وانعدام المساواة والإخاء!!!؟

لقد قدم كاتب هذه السطور رؤيته للخروج من هذا النفق المظلم للعولمة الاقتصادية فيما كتب عن سبل النجاة من فخ

العولمة الاقتصادية^(٧). ولما كنا معنيون الآن بالعولمة الثقافية، فلعل السؤال التالي يكون: هل الحال في العولمة الثقافية كالحال في العولمة الاقتصادية؟! وبعبارة أخرى هل العولمة الثقافية التي يتجه العالم إليها الآن ممكنة؟! وإذا كانت ممكنة فما هي النتائج التي تترتب على وجودها كحالة واقعة Fact؟! وإذا لم تكن ممكنة، فما هو السبيل للنجاة من فخاخها المنصوبة الآن لكل ثقافات العالم عدا الثقافة الغربية أو ربما لكل ثقافات العالم بما فيها الثقافة الغربية ذاتها؟!!

إن الإجابة على مثل هذا السؤال المركب تبدأ من تحديد المقصود بالعولمة الثقافية والتمييز بين مضمونها أو محتواها المعرفي وبين آلياتها أو الوسائل التي تتحقق بمقتضاها.

(١٣)

(٣) مفهوم العولمة الثقافية:

إن المقصود بالعولمة الثقافية بالطبع هو التقارب الذي يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها، وصهرها جميعا في بوتقة ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة واحدة.

ولاشك أن آليات تحقيق هذا التقارب قد زادت في السنوات العشرين الماضية لدرجة أصبح الإنسان معها في أي مكان في العالم المترامى الأطراف خاضعا لتلقى كل أو على الأقل معظم ثقافات الشعوب المختلفة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعبر كل تلك المخترعات التي سهلت له الاطلاع على فكر الشعوب المختلفة وعاداتها وتقاليدها ودياناتها وعلى كل ما تنتجه قرائح هذه الشعوب في نفس اللحظة التي تنتجه فيها أو بعد ذلك بقليل.

ولكن السؤال الذي قد يلح علينا هو: أليكون معنى ذلك أن بالإمكان أن يتوحد البشر في ثقافة واحدة ذات ملامح مشتركة بالفعل؟!

والإجابة عندي أنه ينبغي التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر أن البشرية نتجه بالفعل في ثقافتها المعاصرة إلى

الاعتقاد بملامح عامه تميز ثقافة إنسان نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم؛ وأبرز هذه الملامح الاتفاق على:

(أ) الاعتقاد بحرية الإنسان فى ممارسة حقوقه الطبيعية المشروعة فيما يتعلق بحرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الفعل.

(ب) الاعتقاد بأن حقوق الإنسان الفرد والحفاظ عليها هو واجب الحكومات المحلية المختلفة وأن تلك الحكومات تكتسب الشرعية والاحترام من التزامها بالحفاظ على تلك الحقوق، وعلى مدى ما تتيحه للأفراد من ديمقراطية فى التعبير وفى اختيار ممثليها وفى اختيار نمط حياتهم كما يشاءون.

(ج) من مظاهر الثقافة الموحدة أيضاً تلك الملامح المشتركة التى نلاحظها للأزياء التى يرتديها الناس، وتلك العادات والتقاليد المشتركة التى بدأوا يمارسونها فى مختلف المناسبات.

(د) ومن هذه المظاهر أيضاً اتجاه الناس فى مختلف أرجاء العالم إلى التحدث بلغة أجنبية إلى جانب لغتهم المحلية، وخاصة اللغات الأوروبية الحديثة وعلى وجه أخص اللغة الإنجليزية التى كانت أن تصبح لغة العالم الرسمية لدرجة أن بعض الدول الناطقة بلغات أخرى تنازلت عن المرتبة الأولى للغة الإنجليزية وجعلت لغتها المحلية فى المرتبة الثانية.

(هـ) ولاشك أن من تلك الملامح المشتركة بين ثقافات العالم الآن اتجاه الناس في هذه الآونة إلى تقدير المنافع الذاتية — الشخصية على حساب المصلحة العامة لمجتمعهم، لقد أصبح الأفراد في هذا العصر أكثر أنانية وأكثر جريا وراء مصالحهم المادية الذاتية، وأكثر تقديرا للمنافع المادية على حساب وسائل التقدير المعنوية.

إن تلك وغيرها أصبحت مظاهر عامة لثقافة الناس في هذا العصر في جهات العالم الأربع. ولكن إن دققنا النظر وحاولنا الغوص إلى ما وراء هذا الظاهر فإنه سيتبين لنا أمرين؛ أولهما: أن هذه العناصر المشتركة التي تحدثنا عنها للثقافة العالمية الآن هي في الأساس عناصر ثقافة الغرب الرأسمالي وهي العناصر التي نجحت الحركات الاستعمارية في الماضي القريب، ووسائل الإعلام الغربية المهيمنة سواء في الماضي القريب أو في الحاضر الذي نعيشه أن تبثها وأن تصور لمتلقيها بمختلف الوسائل أنها العناصر الجوهرية التي لاغنى عنها للثقافة الإنسانية، وأنها جوهر التحضر وما عداها يعد ثقافة تخلف ينبغي الإقلاع عنها والإفلات من براثنها !!

وثانيهما: أن هذه العناصر رغم تغلغلها الواضح، ورغم نفوذها القوي على معظم البشر في أرجاء العالم ورغم سيطرتها على عقول متقفي العالم ومنظريه خاصة بعد انهيار المعسكر

الشرقى وقيمه الاشتراكية. أقول رغم ذلك فإننا نلمح التلمنن
الواضح لادى شعوب العالم غير الغربى من هذا التغفل ورفضهم
لهذا النفوذ وتلك الهيمنة التى تفرضها عليهم الثقافة الغربية.

ولأخالف الحقيقة إن قلت إن بوادر حركة مضادة للثقافة
الغربية ولقيمها قد بدأت تتشكل ملامحها فى مختلف أرجاء العالم
الشرقى سواء فى آسيا أو فى أفريقيا والعالم العربى والإسلامى
أوحتى لادى دول الكتلة الشرقية السابقة وخاصة بعدما عانت
شعوبها من النتائج والدعايات السلبية بعد تفكيك أسس ثقافتهم
الاشتراكية وانخرطهم فى الثقافة الغربية الرأسمالية.

ولا أشك فى أن هذه الحركة التى بدأت تتشكل سوف
تتمخض فى النهاية عن اتجاه مضاد للعولمة الثقافية خاصة إذا
عرفنا أن معظم عناصر تلك العولمة هى فى الأساس كما أشرنا
سابقا عناصر الثقافة الغربية وقيمها الخاصة. وفى اعتقادى أن
هذا الاتجاه المضاد للعولمة وإن كان خافت الصوت فى اللحظة
الحاضرة، فإنه سيكون هو الاتجاه السائد بالفعل مع البدايات
الأولى للقرن القادم، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار تلك
الغطرسة العسكرية التى يتباهى بها الغرب الآن فى مختلف
أنحاء العالم سواء فى أوروبا (البوسنة والحرب فى كوسوفا
ويوغوسلافيا) أو فى العالم العربى والإسلامى (ضرب العراق
وحرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وبعض دول
المنطقة .. إلخ).

فقد علمتنا دروس التاريخ أن التباهى بالقوة العسكرية ومحاوله السيطرة على العالم من خلالها هي بداية النهاية لأى إمبراطورية عظمى فى التاريخ. وانظر لنتائج غزو الإسكندر ونابليون وهتلر للعالم تجد مصداق ذلك.

على أية حال، فإن العولمة الثقافية كما تبدو فى ظاهرها هي عولمة غربية الطابع والملاح ذلك بفعل هيمنة وسائل الإعلام الغربية وبفعل قوة الغرب وقوة علومه وسياساته. وما المقصود بتلك العولمة الآن إلا "غربة العالم" وصبغه بصبغة غربية فى مختلف مجالات الحياة^(٨).

وإذا كان هذا هو جوهر الثقافة المعولمة وجوهر توجهاتها وأهدافها، فهل يمكن أن تستسلم شعوب العالم بثقافاتنا المختلفة إلى مالا نهاية لهذه الثقافة غربية الملامح والمنطلقات والأهداف!!!

٤) بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة:

الحقيقة أنه لكى نجيب على هذا التساؤل، ينبغى أن نميز بين آليات الاقتصاد المعولم وآليات الثقافة المعولمة؛ فالآليات الاقتصادية آليات مادية وقانونية يودى الالتزام بها إلى تفويض نمط الاقتصاد المحلى لأى دولة واستبداله بالاقتصاد المعولم أى ذلك الذى يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة أى حواجز

أمام انتقال السلع وإعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأفراد أو لما يمثلونه من شركات عابرة للقارات سواء أكانوا أجاناب أم مواطنين. إن تلك العولمة الاقتصادية ليست رغم كل شيء "من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، بل هي نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة وألغت الحواجز والحدود أمام حركات تنقل السلع ورؤوس الأموال^(١).

إن العولمة الاقتصادية أتت نتيجة لسياسات معينة طبقت بادئ ذي بدء في الدول الغربية الرأسمالية وفرضت على الدول الأخرى بشكل أو بآخر سواء عبر موافقتها على سياسات تلك الدول الغربية والأخذ بها لما أثبتت من نجاح في تلك الدول، أو عبر توقيعتها على المعاهدات والاتفاقيات الدولية كاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وبالطبع فإن الخضوع لهذه الاتفاقيات وتنفيذها يترتب عليه تلقائياً دخول تلك الدول الموقعة في دائرة الاقتصاد المعولم الذي لا يعرف الحدود أو الحواجز ولا يعير سلطة الدول المحلية كثير اهتمام؛ فالأساس الأول والأخير هنا هو كيف يتضاعف رأس المال وبأي وسائل وفي أي مكان تبعاً لما تحدده قوانين السوق والبورصات المالية.

والأمر الذى أود لفت الأنظار إليه هنا هو أن آليات السوق الحر إذا ما انطلقت وإذا ما تقرر الخضوع لها فإن آلة الاقتصاد هنا ستتحرك بطريقة حتمية نحو فرض سلطانها على الجميع بكل آثارها الإيجابية والسلبية وبدون توقف، وقد لا يستطيع الفكاك منها ومن آثارها من بدأوا تحريكها أنفسهم !! اللهم إلا إذا حدث تغيير شامل لتلك السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الأصلية، وأعيد تشكيلها من جديد.

إن اقتصاد العولمة إذن يتحقق بطريقة آلية وكنتيجة حتمية للخضوع لسياسات وتشريعات واتفاقيات معينة. إنه يمكن أن يتحقق إذن فى أى مكان من العالم بصرف النظر عن الأفراد أو الدول التى تخضع له أو تطبقه وبصرف النظر عن البيئة الثقافية أو الرؤى الحضارية لفرد ما أو لشعب ما أو لدولة ما. إنه ينمو ويصبح حالة واقعة بمجرد الخضوع لتلك التشريعات والاتفاقيات الدولية التى تستهدف تحقيقه !!

والأمر مختلف فى اعتقادى فيما يتعلق بالعولمة الثقافية؛ إذ على الرغم من أنها يمكن أن تتحقق عبر وسائل مادية آلية هى الأخرى، إلا أن هذه الوسائل المادية لا تحقق بذاتها تلك العولمة الثقافية، بل تحققها إذا ما لاقت قبولا من الفرد ذاته، وإذا ما لاقت الاستجابة لدى الشعوب التى تتلقى ماتبئه هذه الآليات التى تستهدف عولمة الثقافة.

إن آليات العولمة الثقافية كما قلنا وكما نعرف كثيرة ومتعددة وقد تكون بالفعل عظيمة التأثير على المتلقى وليس أدل على ذلك من أن الكثيرين من أبنائنا المعولمين قد يجلسون أمام شاشات التليفزيون العالمية أو أمام شبكات الإنترنت العالمية معظم وقتهم يتلقون بانبهار كل ما يبث ويتفاعلون معه ويتأثرون به بلاشك. لكن هذا التلقى لا يحدث تأثيره في نفس الفرد أوبالأحرى في عقليته إلا إذا رغب الفرد في ذلك، وبعبارة أخرى إلا إذا أراد الفرد ذلك بالفعل وتفاعل مع هذه المواد التي يتلقاها بإيجابية.

إن ما أود توضيحه هنا هو أن عقل الفرد هو المعنى هنا بمادة الثقافة المعولمة، فإذا ما تفاعل بإيجابية مع مادة هذه الثقافة انعزل جزئيا عن ثقافته المحلية وأصبح تابعاً لهذه الثقافة المعولمة، وإذا ما وجد في عقله وفي نفسه ما يرفض تلك الثقافة المعولمة فإن تأثيرها هنا عليه سيكون سلبياً إذ بإمكانه أن يرفضها كلية سواء كان ذلك نتيجة لتمسكه بثقافته القومية المحلية أو كان لعدم اقتناعه بالقيم التي تروج لها هذه الثقافة المعولمة أو التي يراود لها أن تكون كذلك!!

إن المسألة هنا لا تأخذ مسارها بشكل مادي ألى بمجرد الخضوع لاتفاقات معينة أو لقوانين معينة، بل هي مرهونة بالاقتناع الذاتي للفرد ومرهونة بالتالي بإرادة شعب ما التخلي

في فلسفة الثقافة

عن ثقافته القومية والتنازل عنها لصالح تلك الثقافة الجديدة الوافدة. وإذا ما أدركنا أن معظم عناصر تلك الثقافة المعولمة أو التي يراد لها ذلك عناصر غربية وحاملة للقيم الغربية المادية المتطرفة في ماديّتها وفي تركيزها على اللذّي والشهوانى والملموس.. إلخ، لأدركنا أنه لا يمكن أن تلقى القبول المطلق عند معظم شعوب العالم الأخرى وخاصة تلك الشعوب صاحبة الحضارات العريقة وصاحبة القيم الرفيعة والتراث الحى فى نفوس أبنائه.

وإذا ما تساءل السائل هنا: إذن، كيف تفسر ذلك التكالب على تلقى ثقافة العولمة؟ وبماذا تفسر ذلك التقارب الذى حدث بين الثقافات المختلفة لدرجة أوجدت معها عناصر تلك الثقافة المشتركة بين شعوب العالم الآن؛ تلك العناصر التى أشرنا إليها من قبل؟! من قبل؟!

ولهذا السائل أقول ما سبق أن أوضحته من قبل حول ضرورة التمييز بين ظاهر الأمر وباطنه؛ فظاهر الأمر يوحى بأننا نعيش عصر ثقافة العولمة، وباطنه يشير إلى وجود تلك الثقافة المضادة للعولمة وأعنى الثقافات الوطنية — القومية للشعوب المختلفة. واعتزاز هذه الشعوب بها يعنى أنها ستقاوم حتماً الذوبان فى ثقافة العولمة مفضلة عليها إحياء ثقافتها القومية والتمسك بها أكثر وأكثر!!

(٣)

٥) عوائق العولمة الثقافية:

إن التقارب الثقافي الذي حدث بين مواطني العالم كان حتمياً بفعل أليات نشر الثقافة التي أصبحت متاحة للجميع وبأسرع الطرق وأيسر السبل. ولكن هذا التقارب لايعنى في اعتقادي إمكانية أن يخضع الجميع لثقافة بعينها بحجة أنها الثقافة السائدة أو بحجة أنها ثقافة الغالب حسب اصطلاح ابن خلدون، فالمسألة هنا لم تعد ثقافة غالب، وثقافة مغلوب، ولم يعد ممكنا تصور أن المغلوب سيقلد حتماً الغالب كما هو شائع، كما لم يعد ضروريا أن ينجح الغالب في فرض ثقافته على المغلوب.

إن هذا التقارب الثقافي قد نشأ بلاشك نتيجة أمرين؛ أولاً: تلك الوسائل الحديثة التي سهلت الحوار الحضارى بين الأمم وجعلت التلاقى بين ثقافاتهما المختلفة ميسورا وضروريا. ثانياً: إن كل شعب وكل حضارة من الحضارات العريقة تحتوى بلاشك على عناصر محددة لا يختلف حولها البشر حال نضوجهم العقلى وبلوغهم مرحلة الرشد الحضارى فى أى عصر كان وفى أى مكان كانوا. وهذه العناصر التى نجدها فى معظم حضارات العالم وثقافته الراشدة هى مثلاً احترام إنسانية الإنسان واحترام حقوقه الطبيعية فى ظل المجتمع المدنى، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد فى ظل قانون يحترمه الجميع .. إلخ.

فى نلسفة الثقاففة

إن هذفة العناصر وإن كانت مستحدثة بالنسبة للثقافة الغربفة؛ إذ إن عمرها لا فزفد على ثلاثة قرون؁ فإنها لدف الشعوب الأخرى تمثل نراثا عرفقا فمفد لدف بعض هذفة الشعوب لما قبل المفلاد.

وبالطبع فإن هذفة الشعوب إذا ما تفاعلت مع ما فرددفة الغربفون الآن حول تلك الأمور؁ فإنها تتفاعل معها لفس من منطلق التسلفم بالثقافة السائفة أو الغالفة؁ بل من منطلق أنها تمثل لدفهم بعض أو أحد عناصر ثقافتهم الأصلفة. والحق لا فضاد الحق كما قال فلاسفة الإسلام فى التوففق بفن الدفن والفلسفة.

ومع تسلفمنا بوفود هذاف التقارب الثقافف بفن شعوب العالم المعاصر؁ فإننا لانفل إلى التسلفم بإمكانفة أن تتوفد الثقافة عالمفا؁ ولانؤمن بإمكانفة أن تنصهر ثقافات العالم فى ثقافة مشتركة واحدة على الأقل فى المستقبل المنظور من القرن القادم. وذلك لأسباب عدفة ولعوامل تعوق هذفة العولمة الثقاففة؁ وفمكن أن نشفر إلى بعض هذفة العوامل ففما فلى:

(أ) إن الثقافة المعولمة أو التى فراد تعمفمها هى فى الواقع ثقافة الغرب الرأسمالف. إذ على الرغم من أنها كما قلنا ففما سفق تمثل الثقافة السائفة أو قل الثقافة الغالفة فى هذفة الأيام. على الرغم من ذلك فإن ما تحملفه من مفادئ وففم هى فى الواقع مفادئ وففم مادية فى فوفرها. ولا تستفقم حفاة الإنسان ككل إذا ما عاش وفقا لهذفة الثقافة المادفة.

إن فإن مضمون الثقافة المعولمة نفسه، لا يستقيم مع الحياة السوية للإنسان وهو يخالف جوهره وحقيقة وجوده. ومن ثم فإن الإنسان وإن تظاهر بقبول هذه الثقافة المادية أو تعلق بها لفترة فإنه حتماً سيكتشف أوجه قصورها. وليس ببعيد عن إدراكنا أن بعض فلاسفة الغرب المعاصرين أنفسهم قد أدركوا جيداً هذه الحقيقة وحذروا من سيادة النموذج الثقافي الغربي التقليدي على الغربيين أنفسهم، بل بشروا بانتهاء الحضارة الغربية ككل إن لم تتراجع عن هذا النموذج المادي في النهوض الحضاري وعلى رأس هؤلاء فلاسفة من أمثال شبنجلر^(١٠) وتوينبي^(١١) وشفيتسر^(١٢).

(ب) إن الثقافة المعولمة لا تستطيع النفاذ إلى الأفراد والشعوب كما أشرنا فيما سبق إلا عبر عقولهم وضمائرهم الأخلاقية وعبر عاداتهم الواعية الحرة. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، لأن كل إنسان عاقل إن قبل ظاهرياً التشكل بمظاهر ثقافة الغرب وتمثل بعض عادات الغربيين، فإنه حتماً سيفكر ويعيد التفكير فيما آل إليه حاله من هذا التقليد وتلك التبعية، وحينئذ سيهتدى إلى العقائد الصحية الصحيحة مستلهما في ذلك تراثه الثقافي وزاده الحضاري المستقل.

(ج) إن هويات الشعوب الثقافية تستند على عراقة الحضارات التي تنتمي إليها وتاريخية هذه الحضارات. ومن ثم فإن

الشعوب إن قللت النموذج الثقافي الشائع والساند فإن هذا لا يستتبع أنها قد وقعت أسيرة لهذا النموذج المُقلد، لأن الشعوب سرعان ما تمل من التقليد وتعود إلى التمسك بأصالتها خاصة وأن النموذج الثقافي السائد والغالب يعد نموذجاً هشاً يركز على بُعد واحد، بينما الإنسان كائن مركب. والبُعد الروحي فيه هو الأصل وليس البُعد المادى المتمثل في الجسد.

(د) الاعتقاد السائد لدى أبناء معظم الثقافات المعاصرة وخاصة من أصحاب الحضارات الكبرى في التاريخ الإنساني، بأنهم أبناء حضارات عظمت متكاملة، وأنهم إن استفادوا من الحضارة الغربية الحديثة بعض التقنيات والمخترعات والمناهج البحثية، فليس معنى ذلك أنهم قد خضعوا لها أو سلموا بتفوقها. فتلك التقنيات وتلك المخترعات وهذه المناهج الجديدة في البحث العلمى إنما هى ميراث للبشرية ككل ساهمت فيه كل الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ الإنسانى بنصيب. وقد نجحت الحضارة الغربية الحديثة فى استثمار هذا الميراث الحضارى للبشرية وطورته. ومن حق جميع شعوب العالم أن تستفيد من هذا الميراث ومن ما أدخل عليه من تطورات مستحدثة.

إن من شأن هذا الاعتقاد أن يقوض الظن السائد بأن الثقافة الغربية الحديثة هى ثقافة العالم أو ينبغى أن تكون كذلك لأنها من وجهة نظر أبناء تلك الحضارات العريقة وعلى رأسها

الحضارة العربية الإسلامية، وحضارات الشرق القديم والحديث. إنها من وجهة نظرهم حضارة ناقصة غير متكاملة ولا تنقى بكل أغراض الحياة الإنسانية، ومن شأنها أن تخلق إنسانا مشوها يسعى إلى الكمال ولكن هيهات أن يصل إليه إن لم يتغذ على الزاد الروحي من الحضارات الأخرى.

إن هذا الاعتقاد من شأنه تقويض أى محاولة لعولمة الثقافة، فالثقافة الأفضل والأكمل والأرقى ستكون فى النهاية هى الثقافة الوطنية لأبناء تلك الحضارات العريقة وليست الثقافة الوافدة الخارجية الغازية!

(هـ) النظرة الاستعلائية العنصرية للثقافة الغربية. فعلى الرغم من أن فلاسفة الغرب ومفكره المحدثين والمعاصرين كثيرا ما ينادون بالحوار الحضارى، وكثيرا ما ينشدون فى فلسفاتهم نشيد الاستفادة من الحضارات الأخرى، إلا أن الواقع يقول بأن الإنسان الغربى قد ترسخ لديه عقدة التميز الحضارى، وأنه وحده القادر على الإبداع. وأن الآخرين عليهم التلقى والاستفادة دون أن يحاولوا التميز والإبداع المستقل لأنهم غير قادرين على ذلك بشكل مستقل..

ومن هنا فإن أى دعوة للحوار الحضارى من جانب الغربيين إنما هى فى الواقع دعوة إلى الإذعان لمبادئ وقيم الحضارة الغربية الحديثة المتفوقة المتطورة.. إلخ.

وحينما يبدأ الحوار من هذه العقدة، عقدة التميز لدى الإنسان الغربي، ومن هذه الدعوة الخفية إلى الإذعان، فإنه بلاشك سيكون حوار الطرشان، أى لن يكون حواراً بحق.

فالحوار ينبغي أن يبدأ من التسليم من قبل الجميع بما أسميه "النكافؤ الحضارى" ^(١٣)، فعلى من يتحاورون أن يؤمنوا أولاً بأن كل حضارة لديها عناصر تفوقها الذاتية وأنه بالإمكان أن تستفيد كل حضارة من الحضارات الأخرى المعاصرة لها دون أن تسعى إلى مسخها أو تشويهها أو التقليل من شأنها.

إن ما أقوله فى هذا الصدد ليس تنظيراً أو ضرباً من الخيال لأنه حالة واقعة ينظر من خلالها الإنسان الغربى والمفكر الغربى إلى الآخرين؛ فمجرد تقسيم العالم إلى عالم أول وثان وثالث نظرة عنصرية تقيس التقدم البشرى بمعيار مآدى بحث، وتصنف شعوب العالم من منظور الفقر والغنى مرة، ومن منظور اللون والجنس مرة أخرى، ومن منظور الشمال والجنوب مرة ثالثة وهكذا .. وليس ببعيد عن ذلك الإصرار على أن تبقى السيطرة الغربية على الأمم المتحدة وأن يكون للدول الغربية الأغلبية فى مجلس الأمن الدولى، ولهم وحدهم حق الاعتراض على أى قرار حتى وإن اتخذته أغلبية شعوب ودول العالم فى الجمعية العامة.

وليس ببعيد عن ذلك كذلك ازدواجية المعايير التي تدار بها شئون العالم من قبل أمريكا وأوروبا نظراً لامتلاكهما قوة السلاح والعتاد وقدرتهما بالتالي على أن تفرضوا مفهومهما ناقصاً ومزرياً للعدالة على الآخرين .. إلخ .. إلخ.

إن الممارسات الغربية تكشف عن أن الثقافة الغربية ثقافة عنصرية تسعى لتحقيق مصالحها المادية دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى. فكيف إذن تقبل شعوب العالم الأخرى التحاور مع ممثلي ثقافة عنصرية استعلانية. وما الذي يضمن لهم أن هذا الحوار سيكون مجدياً على المدى الطويل. إن فرض الرأي بالقوة أو من خلال التلويح بها لا يمكن أن يفرز ثقافة مشتركة للبشرية يتعايش في ظلها الجميع.

(د) الاتفاقيات الدولية المستحدثة كاتفاقية الجات التي أصبحت منذ عام ١٩٩٥م تتضمن شقاً خاصاً بحقوق الملكية الفكرية نصت فيه على إمكان تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية جات ١٩٩٤م والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وعلى وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفير ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وتوفير الوسائل الفعالة والملائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية^(١٤).

ومن شأن هذه النصوص الواردة في اتفاقية الجات معاملة كل ما يتعلق بالشأن العلمي والثقافي معاملة السلع التجارية الصناعية المختلفة. وبالتالي فهي تتضمن شروطاً تجعل من عملية الترجمة أو الاقتباس من المؤلفات الأجنبية أو من أى شيء مماثل متعلق بالملكية الفكرية مسألة غاية في الصعوبة وخاصة على الدول والأفراد الذين لا يستطيعون دفع المقابل المادى لشراء حقوق الاقتباس والترجمة وما شابه ذلك.

ولعل هذا يفسر لنا إجحام بعض الدول ومنها بعض الدول العربية عن التوقيع على تلك الاتفاقيات لأنها تحتاج فى هذه المرحلة بالذات من تطورها الحضارى إلى الترجمة عن ثقافات العالم وعلومها دون أى مقابل مادى مكلف^(١٥).

وبالطبع فإنه سواء وقعت هذه الدول على تلك الاتفاقيات أو لم توقع فإنها ستتعرض إن عاجلاً أو آجلاً لتوقيع العقوبات عليها من قبل الدول أو المؤسسات أو الأفراد المالكة لتلك الحقوق الفكرية.

إن هذا الحصار الفكرى الذى فرض على معظم دول العالم باسم حماية حقوق الملكية الفكرية وتحت شعار المادى المروج لتلك الحقوق والنظر إليها نفس النظرة إلى السلع الصناعية والتجارية المختلفة، هو حصار يشير إلى عدة دلالات؛ أولها: التأكيد على ما سبق وقلناه فيما يتعلق بالاتجاه المادى

البحث للحضارة الغربية ومحاولتها حجب العلم ومشتقاته عن الآخرين رغم أنهم لم يدفعوا مقابلاً مادياً للآخرين حينما نقلوا عنهم كل ما نقلوا وحينما ترجموا عنهم كل ما ترجموا وحينما استغلوا عقول أبناء الحضارات واستنزفوها لمصلحتهم.

وثانيها: إن المقصود من هذه الإجراءات هو الحرص على بقاء الفجوة واسعة بين التقدم العلمي الغربي وبين التخلف العلمي في شتى أنحاء العالم الأخرى. بل إن المقصود هو "زيادة تخلف العالم النامي"^(١١) بزيادة هذه الفجوة نتيجة عدم قدرة العلماء في هذا العالم على الاستفادة المباشرة وغير المقيدة من المنتجات الفكرية والعلمية لعلماء الشمال الغربي المتقدم.

وثالثها: إن من شأن هذه الإجراءات التعسفية وفرض القيود على التبادل الفكري والعلمي التقليل من فرض ما يدعونه حول العولمة الثقافية والعلمية؛ إذ تتناقض الدعوة إلى العولمة الثقافية مع تقييد حرية المترجمين والباحثين ومن على شاكلتهم في أشكال الفنون والآداب المختلفة، تقييد حريتهم في الاستفادة من إنتاج نظرائهم في مختلف بلدان العالم. إن معاملة الإنتاج الثقافي والفني والعلمي معاملة السلع التجارية هو في اعتقادي أول مسمار قوي ينق في نعيش العولمة الثقافية التي أراد الغربيون نصب فخاخها للسيطرة وللهيمنة على الثقافات الأخرى ومسحها ومحوها، فقاموا عبر هذه الاتفاقيات المجحفة بنقض ماسعوا إليه.

ولعل هذا يدعو كل متقّي العالم ومفكره خاصة من أبناء الحضارات الأخرى أن يعيدوا النظر في الأنخراط في فلسك الثقافة الغربية. وأن يتوقفوا عن السعى إلى تقليدها والتبعية لها. وأن يعيدوا بناء ثقافتهم القومية وتجديدها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحاضر حتى يمكنهم مواجهة الثقافة الغربية التي تفرض عليهم نفسها مع دفع الثمن!!

هوامش ومراجع المبحث الثاني

- (١) نقلا عن: د. مصطفى عبد العني: الجأت والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، ١٩٩٨م، ص ٨١-٨٢.
- (٢) انظر معنى مصطلح الرأسمالية النفاثة Turb Kapitalismus وتداعيات انتصارها على المستوى العالمي في:
هانس بيترمارتين وهارالد شومان: فسخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي ومراجعة وتقديم: د. رمزي زكي، منشورات عالم المعرفة بالكويت (٢٣٨)، ١٩٩٨م، ص ٣٥.
- (٣) د. رمزي زكي: تقديمه للمرجع السابق ذكره، ص ٩٠٨.
- (٤) هانس بيترمارتين وهارالد شومان: نفس المرجع، ص ٢٦.
- (٥) نفسه.
- (٦) نفسه، ص ٢١.
- (٧) انظر: د. مصطفى النشار: سبل النجاة من فسخ العولمة الاقتصادية المدمر، تحت النشر بصيغة الحوار القومي بجريدة الأهرام.
- (٨) انظر: د. مصطفى النشار: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م، ص ٩-١٠.
- (٩) د. رمزي زكي، نفس المصدر السابق، ص ١٠.
- (١٠) انظر: شينجلر: تدهور الحضارة الغربية، الترجمة العربية لأحمد الشيباني.
- (١١) انظر: ارنولد توينبي: مختصر دراسة للتاريخ، الذي أعده سومر فيل لكتاب توينبي "دراسة التاريخ" ترجمة فؤاد شبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، عدة أجزاء ١٩٦٥ - ١٩٦٨م.

- ١٢) انظر: ألبرت اشفيتسر: فلسفة الحضارة، ترجمة د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٣م.
- ١٣) انظر ماكتبناه عن هذا الموضوع في: الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وإمبراطورية "الشر الأبيض"، نشر ضمن كتاب "ضد العولمة"، سبق الإشارة إليه، ص ١٥٩ وما بعدها.
- ١٤) ملحق (١) من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، نقل عن: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع السابق، ص ٨٣.
- ١٥) انظر: د. مصطفى عبد الغنى، نفس المرجع، ص ٤٤.
- ١٦) نفسه.

المبحث الثالث

الثقافة والتقدم

تمهيد

الثقافة - التقدّم - التخلف - التنمية جميعها مصطلحات براءة يستخدمها الجميع ولكن استخداماتها العلمية تختلف بلا شك عن استخداماتها حينما تجرى على ألسنة الناس العاديين؛ فالإنسان العادى يستخدمها دون أن يفكر مليا فى إمكان وجود علاقات ارتباطية بينها. بينما المتخصصون من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد وكذلك الفلاسفة يستخدمونها وهم يعون أولاً ماذا يعنى كل واحد منها بالضبط، وثانياً أن بينها علاقات وثيقة. وبالطبع فإن الباحثين المتخصصين قد يتفوقون على معانيها وإن كانوا يختلفون فى توصيف الارتباطات بينها.

وما هذه الصفحات التى نكتبها إلا محاولة منا لبيان المعانى العلمية لهذه المصطلحات ولمعرفة صور الارتباط والعلاقات بينها. وإن كنا نستهدف فى المقام الأول التأكيد على فرضية مفادها أن الارتباط ضرورى بين نوع الثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات وبين نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى يعيشها أفراد هذا المجتمع. وتكشف هذه الفرضية عن أننا نؤمن منذ البداية بأن هناك نمطاً ثقافياً خاصاً بالمجتمعات القابلة للنمو والتطور أى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نمطاً ثقافياً خاصاً آخر للمجتمعات المتخلفة المتجمدة.

فهناك فى اعتقادنا نمط ثقافى باعث على التنمية والتطور
والتقدم وهناك نمط آخر باعث على الجمود وعدم القابلية للنمو
والتطور !

والتساؤل الأساسى الذى نطرحه ونحاول الإجابة عليه فى
هذا المبحث هو : إذا كان هناك نمطان ثقافيان ، أحدهما يسود فى
المجتمعات المتخلفة والآخر يسود فى المجتمعات المتقدمة ، فهل
يمكن تغيير النمط الثقافى السائد فى المجتمعات الأولى حتى
تصبح من المجتمعات المتقدمة؟! وإذا كان هذا التغيير ممكنا ،
فما هى اليات ومادى استجابة المجتمعات المتخلفة لهذه
الاليات؟! وهل يتحقق التقدم بمجرد استجابة الناس فى هذه
المجتمعات المختلفة لنمط ثقافة التقدم؟! أم أن تغيير النمط
الثقافى السائد من نمط متخلف إلى نمط يحض على التقدم
يستلزم فى ذات الوقت تغييرا فى البنية الاجتماعية والاقتصادية
للمجتمع كما يستلزم تغييرا فى نمط الحياة السياسية القائمة فى
المجتمعات المتخلفة ؟!

أولاً

محددات منهجية

وفي البداية نود أن نشير إلى أن إجابتنا على تلك التساؤلات رغم استفادتها من بعض الآراء ونتائج الأبحاث التي أجريت في هذا المجال من قبل إلا أنها تمثل اجتهاداً جديداً في هذا المجال وتطرح رأياً ربما يلقى قبولا من البعض أو يلقى الرفض من البعض الآخر. وهذا الاجتهاد يبدأ من تلك الفرضية التي افترضناها في مطلع التساؤلات السابقة؛ فنحن نؤمن بأن هناك ثقافة التخلف وهناك كذلك ثقافة التقدم وكل واحدة منهما لها سماتها المحددة التي تسود في المجتمع الذي يتبناها ! كما نؤمن بأنه توجد علاقة وثيقة بين الثقافة السائدة في مجتمع ما من المجتمعات وبين درجة نموه وتقدمه الاقتصادي والسياسي. ومن الطبيعي في إطار ذلك أن نميز بين نمط العلاقة التي تسود في حال التقدم لمجتمع ما، وبين نمط العلاقة التي تسود في حال تخلفه.

ونحن نؤمن أيضاً بأنه بالإمكان أن يتغير نمط الثقافة السائدة بآليات ووسائل عديدة مصاحبة لحالات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع، إذا ما توافرت الدوافع القوية والإرادة الفولاذية لأفراد هذا المجتمع حكاما ومحكومين.

ومع إيماننا بهذه الفروض فإننا لانتصور أبداً أنها تمثل ضرورة حتمية، أو أنها مبادئ مطلقة يمكن أن نراها ماثلة فى كل المجتمعات وفى كل العصور؛ إذ إن توافر الشروط الموضوعية لتحقق هذه المبادئ فى الواقع مسألة فى غاية الأهمية. وأبسط هذه الشروط الموضوعية هو قابلية الأفراد فى مجتمع ما للاستجابة لنمط ثقافة التقدم وقبولهم التحدى طوعية عن معوقات هذه الثقافة، ومعوقاتنا هى بلاشك كل سمات ما أسميناه فيما سبق ثقافة التخلف. وليس من السهل على أفراد مجتمع ما درجوا على نمط ثقافى معين أن يتخلوا عنه أو يقبلوا طوعية تغييره والإيمان بنمط ثقافى بديل!!

وعلى ذلك فإننى أقرر منذ البداية أمرين هامين وأود التأكيد عليهما؛

أولاً: إننى أتحدث هنا فى المقام الأول من زاوية فلسفية تنزع دون شك نحو التجريد والاقتضاب فى بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتقدم. ولاشك أن لهذه النزعة الفلسفية التجريدية عيوبها. وعليها الكثير من المحاذير!

ثانياً: إننى أتحدث عن عموميات. وفى اعتقادى أن هذه العموميات لانتناقض أولاً تتعارض مع إدراك أن هناك

فروقاً وخصوصيات تختلف فيها الجماعات والأفراد
والحضارات بعضها مع البعض؛ فما يتحقق في ظل
حضارة معينة بين أناس معينين وفي مجتمع معين قد لا
يتحقق بنفس الصورة وبكافة التفاصيل في ظل حضارة
أخرى!

وإذا وافقني القارئ العزيز على تلك الفروض وهذه
المحددات المنهجية المهمة، فإنني أبدأ معه بحث الإشكاليات
والإجابة على التساؤلات. ولنبدأ من تحديد مفهوم الثقافة
والتنمية حتى يمكننا فيما بعد معرفة صورة العلاقة بينهما.

ثانياً

مفهوم الثقافة والتنمية

(أ) مفهوم الثقافة :

تتعدد تعريفات "الثقافة" لدرجة يصعب حصرها؛ فقد جمع كروبيير A.L. Kroeber وكلا كهون C. Klukhون ما يزيد عن مائة وستين تعريفاً كتبت جميعها في اللغة الإنجليزية وحدها^(١). ورغم ذلك فإن هذه التعريفات جميعاً وغيرها إنما يدور في فلك التعريف الذي قدمه العالم البريطاني الشهير تيلور الذي أصبح التعريف الكلاسيكي الأشهر للثقافة، ذلك التعريف الذي يقول فيه "إن الثقافة هي الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات. وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع"^(٢).

وعن هذا التعريف خرجت عشرات التعريفات الأخرى منها تعريفات اهتمت بالحصر والوصف مثل التعريف الذي قدمه فرايز بواس F. Boas والذي اعتبر فيه أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية في المجتمع المحلي واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعات التي يعيشون فيها^(٣). ومنها تعريفات اهتمت بالبعد التاريخي للثقافة كالتعريف الذي قدمه

رالف لينتون وركز فيه على التراث الاجتماعي من الثقافة، ومنهما تعريفات نظرت إلى الثقافة على أنها أسلوب معين في الحياة تحدده البيئة الاجتماعية مثل التعريف الذي قدمه كلينبرج D. Klinberg ، ومنها تعريفات ذات طابع نفسي تركز على إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات مثل التعريف الذي قدمه فوردي C.S. Forde واعتبر فيه أن "الثقافة تتكون من الأساليب التقليدية لحل المشكلات وهي تمثل مجموعة الاستجابات المقبولة التي حققت نجاحاً وهي تعبر باختصار عن الحلول المألوفة المتعلمة لهذه المشكلات" ^(٢).

وإذا نظرنا إلى الثقافة من الجانب المعرفي والحضاري فإنها تعرف على حد تعبير د. حامد عمار بأنها "جملة الأفكار والمعارف والمعاني والقيم والرموز والمشاعر والانفعالات والوجدانات التي تحكم حياة المجتمع في علاقاته مع الطبيعة والمادة وفي علاقات أفراد به بعضهم وبغيرهم من المجتمعات" ^(٣).

وعلى ذلك فإن علماء الاجتماع يعتبرون أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تمثل مجمل أساليب حياته. وهذه الأساليب تشمل على مكونات معينة يحددها د. حليم بركات بثلاثة مكونات متداخلة هي (١) القيم والرموز والأخلاق والسجايا

والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والمعايير والتقاليد والأعراف والعادات والوسائل والمهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته. (٢) الإبداعات التعبيرية الفنية من أدب وموسيقى ورسم ورقص وغيرها. (٣) الفكر من علوم وفلسفات ومذاهب وعقائد ونظريات. وهذه المكونات تشكل معا الثقافة العامة لشعب ما. وبذلك يكون لكل شعب ثقافته مهما كانت درجة تقدمه وتخلفه ونوعية علاقته بواقعه. ومن ثم تكون الثقافة نسبية تتنوع في نظر د. بركات بتنوع الشعوب والمجتمعات^(١).

وبالطبع فإن ما سأقدمه من تعريف للثقافة لا يختلف كثيرا عن تلك التعريفات ولا يخرج عنها وإن كان يركز على دورها الحاكم في السلوك الجمعي لأفراد المجتمع، فالثقافة في اعتقادي هي مجموعة القيم والمبادئ التي يتمسك بها أفراد مجتمع ما وتقود حركتهم وسلوكياتهم لتحقيق أهدافهم في الحياة^(٤). وهذه المبادئ وتلك القيم سواء كانت دينية أو أخلاقية أو عادات وتقاليد أو خلافه هي بمثابة الموجه الذي يدفعهم إلى الدخول أو الاشتراك في أي مشروعات أو نشاطات اقتصادية وإنتاجية كانت أو استهلاكية!

(٥) انظر ما قلناه في المبحث الأول عن ماهية الثقافة (أ، ب).

وهذا المعنى الذى حددناه للثقافة يجعل منها عنصراً أساسياً فى حياة أى مجتمع. ومن ثم تكون دراسة ثقافة المجتمع هى المقدمة الضرورية لفهمه حيث " إن الأسلوب الذى يسير عليه الناس فى حياتهم إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع" على حد تعبير البعض^(٧).

ولذلك فالثقافة فى أى مجتمع ليست مجموعة مبادئ أو مكونات ثابتة جامدة مطلقة أو منغلقة بل هى متطورة، مرنة ومنفتحة وديناميكية متحولة باستمرار نتيجة لعوامل عديدة منها الداخلى ومنها الخارجى. ولذلك فلا تعنى أصالة الثقافة مجرد التمسك بالأصول على حد تعبير إحسان عباس بل تعنى فيما تعنيه الثبات والديمومة أو الاستمرار والصيرورة، فإذا كانت الثقافة العربية مثلاً وليدة البيئة العربية فهى وليدة هذه البيئة فى تلاحقها أيضاً مع ثقافات البيئات الأخرى^(٨).

ورغم أننا نرى أن الثقافة فى أى مجتمع تتأثر بالثقافات الأخرى وتتلاقح معها، إلا أننا لا نرى أنه بإمكان أى مجتمع أن يتنازل عن ثقافته كلية لصالح أى ثقافة أخرى مهما كانت قوتها أو سموها! إذ ليس بالإمكان فى اعتقادنا "عولمة"^(٩) الثقافة. فالثقافات القومية والمحلية قد تستفيد من ثقافات أخرى وافدة وقد

(٩) انظر ما قلناه فى المبحث الثانى من هذا الكتاب عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة.

تتطور وتتجدد بفعل هذا التأثير إلا أنها لا يمكن أن تمحى أو تموت بفعل هذا التأثير أو تلك الاستفادة !

وفي نظرتنا للثقافة لا نعتبرها كما يعتبرها البعض كحليم بركات " متغيراً أو عاملاً وسيطاً intervening Variable يتداخل بين النظام العام السائد والبنى الاجتماعية ونمط الإنتاج وتوزيع العمل وهي متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية"^(٩). وبعبارة أخرى نحن لانعتبرها كما يعتبرها د. بركات "نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية تستخدم كأدوات تنظم العلاقة فتسوغ الواقع أو تحرص على تغييره"^(١٠). بل نعتبرها هي الموجه والعامل المتحكم في ذلك النظام العام السائد وهي التي تصنعه، وهو والبنى الاجتماعية السائدة والعلاقات القائمة في الواقع بين المؤسسات والهيئات والأفراد إنما هي جميعاً نتيجة للثقافة السائدة وذلك على الرغم من أن ثمة تفاعلاً بين نمط هذه الثقافة السائدة وبين إبداع الأفراد وفكر المؤسسات والهيئات القائمة.

وليس من الضروري في نظرنا أن تكون هذه الثقافة السائدة هي "ثقافة الطبقة أو الطبقات والعائلات الحاكمة"^(١١)، بل أن ما نعنيه بالثقافة السائدة هي ثقافة المجتمع ككل، وهي الثقافة التي يتبنّاها الجميع حكماً ومحكومين، وهي الثقافة التي توجه

سلوكهم جميعاً. إن مانعنيه بالثقافة السائدة هو ما سماه عبد الله العروى "الثقافة العضوية"^(١٢)، الثقافة الشعبية المغروسة في نفس وعقل كل فرد من أفراد المجتمع. إنها الثقافة الحاكمة والموجهة للسلوك الجمعي. هذه الثقافة الأصلية التي قد تتأثر بعوامل ثقافية خارجية وتتجدد وتتطور نتيجة لهذا التأثير وبفعل الإرادة الجوانية للأفراد وقابليتهم لتطوير ثقافتهم وتجديدها.

وتجدد هذه الثقافة وديناميكيته المستمرة قد يحدث بوعي أو بدون وعي إما بسبب الاحتكاك بثقافات أخرى أكثر تقدماً، أو بسبب اكتشاف موارد جديدة ككتشاف البترول في دول الخليج أو بسبب بعض التحديات الخارجية كالاستعمار. وقد يكون هذا التجدد نتيجة عوامل أخرى غير هذه وتلك، ولكنه لا يمكن أن يحدث كما يقول د. بركات ضد إرادة الجماعة^(١٣)، إلا إذا كانت مثل هذه الجماعة فاقدة الإدراك والإرادة في ذات الوقت.

وفي اعتقادي أنه لا يوجد مجتمع تاريخي متماسك يمتلك ثقافة أصيلة موروثة يفتقد هذا الإدراك الواعي لجوهر ثقافته. ويفتقد الإرادة. وإذا حدث ذلك ذات مرة لمثل هذا المجتمع فإنه يحدث لفترات قصيرة ووقت الأزمات الشديدة التي يمر بها أفراد هذا المجتمع لكنهم سرعان ما يتنبهون لما يحدث وسرعان ما يتداركون الأمر ويعودون لذواتهم ويستنهضون ذاتهم الحضارية

المستقلة فيعيدون لتقافتهم الموروثة الأصيلة بريقها ويعودون إلى التمسك بها رغم تأثرها الظاهر بالثقافات الأخرى.

إننا نعتقد أنه لا يمكن أن تمحى ثقافة شعب أو مجتمع أصيل ضد إرادة الجماعة لسبب بسيط هو أن إرادة الجماعة إذا ما كانت متوافرة وموجودة فهي إرادة تستند على الثقافة القومية لهذه الجماعة. ومن ثم فإنها (أى الثقافة) لا تتغير إلا بإرادة الجماعة. وهذا التغير يؤثر في عناصر معينة دون أن يؤثر على كينونة هذه الثقافة القومية وجوهرها الثمين.

إن ثقافة أى مجتمع هى طريقة أفراده فى الحياة وهى فكرهم الذى يبدو بوضوح فى أعمالهم وسلوكياتهم وقد صدق فيرث R. Firth حينما قال أنه "إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات. وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى ويتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس ويستخدمونها ويتأقلمونها. فللتقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية سلوك متعلم أو مكتسب اجتماعيا وهى فوق كل ذلك ضرورية كحافز للفعل^(١٤)".

إن الثقافة إذن ليست مجرد مبادئ أو معتقدات دينية أو أخلاقية أو سياسية أو ما شابه يؤمن بها أفراد مجتمع ما، بل هي فكرهم ومعتقداتهم التي تتكشف عبر سلوكهم اليومي في الحياة وهي الحافز والدافع والموجه لهم في كل ما يتخذونه من قرارات وفي كل ما يبدونه من استجابات^(٩).

(ب) مفهوم التنمية:

أما التنمية فهي مصطلح مشتق أساساً من كلمة "نمو"، والنمو يطلق عادة في الأساس على الهيكل المادي للكائن سواء كان نباتاً أو حيواناً أو إنساناً. ولذلك يرتبط المفهوم الضيق للتنمية بالتنمية الاقتصادية. وفي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩١ يقول كاتبوه أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً إذ إنه بدون هذا النمو الاقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية^(١٠).

ولكن مفهوم التنمية البشرية اتسع ولم يعد مقصوراً على تحسين أوضاع البشر المادية والاقتصادية بل أصبح ينظر باهتمام إلى حقوق الإنسان ومدى المشاركة المجتمعية. وقد ركز

(٩) راجع (١) من المبحث الأول "محددات أولية لفلسفة الثقافة"

التقرير الإنمائي للأمم المتحدة عامي ١٩٩٣/٩٢م على مبدأ المشاركة السياسية كعنصر أساسي في التنمية البشرية^(١٦).

ووفقاً لهذا المفهوم الذي أقرته تقارير الأمم المتحدة فإن "التنمية" تعني استمرار وتساعد التحسن في نوعية الحياة المادية والمعنوية بما في ذلك تطور مستوى الأحوال المعيشية، وكذلك انحرىات الأساسية والاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، فالتنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاطمة ونقلة نوعية تصب في نقلة نوعية أخرى ضمن إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة^(١٧).

إن مفهوم التنمية فيما يبدو أشمل بكثير من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتمحور حول النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية. فإن كان ذلك ضمن محصلة التنمية فإنها ليست قاصرة على ذلك، بل هي — على حد تعبير د. أسامة عبد الرحمن — هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاطمة على التطور والنمو والارتقاء. وهي ذات محاور وأبعاد متداخلة ومتفاعلة متشابكة ومتلاحمة بعضها مع بعض، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني. إن التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية

والثقافية بل هي محصلة تفاعلات متعاضمة ومستمرة بين هذه العوامل. إنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه^(١٨).

ومأنود أن نلفت الانتباه إليه هو أن هذه العملية التنموية الشاملة بمتغيراتها المتعددة وتفاعلاتها الدائبة المستمرة إنما تستند وتعتمد في الأساس على تنمية قدرات الفرد، وتنمية قدرات الفرد لا تتوقف عند حد مساعدته على أن يمتلك بنية جسدية قوية وسليمة، بل تتعدى ذلك إلى تنمية قدراته الإدراكية والمعرفية في المقام الأول.

وبالطبع فإن وسائل هذه التنمية تتعدد بتعدد الزوايا التي ننظر منها إلى الإنسان الفرد، ويتعدد القدرات والأدوات التي نريد له أن يمتلكها ليكون مؤهلاً بدرجة كافية في ناحية ما من نواحي المعرفة والإدراك؛ إذ تختلف وسائل إعداد العالم والاقتصادي الماهر والسياسي البارِع عن وسائل إعداد الصانع أو الزارع بنفس درجة اختلاف وسائل إعداد الطبيب والمهندس عن وسائل إعداد وتنمية قدرات الممرض أو البنّاء !! وإن كان وجود الجميع ضروري بنفس الدرجة للمجتمع الذي يريد أن ينهض وينمو ليحقق اكتفاءه الذاتي.

وهنا نكتشف أهمية التعليم والثقافة بالنسبة لأي مجتمع يريد أن ينمو وينهض، فالانتمية والنهضة يقومان في الأساس على نظام تعليمي ذو مقومات محددة في ضوء الواقع وفي ضوء الصورة التي يتمنى الناس في مجتمع ما أن يروها في المستقبل، وألا يقوم هذا النظام التعليمي على تلك الأفكار التقليدية التي يصفها د. حامد عمار بأنها أفكار "مستوية مسطحة"، بل ينبغي أن تستبدل بها أفكار "مجسمة وذات تضاريس" على حد تعبيره أيضاً^(١٩).

وإذا تطور نظام التعليم بحيث أصبح يلبي بالفعل حاجات المجتمع ومطالبه الخاصة بالمستقبل فإن ثقافة المجتمع ستتطور هي الأخرى بالضرورة، فالتعليم والثقافة هما وجهان لعملة واحدة وإن كان مجال التعليم بطبيعته أضيق من مجال الثقافة بحسب ما جرى عليه الحال في معظم بلدان العالم، فكل متعلم يُنظر إليه على أنه متقف، وإن كان كل متقف ليس شرطاً أن يكون من بين المتعلمين الذين يتخصصون في فرع من فروع العلم.

وهنا يكون دور أجهزة الإعلام المختلفة من صحف ودور نشر وإذاعة وتلفزيون وما شابهه دوراً خطيراً في إعداد المتقف الواعي بمتطلبات مجتمعه، الواعي بحاجات هذا المجتمع، القادر على أن يتعامل بوعي مع كل ما يدور حوله من خلال القيم

والمبادئ الإيجابية التي يكتسبها من هذه الأجهزة المختلفة. وبالطبع فلن يكون التقدم في النظام التعليمي وفي أجهزة التقيف مجدياً في ظل انتشار الأمية الأبجدية بين أفراد مجتمع ما، لأن القضاء على هذه الأمية الأبجدية يمثل شرطاً أولياً لأي مجتمع يريد أن ينمو وأن يتقدم. فالقضاء على الأمية الأبجدية يتيح لمن فاتته قطار التعليم والتخصص التقني من أفراد المجتمع أن يتقف نفسه وأن يطور ذاته وقدراته بشكل أفضل.

وعلى أي حال فإننا إذا ما سلمنا مبدئياً بما قدمناه في الفقرات السابقة من تعريف لكل من الثقافة والتنمية على أساس أن الثقافة هي تلك المبادئ والمعتقدات والقيم التي يؤمن بها أفراد مجتمع ما وتحكم سلوكهم وتوجهه. وأن التنمية يقصد بها في المقام الأول تنمية الوعي والإدراك والقدرات العقلية والمعرفية قبل أن يكون المقصود بها مجرد تنمية القدرات الجسمية والحفاظ على الهيكل المادي للإنسان.

أقول إذا ما سلمنا مبدئياً بهذه التعريفات فإنه يمكننا في اعتقادي إدراك تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتنمية، حيث سنذكر أنها علاقة تبادلية يتساند فيها كل منهما على الآخر؛ بحيث يمكننا أن نقول في توصيفها ما قاله أصحاب "نظرية القابلية الاجتماعية الثقافية للنمو — Theory of Socio-Cultural Viability" إن ثمة علاقة ارتباطية بين الثقافة السائدة ونمط الحياة

الاجتماعية والاقتصادية التي يحياها الناس. وأن ثمة علاقة ارتباطية بين قابلية نمط الحياة للنمو وبين التوافق والانسجام بين العلاقات الاجتماعية والتحيزات الثقافية^(٢٠). إنها نظرية يؤمن أصحابها ونحن معهم ونشاركهم هذا الإيمان بأن ثمة قابلية لأي نمط للحياة يعيشها الناس للنمو اجتماعيا وثقافيا، وإن كنا نرى أن هذه القابلية للنمو الثقافي والاجتماعي تتفاوت بتفاوت البيئات المنتجة للثقافة. وأن هذا التفاوت الثقافي وقابليته للنمو يترتب عليه مدى درجة النمو الاقتصادي والتقدم السياسى فى هذا المجتمع أوذاك.

وربما نتضح أمامنا بعض معالم هذا التفاوت إذا ما نظرنا بشكل أكثر تفصيلا لواقع العلاقة بين الثقافة والتنمية فى المجتمعات المختلفة وأدركنا مدى التفاوت بين صورة هذه العلاقة فى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً

صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتقدمة

(أ) المقصود بالتقدم:

إن الثقافة في المجتمعات المتقدمة تقوم على إيمان الأفراد بفكرة التقدم سواء كان ذلك عن وعي منهم أو عن غير وعي؛ فلقد أصبح هذا الإيمان بفكرة التقدم متوارثاً ينتقل من جيل إلى جيل. هذه الفكرة التي تعنى ببساطة أن الحضارة تحركت وتتحرك وسوف تتحرك في الاتجاه المرغوب فيه، ذلك الاتجاه من التطور الإنساني الذي يحقق لمعظم الناس في المجتمع أُلجميعهم حياة سعيدة تماماً^(٢١).

إن فكرة التقدم التي يؤمن بها الناس في المجتمعات المتقدمة هي فكرة تفسر التاريخ البشري على أنه تقدم الفعل البشري ببطء وفي اتجاه محدد ومرغوب فيه وبشرط أن يستمر هذا التقدم إلى أمد غير محدود ويتمتع الناس في ظله بالسعادة ودون أي تدخل من أي إرادة خارجية حتى يكون هناك ضمان لاستمرارها وتدققها. وعموما فإنه ينظر إلى التقدم على أنه يعد تغييراً في الزمان نحو الأفضل في مختلف مجالات الحياة^(٢٢).

وإذا كان للتقدم أسبابه وآلياته، فإنه يمكننا الحكم على درجة تقدم أى مجتمع فيما يقول جينسبرج M. Ginberg من خلال النظر إلى طبيعة ومستوى القيم التى يأخذ بها هذا المجتمع^(٢٣). وهذا يبين لنا أهمية النظر فى الثقافة السائدة فى المجتمع حتى نكتشف درجة تقدمه وصورة التنمية التى يأخذ بها أفراداه وهيناته المختلفة.

وبالنسبة للمجتمعات المتقدمة سنجد دائماً أو فى الأغلب أن العلاقة بين الثقافة والتنمية تأخذ صورة إيجابية معينة.

(ب) سمات الثقافة والتنمية فى المجتمعات المتقدمة:

وجوهر هذه الصورة الإيجابية يتلخص فى الاعتقاد بقيم سياسية واجتماعية واقتصادية معينة وتحويلها إلى أكسير يسير حياة الأفراد داخل هذا المجتمع. ورأس هذه القيم هو الحرية السياسية التى يتمتع بها هؤلاء الأفراد حيث إن كلا منهم يمثل فى الواقع وحدة سياسية مستقلة ومن ثم يمثل وحدة فكرية مبدعة قادرة على الإبداع المستقل فى أى تخصص يرضيه لنفسه أوفى أى مهنة يعمل بها. إن كل فرد من أفراد هذا المجتمع الحر يؤمن بأن ما ينتجه فى شتى النواحي إنما هو لبنة ضرورية من لبنات البناء الاقتصادى والفكرى لبلده ومجتمعه.

وذلك هو ما يدفع الفرد دائماً لأن يعمل بكل طاقته باحثاً عن تلك المهنة أو ذلك العمل الذي يميزه ويجعله يترك بصمته المتفردة في مجال عمله أياً كان هذا العمل. وهو يفعل ذلك بشكل تلقائي، ولا يحركه ويدفعه إلى ذلك إلا تلك القيم والمبادئ التي تربي عليها والتي تحكم سلوكه في إطار ما أسمىناه بالثقافة السائدة.

إن الثقافة السائدة في المجتمعات المتقدمة من أهم سماتها أنها تتيح الفرصة الكاملة أمام قدرات الفرد المستقلة أن تتفتح وأن تنمو وأن تبذل وتتفرد في مجال إبداعها إذ إن كل ما يركز عليه في تلك المجتمعات سواء في التنشئة الأسرية أو الاجتماعية أو في النظم التعليمية أو في وسائل الإعلام المختلفة — وهي جميعاً تتناغم وتتكامل لتحقيق نفس منظومة القيم — إنما هو تعويده على أن يفكر بشكل مستقل وأن يمتلك أدوات التفكير العلمي السليمة. وهذه الأدوات متاحة تماماً أمام الفرد سواء في منزله أو في الأماكن العامة والمراكز العلمية المختلفة أو في المدارس أو في الجامعات؛ فهو في منزله يتعود على التفكير الحر والاعتماد على الذات في حل مشاكله بنفسه، وهو في المدرسة كما في الجامعة يتدرب ويكتسب القدرات التي تساعد على حل أي مشكلة تواجهه من خلال التفكير المنطقي العلمي ومعرفته بمبادئ الرياضيات وبمبادئ الحاسب الآلي والإنترنت

إلى غير ذلك من وسائل. إنها جميعاً لا تدرس لمجرد الدراسة أو لمجرد المعرفة النظرية، بل إن الفرد يتدرب بالفعل على كيفية استخدام هذه المهارات المنهجية والعلمية كأدوات لحل أى مشكلة تصادفه سواء فى حياته اليومية أو فى أبحاثه العلمية.

والفرد فى تلك المجتمعات المتقدمة هو الذى يختار بمحض إرادته ما يتخصص فيه من دراسات دون أى عوائق أو عراقيل تحد من هذا الاختيار، فهو حر تماماً فى أن يختار نمط الدراسة العلمية التى تتفق وميوله وهواياته ومهاراته، فإن رغب فى دراسة الطب فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الهندسة والإلكترونيات فله ذلك، وإن رغب فى دراسة الألعاب البدنية والرياضية فله ذلك. وإن رغب فى أن يغير نمط هذه الدراسة بعد أن فشل فيها أو اكتشف أنها لا توافق ميوله وأهدافه فله ذلك أيضاً! وإن لم يرغب فى دراسة أى شىء من هذه التخصصات المعروفة فله ذلك أيضاً؛ إذ بإمكانه أن يكتفى بامتلاك مهارة القراءة والكتابة ومبادئ الرياضيات، ويسلك طريقه فى الحياة العامة حسب ما يشاء. واكتفاء الفرد بذلك أو حتى عدوله عن كل ذلك لا تقلل من قيمة الفرد كإنسان له حقوق وواجبات فى مجتمعه يتساوى فى التمتع بها مع الآخرين أبداً كان موقعهم العلمى أو التنفيذى أو خلفه طالما أنه قادر على أن يعمل أى عمل يترشح منه ويعيش عليه.

إن الفرد في إطار هذه الثقافة التي لاتحد من حريته في أن يختار صورة ذاته كيفما شاء بالكيفية التي يشاء هو الفرد المبدع حقا القادر على أن يحقق ذاته الفردية المستقلة في إطار ما يوفره له مجتمعه من إمكانيات مادية ومعنوية تمكنه من تحقيق أهدافه الذاتية. إنه الفرد المبدع المسئول الذي يجد نفسه بين خيارين لاثالث لهما؛ فهو إما أن يقدر هذه الإمكانيات المتاحة ويعتمد عليها وعلى قدراته الذاتية في تحديد أهدافه ويعمل على تحقيقها، وإما أن يتكاسل عن استخدام هذه الإمكانيات المتاحة ويعجز عن اكتشاف مواهبه وقدراته فيتجمد ولا يجد لنفسه مكانا لاتقا بين أفراد هذا المجتمع النشط المتحرك الحيوى ويصبح فردا هامشيا لا قيمة له ولا تأثير. وإن كان على المجتمع رغم ذلك أن يتكفل بتوفير ضرورات الحياة لمثل هذا الفرد الفاشل الخامل!

إن الثقافة السائدة - الحاكمة في تلك المجتمعات المتقدمة ليست هي فقط ثقافة الحرية بأشكالها المتنوعة سواء السياسية أو الاقتصادية أو التعليمية أو الاجتماعية، بل هي ثقافة تتسم بقيم أخلاقية إيجابية أخرى عديدة؛ فهي ثقافة يؤمن الناس في ظلها بالصدق في التعامل بين الأفراد. وبالطبع فإنه يترتب على ذلك احترام المواثيق والعهود والوعود، واحترام القانون في كل صغيرة وكبيرة من أمور الحياة اليومية والعملية.

وهي ثقافة يقدر فيها الفرد مصلحته مرتبطة بمصلحة المجموع؛ إذ يعرف أن ما يحقق الخير والمنفعة له لا ينفصل عن ما يحقق الخير والمنفعة للمجموع. ولذلك فهي ثقافة تتكامل فيها مصلحة الفرد وأهدافه مع مصلحة المجتمع وأهدافه. ومن ثم يكون الولاء للمجتمع وللوطن تلقائياً لدى الأفراد ولا يسعون إلا في شأن أو مشروع يحقق الصالح العام مع مصالحهم الذاتية. وإن كان ثمة تعارض بين المصلحتين فإن الفرد غالباً ما يؤثر الابتعاد عن أي أمر يحدث في إطاره أو يترتب عليه مثل هذا التعارض.

ومن سمات هذه الثقافة أيضاً أن الفرد يفصل فيها بين العواطف والانفعالات الذاتية من جانب، وبين واجب العمل وضروراته من جانب آخر. إذ لا تتدخل عواطف الفرد وانفعالاته في اختياراته العملية؛ فمصلحة العمل لها أسس وقواعد محترمة لديه دون أن يجبره أحد على ذلك أو يذكره به لأنه منذ البداية قد نشأ وتربى على أن يميز بين عواطفه وانفعالاته الخاصة وبين ما يقوم به من عمل.

ومن سماتها كذلك أنها ثقافة يسود بين أفرادها نمطان لغويان لا أكثر؛ أحدهما فضفاض أدبي للتعبير عن العواطف والقص الفني والأدبي، والآخر علمي يحمل اللفظ فيه معنى محدداً يشير إلى مدلوله الواقعي بوضوح لا يقبل التأويل أو اللبس.

وهذا النمط اللغوي الثاني هو ما يسود بين العلميين وبين رجال المال والاقتصاد حيث اللفظ دال ومحدد. أما النمط الأول فيسود بين الأدباء والفنانين وعامة الناس حيث اللفظ مطاط محمل بإيحاءات مختلفة تعبر عن العواطف والانفعالات غير المنظورة أو المحددة.

إن ثقافة التقدم يتبادل في إطارها الأفراد الاحترام، فكل واحد يحترم آراء الآخرين وغاياتهم وبحثهم عن السعادة بوسائلهم المختلفة. وهو حينما يفعل ذلك فإنما يفعله لأنه يحترم ذاته أو حريص على أن يحترمه الآخرون ويقدرّون مشاعره وانفعالاته وبحثه عن السعادة. ويترتب على ذلك بالطبع أن يسود بين الجميع ما يمكن أن نسميه احترام الذات الإنسانية بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الفرد أو ذاك وعن درجة ثرائه أو بصرف النظر عن مكانته الوظيفية أو ما يتمتع به من سلطات بحكم منصبه أو خلافه!

إن ثقافة التقدم يقدر فيها الناس لكل واحد منهم إبداعه وتفوقه بصرف النظر عن مهنته أو نوع العمل الذي يقوم به، إنهم يقدرّون العالم أو المفكر ويقدرّون حريته في البحث أو في التأمل والإبداع، بنفس درجة تقديرهم للعامل الذي يكد ويجتهد في الحقل أو في المصنع. فكل فرد سواء انتسب إلى هؤلاء أو إلى أولئك إنما هو نجم في عمله ويستحق الإشادة والتكريم طالما يقوم بعمله على خير وجه.

ولكل ذلك فهى ثقافة يسود بين أفرادها نمط من العلاقات الاجتماعية "الموضوعية"؛ فهى علاقات تقوم على احترام إنسانية الإنسان وعلى أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد المتساوين أمام القانون فى الحقوق والواجبات كما ولدوا متساوين ومتشابهين فى القدرات الجسمية والعقلية، وليست مجرد علاقات تقوم على الانتماء الأسرى أو القبلى أو على صلات الحسب والنسب فقط! إنها علاقات اجتماعية يسودها الوعى بأن الإنسان خلق ليعمل من أجل تحقيق سعادته ومن أجل تحقيق السعادة لمن حوله، وأن القسط المتاح له من العمل والسعادة إنما يعم الجميع، وأنه بقدر ما يعمل لخير وسعادة المجموع بقدر ما يعود عليه ذلك كفرد بالخير والسعادة والأمن والاستقرار.

إنها علاقات اجتماعية ناضجة ربما يكون السبب فى نضجها هو تراكم الخبرة الإنسانية بين أفراد ذلك المجتمع، أو إيمانهم بعقيدة دينية وبمبادئ أخلاقية متوارثة أو مكتسبة. المهم أن تلك العلاقات الناضجة الواعية أيا كان سببها أو الباعث عليها تمثل البيئة الملائمة لثقافة التقدم التى يخلو المجتمع فيها من القيم السلبية المعوقة كالحسد والحقد والرشوة والخيانة واللصوصية ..إلخ.

وقد يظن ظان هنا أنى أتحدث عن "الثقافة الغربية" باعتبارها صاحبة مفهوم التقدم فى تفسير التاريخ، وباعتبار أن

فلاسفتها وخاصة فلاسفة التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعي هم دعاة نظرية التقدم وهم من دعوا إلى هذه الثقافة الإنسانية المستندة على مبادئ المساواة والإخوة والحرية والتقدم العلمي.. إلخ. ولكن الحقيقة أن هذا أبعد ما يكون عن ذهني في هذه اللحظة ودائماً لأنني أؤمن بأن ثقافة التقدم ليست فقط الثقافة الغربية الحديثة، بل هي ثقافة سادت وتُسد وستُسد في المستقبل أي مجتمع ينشد أفرادَه التقدم ويسعون إلى تحقيقه.

إن هذه الثقافة التي أسميناها ثقافة التقدم بخصائصها المختلفة وبسماتها المتعددة قد تجلت في عصور عديده وفي مجتمعات مختلفة، فقد توافرت عناصرها بصورة معينة في بعض المجتمعات الشرقية القديمة كالمجتمع المصري القديم في عصر الدولة القديمة والدولة الحديثة، كما توافرت في المجتمع البابلي - الآشوري في العراق القديم كما توافرت في الصين القديمة وفي غير هذه وتلك من حضارات الشرق القديم الزاهرة. وقد توافرت العديد من عناصرها بصورة مختلفة أخرى في بلاد اليونان وصنع من خلالها اليونانيون القدامى فيما قبل الميلاد تقدمهم وريادتهم الحضارية في ميادين عديدة.

كما توافرت الكثير من عناصرها بصورة جديدة تستند على النص الديني وعلى إرادة اجتماعية جديدة في العصر الذهبي للمسلمين في القرون الهجرية الأولى.

إن ثقافة التقدم توجد في كل العصور وبين الأفراد في مجتمعات بعينها بنفس العناصر والسمات وإن اختلفت الدوافع أو تغيرت بعض الجزئيات.

إن الناس إن أرادوا وتولدت لديهم دافعية التقدم وتمسكوا بها وتعلقوا بأدابها وسلوكها وفقا لمبادئ التقدم وعناصر ثقافة التقدم نهضوا وحققوا التقدم بالفعل.

وإن خملوا وتكاسلوا وتملكهم الإحساس بالإحباط والفشل والخوف نفروا من ثقافة التقدم وأقلعوا عنها وعاشوا على عناصر الثقافة النقيض، ثقافة التخلف والجمود!

إن ثقافة التقدم بعناصرها السابقة حينما تسود بين أفراد مجتمع ما وفي لحظة تاريخية معينة بحكم توافر عوامل شتى متباينة قد تختلف من مجتمع إلى آخر، أقول حينما تتوافر هذه العناصر لثقافة التقدم يتغير حال المجتمع فيتحول إلى مجتمع ناهض ينشغل أفراداه بالإبداع والإنتاج في كافة فروع المعرفة، وفي كافة نواحي الحياة مستغلين أقصى إمكانياتهم الفكرية والمعنوية والمادية ويحولونها بطاقتهم الخلاقة إلى قوة دفع هائلة تغير وجه حياتهم إلى الأفضل والأرقى والأكثر دقة وإحكاما وتقدما.

إن السيادة النظرية لثقافة التقدم ولقيمتها ومبادئها لا تكون هى المهمة فى هذه الحالة، بقدر ما يكون الأهم هو تحويلها إلى واقع حتى يعيشه الناس ويلمسون نتائجها الإيجابية وخيراته المادية الوفيرة. إن أخص خصائص ثقافة التقدم فى اعتقادهى هو أنها حينما تتوافر لدى أفراد مجتمع ما تجدهم لا يكتفون بمجرد الإيمان بها بشكل نظرى مجرد، بل يوجهون سلوكهم وفقاً لها ويجعلون حياتهم اليومية والعملية تسير وفقاً لها كما أكدنا ذلك من قبل.

إن المقصود بسيادة قيم ثقافة التقدم الإيجابية فى مجتمع ما ليس فقط الاعتقاد النظرى بأهميتها استناداً على حجج وبراهين عقلية مجردة تلوكها الألسنة فى المنديبات الخاصة والندوات والمؤتمرات أو تستردد فى الروايات والأفلام والأغاني الحماسية.. إلخ، بل المقصود هو سيادتها على مستوى الواقع العملى، تلك السيادة التى تتحول بمقتضاها هذه القيم الثقافية إلى معتقدات راسخة يحياها الناس ويعيشونها. إنها السيادة التى لاينفصل فيها الفكر عن الواقع أو النظر عن العمل بلغة الفلسفة. تلك السيادة التى يرتبط فيها القول بالفعل، والإيمان بالعمل بلغة "القرآن الكريم".

رابعاً

صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة

(أ) المقصود بالتخلف:

يعرف علماء الاجتماع التخلف الثقافي Cultural Lag بأنه موقف تتغير فيه بعض جوانب الثقافة بمعدلات أسرع من تغير الجوانب الأخرى مما يؤدي إلى عدم تكامل أو توازن عمليات تغير الثقافة، فتتخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة في التغير. ويرتبط التخلف الثقافي بهذا المعنى بالتفكك الاجتماعي وظهور بعض المشكلات في المجتمع^(٢٤).

وواضح أن أصحاب هذا التعريف يربطون بين المشكلات الاجتماعية وخاصة التفكك الاجتماعي وبين التخلف الثقافي. وإن كنا نرى أنه ليس من الضروري أن يكون التخلف الثقافي دلالة على التفكك الاجتماعي أو العكس؛ فقد يكون المجتمع يعاني من العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها التفكك الأسري وتفكك الروابط الاجتماعية بين الأسر والأفراد وتكون ثقافة أفراد هذا المجتمع ثقافة تقدم وليست ثقافة متخلفة. كما أنه ليس معنى أن يحدث تغير في عنصر ما من عناصر الثقافة أسرع من العوامل الأخرى أن تتخلف الثقافة بحجة وجود عدم توازن أو عدم تكامل عمليات التغير الثقافي!. صحيح أن الانتقال من

نمط ثقافي إلى نمط ثقافي آخر يتم من خلال تغيير مجموعة أو حزمة من القيم الثقافية؛ فالانتقال من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم يتطلب على سبيل المثال أن تتغير عناصر ثقافة التخلف وأن تستبدل معظمها بعناصر ثقافية جديدة تنتمي لثقافة التقدم. لكن هذا الانتقال أو التغير قد يسبق فيه أحد العناصر، العناصر الأخرى. وقد يكون تغير أحد هذه العناصر بصورة أسرع هو ما يقود عملية التغير ككل نحو الهدف المنشود.

وعلى أي حال، فأصحاب نظرية التحديث في الفكر الاجتماعي والسياسي يعرفون التخلف مستندين على فرضية أساسية هي "أن الاختلاف بين التطور والتأخر راجع إلى فارق زمني على خط واحد. ويعني ذلك أن الدول المتخلفة قد عجزت عن اللحاق بركب التقدم الصناعي الرأسمالي في المجتمعات الغربية، لأنها تقف على نقطة بعيدة عن ميكانزمات التقدم مما خلق فجوة بين نموذج التقدم ونموذج التخلف^(٢٥)".

وفي ضوء هذا يعتبر أصحاب هذا التعريف أن الفرق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة هو أن الأخيرة تفقر إلى وجود الخصائص والسمات الثقافية والتكنولوجية التي تساعد على اللحاق بالمجتمعات الأولى والوصول إلى ركب التقدم^(٢٦).

والحقيقة أننا نوافق على ما جاء فى هذا التعريف بشكل عام وخاصة حينما ربط أصحابه بين التخلف والتقدم من جهة وبين سيادة نمط ثقافى معين من جهة أخرى، فالتخلف والتقدم فى اعتقادنا إنما هما فى المقام الأول تخلف أو تقدم ثقافى، وتنعكس نتائجهما على صورة المجتمع وعلاقات الإنتاج بين أفرادها، وعلى العلاقات الاجتماعية بين هؤلاء الأفراد .. إلخ.

ولكننا فى ذات الوقت نرفض أن يكون النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج للتقدم سواء على الصعيد الثقافى أو على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى. فقد أخطأ أصحاب نظرية التحديث حينما حاولوا الجمع بين الفقر والتخلف الثقافى، كما أخطأوا حينما يتصورون أن النموذج الرأسمالى الغربى هو النموذج الأوحى للتقدم الاقتصادى والثقافى؛ فليس التقدم المادى أو التكنولوجى هو فقط التقدم، وليس الثراء وامتلاك أكبر قدر من الثروة هو الدليل على امتلاك ثقافة أكثر تقدماً وأكثر تطوراً!

إن التخلف فى اعتقادى هو الجمود والتجمد عند نقطة معينة، وعدم القابلية للتطور أو التجدد. ومن ثم فإن الفرد أو المجتمع المتخلف هو الفرد أو المجتمع الذى يؤمن بأن ليس فى الإمكان أبدع مما كان! وأن الوضع الذى هو عليه هو أفضل الأوضاع. وأن الثبات والحفاظ على ما هو كائن هو الهدف المنشود.

حينئذ يكون هذا الفرد متخلفا ويكون المجتمع الذي يعيش فيه أفراد من هذا النوع مجتمعا متخلفاً أو على الأقل في سبيله إلى التخلف. فنقطة البداية في الاتجاه إلى الانهيار أو التخلف هي التسليم بما هو كائن واعتبار الوضع الحالي هو الوضع الأمثل! فالمجتمع حتى لو كان في قمة تقدمه ورفاهيته إذا ماركن الأفراد فيه إلى هذا التسليم فإنهم يكونون بذلك قد دقوا أول مسمار في نعش تقدمهم ورفاهيتهم. فالتقدم يصنع التقدم، والاطراد في التقدم يستلزم تجديد الفكر باستمرار وتويع صور الإبداع وإعمال كل قوى الإنسان في سبيل تحقيق الأهداف الطموحة التي تمكنه من السيطرة أكثر على قوى الطبيعة وتسخيرها أكثر وأكثر لخدمته، والتي تمكنه كذلك من استغلال كل الموارد المتاحة لتحقيق رفاهيته المادية، واستغلال كافة طاقاته الروحية الحيوية لتحقيق السعادة المعنوية.

ولعل السؤال الآن هو: إذا كان التخلف هو التجمد أو الجمود فما هي علامات ومؤشرات هذا الجمود؟ ومن ثم فما هي سمات سالتخلف أو ما هي الخصائص التي إذا ما وجدت في مجتمع اعتبر من وجهة نظرنا مجتمعا متخلفا؟!

(ب) سمات الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة:

إن سمات وخصائص الثقافة في المجتمعات المتخلفة، هي نقيض ما نجده من سمات وخصائص للثقافة في المجتمعات المتقدمة؛ فثقافة التخلف هي نقيض ثقافة التقدم.

وإذا ما قمنا بملاحظة نمط الثقافة السائدة في الدول والمجتمعات المتخلفة لنستقري أهم سماتها سنجد أنها ثقافة ارتجالية غير محددة المعالم تسود بين أناس لا يهمهم أن يرتبطوا معا بقيم ثقافية محددة واحدة، فكلًا منهم ينتمي بحكم نشأته وتربيته في ظل أسرة معينة إلى ثقافة أسرته مما يعنى أن ثقافته الأسرية ستختلف تبعًا لنوع هذه الأسرة سواء كانت أسرة ريفية أو بدوية أو حضرية، وستختلف إذا كان من أسرة فقيرة عنها إذا كان من أسرة غنية.

إن لكل أسرة من تلك الأسر قيم ومبادئ معينة تؤمن بها وتلزم أفرادها بعدم مخالفتها. وإذا كانت تلك الأسر تنتمي في ظل مجتمع ما لأنماط اجتماعية مختلفة فهذا يعنى أن أفراد هذه الأسر سينتمون بالتالى لثقافات هذه الأسر وهذه الأنماط الاجتماعية المتباينة دون أن يهتموا بعوامل التقارب الثقافي أو دون أن يحاولوا الخروج من هذه الازدواجية الثقافية. والأمر يزداد سوءا في مجتمع ما وتتركس عوامل التخلف بتعدد صور الثقافات الأسرية والقبلية إذا ما عبرت الأجهزة الإعلامية المختلفة

في هذا المجتمع عن هذه الازدواجية والارتجالية الثقافية وحاولت تكريسها بين أبناء المجتمع؛ إذ سيزداد كل منهم ارتباطاً بكهفه الثقافي وانغلاقاً على قيمه الثقافية متصوراً أن الخروج منها والتقارب مع الثقافات الأخرى سيعد خروجاً على العادات والتقاليد الأصيلة التي تربي عليها ونشأ في ظلها.

ولعل القارئ يتفق معي في أن ما يصدق على علاقات الثقافات الارتجالية المتعددة في مجتمع ما يصدق على ثقافة المجتمعات المتخلفة إجمالاً في علاقتها بثقافة المجتمعات المتقدمة. إذ إن ادعاء الحفاظ على الهوية والأصالة قد يتعارض في هذه الأحيان مع قبول الاستفادة من ثقافة أخرى محددة المعالم تسود المجتمعات المتقدمة. مع أنه لا يتعارض الأصيل إذا كان أصيلاً حقاً مع التحديث والتجديد وقبول التطور؛ ففي اعتقادي أن الأصالة الثقافية والعمق التاريخي – التراثي لثقافة مجتمع ما هو ما يجعله إذا كان مجتمعاً حيوياً خلاقاً مبدعاً لم يفقد جذوته بعد، هو ما يجعله يقبل على الجديد بنهم وهو ما يجعله لا يخشى التجدد والتطور المستمر ففي قبول الجديد غذاء للأصيل الموروث. ومن ثم يتجدد المجتمع ويتطور ويتقدم تلقائياً دون أن يحدث هذا الانفصال بين الأصيل الموروث، والوافد الجديد!

ولعل من سمات ثقافة التخلف أيضاً أنها ثقافة غوغائية
جمعية فوضوية يتساند فيها الجميع على الجميع دون أن يجرو
أحدهم على تحمل مسئولية أى شىء وحده، إنها ثقافة لا تؤمن
بإمكان أن يكون للفرد دورا محددا يؤديه ويلتزم به ويبذل فيه
منفردا، فهي ثقافة القطيع، والفرد ليس إلا فرد فى هذا القطيع.
والنتيجة المترتبة على ذلك أن الفرد لايهتم بأن يبرز كل مالهيه
من إبداعات خوفا من أن يقع عليه وحده عبء مسئولية ما
يحدث إذا كانت النتائج سيئة. فضلا عن أن البيئة العلمية
والاجتماعية المحيطة لا توفر إمكانيات الإبداع أو آلياته
أوظروفه. فكان هناك اتفاق غير مكتوب بين الفرد والقطيع الذى
ينتمى إليه على أن يكتفوا بما هو كائن وموجود دون أدنى
محاولة للتجديد أو للتغيير أوللابتكار؛ "فليس فى الإمكان أبدع
مما كان"، و "الموجود يكفى ويزيد"، والرضا بالمقسوم فضيلة
محمودة، والتمرد على ما هو كائن أو محاولة تغييره أو تحسينه
رذيلة ينبغى الإقلاع عنها ..إلخ.

إنها ثقافة تسودها قيم سلبية عديدة أهمها الإنكالية
والاعتماد على الآخرين، واللامبالاة والأنا ماليه، وانتظار ما يقدم
من الآخرين وليس التفكير فيما يمكن أن أقدمه أنا لهم!. إنها ثقافة
يعتمد فيها الفرد على الآخرين سواء كان هذا الآخر هو الأسرة
أو الحكومة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة. إن الفرد فيها لا يسعى

نحو تحقيق أهدافه بنفسه وإنما ينتظر أن تحقق له على يد الآخرين، ويقتصر دوره دائماً على الإنفعال والتكيف مع ما هو كائن، وليس الفعل الإيجابي القادر على تحقيق الممكن والحلم بتحقيق المستحيل!

إنها ثقافة يرى فيها الفرد نفسه وحرية مرتبطة بتحرر المجتمع ككل، ويتصرف وفقاً لما تنتجه له الجماعة من هامش محدود للفعل الفردي، فهو لا يسعى إلى امتلاك حرية كفرد إلا بقدر ما يسمح له بقية أفراد القطيع، أو بقدر ما يسمح له قائده أورتيسه أو مديره .. إلخ.

إن الفرد في ظل ثقافة التخلف قلق متردد يخاف أن يدخل في أي سباق مع الآخرين، إنه لا يفضل أن يتقدم الصفوف، بل ينتظر أن يتقدم معه كل أفراد القطيع دفعة واحدة!. وبالطبع فإن النتيجة تكون أن يتساند الجميع على الجميع، وأن يعم التخلف الجميع. فلا فاعلية للمجتمع إلا كمركب لفاعلية الأفراد. حينما يفقد الفرد القدرة على الفعل والمبادأة والابتكار يفقد المجتمع القدرة في كل مجالات الحياة. والقدرة مفقودة في كل المجالات لأنه لا أحد يريد أن يغامر ولا أحد يريد أن يتقدم الصفوف متحرراً من سطوة القطيع وقيمه السلبية.

إنها ثقافة يفضل الفرد فيها أن لا يبادر بتعليم أو تعلم أي جديد لم يألفه في مجتمعه أو أسرته أو في بيئته عموماً. إنه

يفضل أن يعيش على المُجَرَّب أو المقلد أو المضمون كما يقولون في المثل العامي!؛ فهو لا يطمح إلى تعلم أى مهنة جديدة، بل يفضل أن يتعلم العلم أو المهنة التى جربت ونجح فيها آخرون. إنه يسعى فقط إلى تقليد نفس الخطوات التى قام بها أقرانه أو جيرانه من السابقين عليه فيما تعلموه أو فيما تخصصوا فيه أو عملوا به حتى يصبح مثلهم، وإن صادف النجاح تغنى به وكأنه صاحبه أو مكتشف طريقه! وإن صادف الفشل رد فشله إلى القدر أو إلى غيرة الآخرين منه وحسدهم إياه وحقدهم عليه. وسواء صادف النجاح أو كان نصيبه الفشل فالأمر كله من عند الله، وليس للعبد دخل فى إرادة الرب! فكلها تصاريف القدر وعلينا أن نسلم بالقسمة والنصيب! إن الاستسلام للقدر ولتصاريفه هو القاعدة الذهبية وهو الشماعة التى يعلق عليها الجميع فشلهم دون أن يحاولوا من جديد. ودون أن يبحثوا عن الأسباب الاقتصادية أو النفسية أو المجتمعية أو الموضوعية وراء هذا الفشل حتى يمكن تجنبه فى محاولات جديدة قادمة للنجاح. ولأن الفرد هنا يفقد الإرادة، إرادة النجاح كما يفقد القدرة على التحدى وإعادة التقويم وإعادة التخطيط فهو لا يفضل إعادة المحاولة من جديد "فالمحوس منحوس!" و"قليل البخت يجد العظم فى الكرشة"!!.

إن ثقافة التخلف إذن ثقافة تعتمد على التقليد المظهرى لما جربه الآخرون ونجحوا فيه. وهى ثقافة يفتقد فى ظلها الناس القدرة على الابتكار وعلى اكتشاف الجديد. ولذلك فهى ثقافة نمطية جامدة يسودها التكرار النمطى فى التعليم والمهن والتجارة والصناعات... إلخ. انظر فى أى قرية أو فى أى مدينة من قرى أو مدن المجتمعات المتخلفة تجد أن غالبية أهلها يقلدون بعضهم البعض فى مهنة أو فى حرفة أو فى تجارة أو فى صناعة معينة؛ فإن برع أحدهم ونال كسباً أو ربحاً من نوع ما من أنواع التجارة أو الصناعة فإنهم جميعاً يسارعون إلى تقليده والقيام بنفس ما قام به دون أن يفكروا فى إمكانية ابتكار أنواع أخرى من المهن أو الصناعات التى تتلاءم مع البيئة وتحقق النجاح بنفس الدرجة!.

وبالطبع فقد ينشأ عن هذه النمطية وهذا التقليد أن يبرع أهل قرية أو أهل مدينة ما فى حرفة معينة أو قد يحققون طفرة فى صناعة ما ويتفوقون فيها ويجيدونها. ولكن ماذا يحدث لو دارت دورة الزمن والإنتاج وتغيرت أنماط الاستهلاك واختلفت الحاجات وقل الطلب على إنتاج أصحاب هذه المهنة أو منتجات تلك الصناعة؟!.

ماذا يحدث لأصحاب هذه المهنة أو تلك الصناعة؟! إنهم فى الأغلب يتحولون إلى فقراء معدمين غير قادرين على تغيير

نمط إنتاجهم أو على تحويل مسار نشاطهم التجاري أو الصناعي. فضلا عن أن هذا التقليد الأعمى وتلك النمطية من شأنها أن تخلق وفرة في انتاج سلعة معينة أو كثرة عددية في من يعملون بنفس المهنة أو نفس الصناعة فيترتب على ذلك بالضرورة بعد فترة أن يتنافسوا ويتحول التنافس إلى صراع فيحاول كل منهم القضاء على الآخر بشكل غير شريف فتكون النتيجة أن يخسر الجميع بدلا من أن يتساندوا ويحققوا طفرة في نمط الانتاج الذي اختاروه لأنفسهم. لأنهم في الواقع لم يختاروا نمط هذا الانتاج نتيجة دراسة لحاجات السوق أو نتيجة للتخطيط بغرض الاستفادة مثلا من الخامات المتوافرة في البيئة أو ما شابه ذلك، وإنما جاء تخصصهم في هذا النمط بالصدفة والتقليد وبشكل عشوائي غير مخطط وغير مدروس!

إن ثقافة التخلف لم يتعود الفرد فيها على أن يفكر باستقلال عن الآخرين، ولم يعتد استخدام عقله الواعي، ولم يتدرب على استخدام المنهج العلمي في التفكير. إنه حتى لو كان ممن درس وتعلم هذه الطريقة في التفكير، فقد درسها دراسة التلقين والحفظ ليحصل على الشهادات الدراسية وليس لينفذ أو ليطبق ما درسه في ميدان عمله. وليس ليستخدمه في مجال حياته العملية. إنها ثقافة يسود نظام التعليم فيها الفصل بين النظر والعمل، أو ينقسم في إطاره الفكر عن الواقع. إنه نظام تعليمي

يستند على التكرار الممل والتقليد الأعمى والمناهج الصماء الجامدة.

إن الدارس في ظل هذا النظام التعليمي الجامد ليس بأفضل من المُدرّس أو المُعلّم؛ فكلاهما ينقل ما أبدعه الآخرون، وكلاهما غير قادر على أن يمتلك ناصية ما يعلمه أو ما يتعلمه لأنه ببساطة ليس صاحبه أو مبدعه؛ ففرق كبير بين من جد واجتهد وفكر وتأمّل وبحث وجرب حتى وصل إلى إبداع نظرية علمية أو اخترع مخترعاً جديداً، وبين من يتلقّى هذه النظرية أو من يستخدم هذا الاختراع! وليس كل قادر على أن يقتنى شيئاً بقادر على أن يمتلكه!! إن اقتناء سيارة مثلاً مسألة سهلة إذ بإمكانك أن تقتنى أحدث موديلات السيارات بما لديك من مال، ولكن الصعب حقاً أن تستطيع بهذه الأموال مهما كثرت أن تمتلك المعرفة الدقيقة بأسرار صناعة هذه السيارة! وحتى إن اشتريت وعرفت أسرار صناعة هذه السيارة عن طريق نقلها من مخترعها، فإنك لا تستطيع أن تجدّد في أسرار هذه الصناعة إلا بقدر محدود لا يصل أبداً إلى درجة الابتكار والإبداع الذي يستطيعه صاحب الاختراع نفسه! فالسبق العلمي والتكنولوجي له وهو لن يسمح بأن يعطى أسرارهما لغيره إلا إذا كان قد توصّل إلى سبق علمي وتكنولوجي أحدث مما أعطاه لك. إنها تلك المسافة الزمنية التي أشرنا إليها في التمييز بين التقدّم والتخلف فيما سبق.

أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تعتمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربي أبنائها على قيم تربوية معينة تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تعتمد المجتمعات الشيوعية أو الاشتراكية تربية أبنائها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ماحدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلا يحول دون أن تتغلق أمة ما على نفسها، أو يترتبى شعب ما على مبادئ معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة

والعلم والاقتصاد. فإن لم نبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتنعدم أماننا في هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلي والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذي يعيشون فيه.

ولذلك ينبغي أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب في مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة في التعلم واكتساب المهارات والمعلومات. بل ينبغي على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندرّبهم على ترشيد هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغي أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الآخر، وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الآراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم

إن ثقافة الأفراد "من ذوى الوجهين"؛ الوجه الأخلاقى
الفاضل أمام الناس والمجتمع، والوجه القبيح الجشع الفاسد فى
الخفاء إنما هى ثقافة تسود المجتمعات المتخلفة لأنه لا يوجد
فيها معايير واحدة محددة ثابتة تقاس بها قدرات الأفراد
ومؤهلاتهم، وإن وجدت هذه المعايير فى فترة من الفترات فإنها
سرعان ما تتلاشى ولا يعمل بها تحت تأثير القيم الثقافية
السلبية السائدة.

إن قيم المجتمعات المتخلفة قيم ضبابية يفقد فى ظلها
الأفراد الصدق والشفافية، ويستبدلونهم بقيم الغموض والكذب
واستخدام لغة يغلب عليها الطابع اللفظى. إذ تجدهم يستخدمون
الألفاظ الرنانة الفضاضة التى تعبر عن معانى ضخمة وقيم
تبدو فى ظاهرها عظيمة ولكنها لاتشير فى الواقع إلى منلولات
محددة!. إنها ألفاظ معبرة عن معانى فضاضة مطاطة ليس
تحتها حسب تعبير الوضعيين المناطقة واقع أو أشياء محددة
تشير إليها.

وبالطبع فإنه يترتب على ذلك فقدان الشفافية والصدق،
وسيادة الواقع اللفظى على الواقع العملى المنتج. إذ يفصل الناس
فى هذه الحالة بين الأقوال والأفعال، كما يفصلون بين الفكر
والواقع، ويفضلون العيش على الألفاظ والكلمات أى بين أبيات

الشعر والروايات الخيالية ويغلب عليهم حياة أحلام اليقظة فلا يستطيعون كسر حاجز هذه الدائرة الخيالية - اللفظية المغلقة التي صنعوها بأنفسهم لأنفسهم ووقعوا فيها فلم يعودوا قادرين على أن ينظروا خارجها حتى يمكنهم تقدير مدى سوء حالتهم ومدى تخلفهم!

إنهم على العكس من ذلك يتصورون أن عالمهم اللفظي الذي صنعوه لأنفسهم وعاشوا فيه إنما هو العالم الأمثل والأفضل!. وليس يبعد عن ذلك تلك الشعارات اللفظية التي رفعها العرب منذ فترة كالقومية العربية والوحدة العربية دون أن يتسألوا بعيدا عن هذه الدائرة اللفظية الجميلة الفضفاضة. هل يمكن تحقيق هذه الشعارات وما هو السبيل العملي إلى ذلك!!

وحينما تسأل البعض منهم عن ذلك وقدموا إجابات على هذه التساؤلات، لم ينشغلوا حقيقة بالانتقال منها إلى الواقع العملي الحى الذى يمكن أن تختبر فيه هذه الشعارات فنتمسك بها إن استطعنا تحقيقها أو نتنازل عنها ونستبدلها بغيرها مما يمكن تحقيقه!

وحتى حينما حدثت بعض محاولات تحويل هذه الشعارات إلى واقع ملموس بين بعض البلاد العربية وفشلت، لم نستفد من هذه التجارب. فظللنا نعيش على تلك الشعارات كأحلام يقظة

جميلة دون أن نعترف بما حدث من فشل، ودون أن نبحث أسباب هذا الفشل، ودون أن نحاول التغلب على هذه الأسباب حينما تكررت التجربة!

إن ما قلناه حتى الآن عن سمات ثقافة التخلف والقيم السلبية التي تسود المجتمعات المتخلفة ليس مجرد كلام نظري مجرد، بل هو تنظير لواقع عملي حي نحياه في مجتمعاتنا المتخلفة نسبياً! وقد يتأكد لنا ذلك حينما نتصفح بعض الدراسات الإمبريقية - التجريبية التي أجراها بعض الدارسين لواقع الحياة اليومية؛ فقد درس د. أحمد زايد على سبيل المثال خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري المعاصر، فماذا كانت نتائج تلك الدراسة الإمبريقية؟!

نقد وجد د. زايد أن هذا الخطاب يمتاز بست خصائص عامة هي في واقع الأمر تمثل تكثيفاً موجزاً لتلك القيم السلبية التي أشرنا إليها واعتبرناها من أبرز سمات ثقافة التخلف. وهذه الخصائص الستة التي أبرزتها الدراسة هي: إن خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري يتسم بسرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، وهو مليء بمختلف صور الأحكام التقويمية النقدية التي تتصل بنقد الأشخاص والمؤسسات أو السلوكيات، وهو خطاب الحنين إلى الماضي بشكل رومانسي، وهو خطاب يميل فيه الناس إلى "الأنا

مالية أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط في إرضاء المخاطب. وهو كذلك خطاب التطرف في الاستجابة وسرعة ميل الناس فيه من حال إلى حال نقيض؛ كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، وهو أخيراً خطاب يميل الناس فيه إلى المبالغة والتضخيم وإلى نزعة بطولية استعراضية^(٢٧).

وقد أكد الباحث الاجتماعي من خلال تلك الدراسة الإمبريكية أن خصائص الخطاب اليومي لأفراد المجتمع المصري تكشف عن وجود العديد من الفروق بين الخطاب اليومي في الريف والخطاب اليومي في المدن من حيث الموضوعات التي يتناولها الخطاب؛ فالخطاب اليومي في الريف أكثر التصاقاً بموضوعات الوسط المعيشي أو بالتفاعل مع البيئة المحلية. في حين أن الخطاب الحضري أكثر إنفتاحاً على الأركيولوجيا النظامية^(٢٨). كما أثبتت الدراسة "أن الخطاب في المجتمع المصري عامة يكشف عن وجود تناقض داخلي وعدم تجانس وعدم ميل إلى الاتفاق"^(٢٩).

وقد كشفت الدراسة للغة خطاب الحياة اليومية للمصريين عن مستويات عدة يميل بعضها إلى استخدام لغة تجسدية ملينة بالتشبيهات المادية أو الأوصاف المجسدة المبالغ فيها، ويميل بعضها الآخر إلى استخدام لغة سافرة تهدف إلى الاستهزاء والاستكثار وعدم الرضا واللامبالاة، ويميل بعضها إلى استخدام لغة تعريبية مظهرية أو يكثر فيها استخدام التعبيرات الأجنبية^(٣٠).

وأوضحت تلك الدراسة أن موضوعات الخطاب اليومي تكشف عن التمايز الطبقي بين أفراد المجتمع من جهة، كما تكشف عن اختلاف الاهتمامات والتناقضات القائمة بينهم من جهة أخرى؛ فالتمايز الطبقي في موضوعات الخطاب اليومي هو تمايز بين مقولات الجسد، والمعرفة، والمعدة؛ فالطبقة العليا أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالجسد والمتع الحسية، في حين أن الطبقة الوسطى أكثر اهتماما بموضوعات تتصل بالعلم والمعرفة ومشكلاتها. أما الطبقة الدنيا فأكثر اهتماما بموضوعات الطعام والمأوى وكافة مشكلات المعاش^(٣١).

ولو أنعمنا النظر في الموضوعات التي تتناولها هذه الطبقات الثلاث في خطابها لوجدنا أن الطبقتين العليا والدنيا لا يهتم فيها الناس إلا بالمطالب الحسية - الجسدية وإن كان اهتمام الأولى بها للاستزادة من المتع الحسية ورفاهتها إلى أقصى حد ممكن، بينما اهتمام الثانية ينصب على توفير ما هو ضروري منها للاستمرار في الحياة لا أكثر! وبين هاتين الطبقتين التناقض بين قيم الثراء والغنى الفاحش، وبين قيم الفقر والخوف من الموت جوعا. إنه التناقض الذي يكشف عن وجود الخلل في التركيبة الاجتماعية والنظام الاجتماعي الذي لا يوجد فيه آلية محددة للتأمين الاجتماعي ضد الفقر والحرمان، تأخذ من ثراء الغنى لتسد جوع الفقير وتقرب المسافة الاجتماعية بينهما.

أما اهتمام الطبقة الوسطى من طبقات المجتمع المصري بالمعرفة والعلم ومشكلاتهما، فهو ليس في اعتقادي اهتماما بهما للوصول إلى الحقيقة في موضوعات بحثية معينة أو للوصول إلى اكتشافات جديدة ومخترعات علمية حديثة وإن كان ذلك وارداً! فالاهتمام بهذه الموضوعات ليس إلا لأنهم قد اختاروا طريق العلم والثقافة ليوفروا عن طريقه "قمة عيشهم" حسب التعبير المصري الدارج!. فهم ليسوا من أبناء الذوات (الطبقة العليا الثرية) حتى يعيشوا على ما ورثوه من ثروة! ولا هم من أبناء الفقراء المعدمين، فوالديهم قد وفروا لهم بشق الأنفس قسطاً معيناً من التعليم والثقافة وهم لذلك يحرصون على أن يكسبوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسطى من خلال الوظيفة الحكومية فيكونوا في خدمة الطبقتين العليا والدنيا لعل وعسى أن تواتيهم الفرصة ذات يوم فيصبحون من المنتمين للطبقة العليا بأى طريق كان، فيهربون من ذل الحاجة وشبح الفقر!!.

وعلى أى حال، فإن هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الاجتماعية للكثير من المجتمعات المتخلفة تكشف عن أن المجتمع في جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغول بثقافة استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى - الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول إلى كشف علمى جديد أو ابتداء آلة جديدة أو ما شابه ذلك!!

إن هذه الدراسة الإمبريقية لحال المجتمع المصرى ليست فى الواقع إلا التعبير الأمثل عن حال المجتمع العربى ككل، فهو مجتمع يعيش بالفعل بنسب متفاوتة بعض الشيء ثقافة التخلف. تلك الثقافة التى تعوق أى عملية حقيقية للتنمية والتقدم.

وقد لخص أحد الباحثين الاجتماعيين نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية التى قام بها علماء الاجتماع العرب ورصدوا فيها أهم مظاهر أزمة التخلف العربى بأبعادها العديدة، وكانت على النحو التالى:

(١) هيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد والمجتمع بشكل يمنع أو يحد من إمكانيات التنمية الحقيقية.

(٢) استئثار فئات قليلة من المجتمع بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية. وهذه الفئات لاتعمل إلا فى المجالات غير الإنتاجية لأنها تمثل بالنسبة لها المصدر الحقيقى للتراكم الاستثمارى المظهرى.

(٣) ضيق القاعدة الإنتاجية وفقدان مجالات الاستثمار الحقيقية حيث تتركز هذه المجالات فى القطاعات الهامشية والسلع الاستهلاكية غير الضرورية.

(٤) تصدير رؤوس الأموال العربية إلى الأسواق الأوروبية الغربية.

(٥) زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء فى داخل بعض الدول، وكذلك بين الدول بعضها والبعض.

(٦) ظهور قوى اجتماعية جديدة تابعة للمركز الرأسمالى العالمى تعمل على تسهيل مهمة التغلغل الرأسمالى فى الدول العربية^(٣٢).

إن هذه التناقضات التى تمثل واقع الحال فى المجتمعات العربية نتجت ليس فقط عن تدخل عوامل التغلغل الرأسمالى، وإنما أيضاً عن وجود عوامل التقبل الداخلى لهذا التغلغل مما جعل المحصلة النهائية ظهور ما يسمى "بالرأسمالية الرثة" على حد تعبير د. مجدى حجازى^(٣٣). تلك الرأسمالية المشوهة التى تعمل فى إطار تدمير نمط الصناعة الوطنية واستنزاف فائض العمل وفائض الإنتاج وتصديرهما إلى الخارج ليساهما فى التراكم الرأسمالى للعواصم الغربية ويحرم أبناء المجتمعات النامية من مصادر التقدم، بل يجعلها فى حالة تبعية كاملة لبؤرة الرأسمالية الغربية^(٣٤).

إن أمثال هذه الدراسات التى تكشف عن واقع أحوالنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كثيرة ومتعددة، وهى بلا شك مهمة فى إطار تنظير هذا الواقع المتخلف الذى نعيشه وبيان أسبابه. لكنها للأسف الشديد تظل فى إطار "الكلام" الذى يُتداول

بين المثقفين والمهتمين بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، دون أن تؤثر بشكل جدى فعال فى مخططى وصانعى القرارات السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية لبلادنا. وهذه سمة أخرى من سمات ثقافة التخلف السائدة حيث يفصل الفكر رغم ما قد يكون فيه من إبداع وحلول للمشكلات التى نعانيها فى مختلف المجالات، يفصل عن الواقع العملى المتخلف الذى قد يكون فى أمس الحاجة إلى مثل هذا الفكر المبدع والدراسات الجادة!!

إن الدراسات الجادة التى تتضمن حلولاً لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية فى واد، وأصحاب القرار والمخططون للسياسات فى واد آخر! حتى لقد أصبحنا نعيش حياتنا - على حد تعبير شوقي جلال فى تقديمه لأحد مترجماته - اطراداً قديماً عفويًا، وفكرنا وثقافتنا معلبات تاريخ. والذات عندنا جوهر ثابت اكتمل مرة وإلى الأبد، لا يتغير مع الزمان وأحاد البشر شأنهم شأن وحدات الأرابيسك تكرر مظهرى وعددى. والامتداد الزمانى لا يعنى أولاً وأساساً فعلاً إنسانياً نشطاً وتعبيراً متصلاً.. مجتمع الأمم مثل مجتمع اليوم، ومجتمع الآخر نريده مثل مجتمع الأنا ثقافة اجتماعية وسلوكاً.. الجميع سواء وما يصنق على هذا يصنق على ذاك ولا مجال للتنوع ومن ثم لامجال للحوار مع الآخر ولامجال للتسامح مع مخالف فى الرأى (٤٣).

لقد لخص شوقي جلال بعضاً من القيم السلبية لثقافة التخلف التي نعيشها، إنها ثقافة تعتمد على العفوية والقدرية، ولا تقبل التنوع والاختلاف، ومن ثم لا تقبل الحوار مع الآخر ولا تتسامح مع المخالف في الرأي.

إنها القيم الثقافية المتوارثة بما فيها من سلبيات واضحة لانحاول التخلص منها، إنها القيم التي يصفها د. حسن حنفي قائلاً "إنها تعطي الأولوية للعمل النظري على العمل اليدوي، وللأفندي على العامل، وللمدير على المنتج، وللإيالة البيضاء على الإيالة الزرقاء. والرزق مقدر سلفاً فما من دابة على الأرض إلا وعلى الله رزقها، والله لم يخلق الأقواء لينساها"^(٣٦).

إنها ثقافة الارتكان إلى الماضي والتواكل والاستراخي والكسل عن الكد والعمل المنتج، رغم أن المفروض أن تكون ثقافة العمل الجاد المثمر "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"^(٣٧)، "إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى"^(٣٨). فالعمل في الثقافة العربية الإسلامية ليس جزاؤه فقط الحصول على الإنتاج والرخاء والمكانة في الحياة الدنيا، بل جزاؤه عند الله أوفى وأفضل.

على كل حال، فإن تلك الشهادات التي قدمناها من بعض المفكرين المعاصرين وعلماء الاجتماع العرب في أحدث ما

كتب عن ثقافة المجتمع المصري والعربي وصورة التنمية فيه
تكشف بما لا يدع مجالاً للشك أن ثقافة التخلف بما تحمله من
قيم سلبية مازالت جاثمة على صدر وعقل الإنسان العربي
وتعوقه عن الإبداع. ومن ثم تعوق التنمية والتقدم في المجتمع
العربي ككل!

خامساً من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم

وإذا كنا قد اكتشفنا مما قدمناه في الفقرات السابقة العلاقة بين الثقافة والتنمية، وعرضنا صورة العلاقة بينهما في المجتمعات المتقدمة، وصورتها في المجتمعات المتخلفة، فإن من الطبيعي أن ندرك أنه إذا ما أردنا لمجتمعنا أن ينمو ويتقدم تقدماً حقيقياً، فإن الخطوة الأولى والأساسية تكون بتغيير نمط الثقافة السائدة ليتحول المجتمع شيئاً فشيئاً من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، ويتحول الأفراد فيه من متلقين، سلبيين، انكاسيين متكاسلين إلى مبدعين، إيجابيين، عاملين، منتجين صانعين للتقدم!

والحقيقة أن هذا التحول عن نمط الثقافة السائدة إلى نمط ثقافي آخر ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب - حسب تعبير د. حسن حنفي - "إعادة بناء الثقافة حتى تكون العامل الأول في التنمية، إذ لا يمكن مواجهة ثقافة الفقر بفقر الثقافة" (٣٩). إنه "يتطلب إعادة بناء ثقافة البطالة لتصبح ثقافة عمل من أجل خلق قيم العمل والإنتاج والسعي والكدح حتى يصبح العمل مرادفاً للحياة" (٤٠).

ولعل السؤال الذى يراودنا الآن هو كيف يتم إعادة بناء الثقافة العربية ليصبح هذا التحول إلى ثقافة التنمية والتقدم واقعاً ملموساً؟!

إن الإجابة على هذا السؤال الصعب تتطلب وضع معالم لخطة متكاملة للثقافة والتنمية فى الوطن العربى. وهذه الخطة ينبغي أن تستند فى اعتقادى على أسس ذات أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة. وسأحاول من جانبى فى السطور القادمة تقديم صورة استكشافية مبدئية لهذه الأسس فى ترتيب منطقي، وفى تسلسل فكرى يتشابه فيه النظر مع العمل، والفكر مع الواقع، والسياسة مع الثقافة، والاقتصاد مع التغير الاجتماعى. وعلى النحو التالى أتصور التسلسل المنطقي لأسس هذه الخطة المقترحة للنهوض والتقدم:

(١) توافر الإرادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم:

من المعروف أن مجتمعات الدول المتخلفة ذات بناء اجتماعى هيراركي يبدأ من أعلى إلى أسفل. وعادة ما يبدأ التغيير من الأعلى للأسفل. والاستثناء هو أن يبدأ أى تغيير من القاعدة السفلى ليتواصل إلى القيادة العليا.

وعلى ذلك فإن أى تغيير إرادى ينبغي أن يبدأ من توافر الإرادة الواعية لدى النخبة والصفوة السياسية والاجتماعية فى

المجتمع، وخاصة من أعلى سلطة في البلاد فإذا حدث الإقتناع بضرورة هذا التحول الثقافي وجدواه من قبل القيادة والسلطة السياسية في الوطن العربي فإن إرادة التحول الثقافي ستكون قائمة، وستتبارى الأجهزة الثقافية والإعلامية المختلفة مسموعة ومقروءة ومرئية في التمهيد والتبشير والدعوة إلى هذا التحول. ومن ثم تخلق القاعدة العريضة بين الجماهير لقبول هذا التحول والإقبال على النمط الثقافي والتموى البديل شيئاً فشيئاً.

ولا يخفى علينا في هذا الإطار مدى العلاقة والأثر المتبادل بين الثقافة والسياسة في وطننا العربي؛ فالثقافة عندنا على حد تعبير د. حامد ربيع "هي إدراك جماعي والسياسة هي تنظيم للسلطة كحقيقة جماعية. ومن ثم فلا بد من حدوث تأثير متبادل. فالثقافة بطبيعتها يجب أن تعكس تأثيرها بالسياسة كما أن السياسة لابد أن تلقى بظلالها عليها"^(٤١).

وهنا لابد أن نتذكر والكلام لا يزال للدكتور ربيع "كيف أن النظام الديمقراطي يؤدي إلى ظاهرتين بصعب وجودهما في النظام الأوتوقراطي أوالديكتاتوري. سوق الثقافة من جانب، وتعدد النماذج الثقافية من جانب آخر"^(٤٢).

ومعنى ذلك أن التغيير الذي ننشده على الصعيد السياسي هو توافر الرغبة لدى زعماء وقادة الدول، ولدى معاونيهم ومن يمتلكون سلطة التخطيط والتفويض للسياسات، توافر الرغبة لديهم

في فتح الأبواب الكاملة أمام جميع أفراد المجتمع للتعبير عن ذواتهم بحرية في التعبير وفي الاعتقاد وفي المشاركة السياسية بنحو أو بآخر. ولما كانت تلك المشاركة السياسية هي الأمر الأكثر حساسية بالنسبة لمجتمعاتنا فإنها تحتاج لوقفة؛ فنحن لانقصد هنا بالضرورة أن يحدث التحول نحو الديمقراطية بصورتها في المجتمعات الليبرالية الرأسمالية الغربية، وإنما كل ما نقصده هو أنه وفي ظل أي نظام سياسي عربي ترضية الدول، والشعوب، ينبغي أن نعمل على إطلاق قدرات الأفراد في التفكير المستقل وفي التعبير الحر عما يجول بخواطرهم تجاه النهوض بوطنهم.

ولاشك أن ذلك يتطلب إجراء بعض الإصلاحات السياسية الضرورية. وإن لم يكن من بينها بالضرورة تغيير صورة النظام السياسي القائم؛ فالعمل من قبل القيادات السياسية على توسيع دائرة المشاركة السياسية بين مواطنيهم ضرورة تكفل لدى هؤلاء المواطنين القاعدة اللازمة للانطلاق نحو العمل الجاد المتسم بالانتماء الوطني والمتشح بالعطاء اللامحدود للوطن وللمنشأة التي يعمل بها. إن حب الوطن والشعور بالانتماء نحوه ككل ونحو المكان أو المؤسسة أو الهيئة التي يعمل بها الفرد ليس مجرد كلام إنشائي جميل، وإنما هو القاعدة والأساس المتين الذي يجعل الفرد يشعر بالمسئولية تجاه وطنه وتدفعه دفعا للمزيد

من العطاء والجهد في سبيل إعلاء شأنه. ولكي يحدث ذلك لابد أن يشعر المواطن أن كل ما يعملُه مقدر من قبل مواطنيه وقيادته السياسية وأن كل ما يطلبه توفره له الدولة، وأن كل ما يجول بخاطرِه من آراء في مختلف القضايا الوطنية والعلمية يمكن أن يعلنه بحرية وسيستفيد منه الجميع عبر توافر مؤسسات علمية وسياسية وثقافية تتلقف هذه الآراء المتباينة وتخضعها للمناقشة والحوار والتقييم وتطبق ما يصلح منها لنهضة المجتمع دون أن تتغافل عن الإشادة بصاحب المقترح أو الرأي ودون أن تغمطه حقّه في الشهرة أو في الانتفاع بمخترعه أو بفكرته الخلاقة.

إن هذه البيئة السياسية والثقافية الموازية ضرورة لظهور النوابع والمخترعين والمفكرين القادرين على نقل مجتمعهم نقلة نوعية في مختلف المجالات. إن الإرادة السياسية والسلطة السياسية الواعية إذن هي الشرط الأولى لوجود هذه البيئة الموازية للنهضة والتقدم. وبدون وجودها ستزداد المجتمعات المتخلفة تخلفاً وستزداد الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة بازدياد التبعية للآخر وبازدياد القابلية للانهيئات الداخلية في كل المجالات!

(٢) إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهري أو تعديل فلسفة التعليم:

إن إصلاح النظام التعليمى بشكل فى اعتقادى شرطاً مسبقاً لأى نهضة أو تقدم منشود؛ فدور التعليم والأسرة المتعلمة ضرورى لتوفير بيئة مناسبة للتقدم. إذ لا يمكن أن نتحدث عن أى صورة من صور التقدم لمجتمع يعيش على الفطرة الحيوانية الأولى.

وفى تصورى كما فى تصور أى مهتم جاد بقضايا التعليم أن النظام التعليمى الجيد قادر بتطوير مضمونه ونظمه وأدواته والغايات المطلوبة منه "أن يدفع بالقيم الصاعدة ويبنيها ويدعمها، وأن يزلزل القيم الهابطة ويزيل أنقاضها" على حد تعبير د. حامد عمار^(٤٣).

إن فالتعليم بشكل بالنسبة لموضوعنا هذا ركيزة أساسية لإزالة القيم الثقافية السلبية، قيم التخلف، ويضع مكانها القيم الإيجابية الخلاقة المبدعة قيم التقدم.

ولكن السؤال من أين يبدأ الإصلاح التعليمى الشامل الذى يقوم بهذه المهمة القومية ويحقق أهداف التنمية والتقدم ؟!

بداية لا يمكن أن نتصور نظاماً تعليمياً يستهدف التقدم بدون التركيز المبدئى على نفس الأمية التعليمية نسفاً وجعل نسبته فى المجتمع تقترب من الصفر!

إن القراءة والكتابة مهارتان ضروريتان لابد أن يكتسبهما كل فرد في أى مجتمع يريد أن ينهض ويتقدم. ولذلك فلا بد من أن يبدأ الإصلاح التعليمى بالتركيز على محو الأمية بين أبناء الأمة جميعا صغارا وكبارا. وليس ضروريا أن يحصل كل الأبناء على الشهادات الدراسية المختلفة. وإنما المهم هو أن يمتلكوا المهارة التى تمكنهم من تلقى المعرفة العلمية بصورها المختلفة من مصادرها الأصلية، من المجلات والكتب عبر القدرة على القراءة والكتابة. إن هذا يعد شرطا ضروريا وبدونه لا أمل فى أن يتكون لدينا ما يطلق عليه العلماء، المجتمع العلمى، المجتمع الذى يتقبل أعضائه المعرفة العلمية ويتفاعلون معها ويقدرون أصحابها ومبدعيها.

وبالطبع فإننى لا أنكر أن جهودا كثيرة قد بذلت وتقارير عديدة قد أعدت عبر سنوات وسنوات مضت لتطوير التعليم فى البلاد العربية، ويكفى أن أضرب مثلا واحداً على هذا الكم الهائل من الدراسات والتقارير بما حدث فى مصر منذ عام ١٩٧٤م وحتى مطلع التسعينيات فى مصر وحدها؛ فقد أنشئ فى ذلك العام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ودرس تحسين العملية التعليمية وتطويرها خلال تسع عشرة دورة، أصدر المجلس فيها ١٩ تقريراً شملت نحو ١٨٠ بحثاً عن تطوير المنظومة التعليمية بالإضافة إلى سبعين بحثاً آخرين

شملتْها جميعاً موسوعة المجالس القومية المتخصصة^(٤٤). ولاتزال التقارير تعد والتوصيات ترفع إلى الجهات المسؤولة، والجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر تقرأ وتحاول تنفيذ ما تراه مناسباً وممكناً من كل هذه الدراسات والتقارير والتوصيات.

أقول إنني لا أنكر كل هذه الجهود التي من المؤكد أنها قائمة وموجودة باستمرار في كل قطر عربي وعلى نفس النحو تقريباً. لكن كل هذه التقارير والجهود التنفيذية تبقى حبراً على ورق وتبقى بدون فاعلية لسبب بسيط هو أنها تعد لتصلح فيما هو قائم فعلاً. والحقيقة التي لا بد من مواجهتها هي أن النظم التعليمية القائمة نظم بالية لا تصلح؛ فالأبنية المدرسية قد أعدت لفصول يجرى فيها تلقين التلاميذ الدرس نظرياً. وأن المبنى المدرسي مصمم للتقليد، والمدرس أو الأستاذ الجامعي قد أعد بطريقة التلقين ولم يتدرب أو يتعود على الابتكار والإبداع في طرق التعليم والتدريس، والكتاب المدرسي أو الجامعي قد أعد بنفس الطريقة فهو يكرر ويعيد نفس ما تعلمه صاحبه أو مؤلفه دون إضافة ودون ابتكار أو إبداع، فهو مجرد اجترار لمعلومات سابقة منقولة معادة ومكررة. إذن كيف يمكن أن نتصور حدوث أي تطوير أو تقدم في النظم التعليمية في ظل هذه المنظومة البالية التي تدور كلها في فلك التقليد والتكرار وتعتبر أن الإبداع

أوالابتكار هو خروج على النص ينبغي حذفه ومحاربة المتسبب فيه!!

إن التطوير الذى أتحدث عنه وأراه ضروريا لتوفير البيئة المناسبة للانطلاق والتقدم فى المجتمعات المتخلفة ينبغي أن يقوم على عدة أسس أهمها ما يلى:

(أ) إعداد الأبنية التعليمية المتطورة القادرة على استيعاب كل من يرغب فى التعليم فى المراحل المختلفة وبالصور التعليمية المختلفة: التعليم العام - التعليم الصناعى - التعليم المهنى بكافة صورة، التعليم الدينى .. إلخ.. بحيث تتوفر البنية الأساسية لما ينبغي أن يتعلمه التلميذ فى هذه المراحل والصور المختلفة. إذ ينبغي أن تكون هذه البنية التعليمية الأساسية قائمة على أساس إكساب الطالب القدرة على التفكير المستقل والمبدع، بعد أن تكسبه أدوات هذا التفكير المستقل والمبدع من منهج علمى مبسط فى التفكير، وتدريبه على كيفية حل المشكلات التى تواجهه بأبسط الوسائل وأسهلها، إلى إكسابه مهارات تكنولوجية ضرورية كالتدريب على استخدام الحاسب الآلى والاستفادة من أحدث منتجات العصر التكنولوجية فى وسائل التعليم كالتعامل مع شبكة الإنترنت والمعلومات للحصول على أى معلومات يريدونها فى أى فرع من فروع المعرفة العلمية

دون اللجوء إلى المعلم والتعود على الحرية الكاملة فى الاستفادفة من هذه المعلومات فىما يدرسه من مواد تعلللمفة ومقررات دراسفة.

(ب) التركفز فى التعلللم بمختلف مراحلـه وصوره إذن على مهارات التفلكر المستقل المبدع من خلال إكساب التلمفذ فى المدرسة أو الطالب فى الجامعة الوسائل والأدوات اللازمة لذلك مثل تفوفده على استخدام الأدوات التكنولوففة الـحـدفة المنطورة وتوفوفده على ملاحقة التطور فىها كما سبق وأشرنا.

وذلك لن ففأفى إلا بفطوير المعلم ذاته وإكسابه هذه المهارات التى نطلب منه أن فكسبها لتلاميذه. وأن ففم التفوفم الدورى لهؤلاء المعلمفن بففث فستبعد بطرففة دورفة ففر القادرفن على متابعة تطوفر أنفسهم وتطوفر طرق التدرفس التى فستفدمونها وأن فستبدلوا بففرهم ممن فكونون أكثر قدرة على ذلك، وأكثر إماما بأفـدث التطورات التكنولوففة فى مجال التعلللم المستقل.

(جـ) فوفر الإمكانيات المادفة اللازمة لذلك التطوفر لففس فقط فى الأبنفة وفى تطوفر وإعداد المدرس أو فى فوفر المعدات والأدوات التكنولوففة المستخدمة فى العملفة التعلللمفة، وإنما ففضا فوفر الإمكانيات المادفة القادرة على إتاحة الفرصة أمام التلمفذ أو الطالب فى التعلللم المستقل وأقصـد بها فوفر

المكتبات المقرّوة والمسموعة والمرئية بكثافة في المدارس ودور العلم المختلفة وفي الأحياء والقرى والمدن بشكل يوفر البيئة المناسبة للطلاب أن يقرأ أو أن يتعلم أينما اتجه وأينما حل. فالمدرسة ليست وحدها القادرة على كل شيء. بل المكتبات وتوافرها في كل مكان ضرورة. وكذلك توفير الإمكانات المادية التي تتيح للمدرسة وللطالب أن يخرجوا على المؤلف في إكساب الطالب المعلومات دون الاعتماد فقط على التلقين، وبمعنى آخر من الضروري أن لا يقتصر الأمر على تلقين المعلومات للطلاب داخل الفصل، وإنما ينبغي أن يتدرب على اكتشاف ومعرفة المعلومات بنفسه عن طريق الرحلات العلمية المختلفة إلى حدائق الحيوان، ومتاحف العلوم، وزيارة الآثار التاريخية.. الخ..

إن هذه الوسائل غير التقليدية ضرورية ليس فقط لتنمية قدرة التعلم المستقل عند الطالب وإنما أيضاً ليرتبط الطالب ببيئته ويتعود الانتماء إليها والتعرف على مشكلاتها بشكل مباشر وعلى التفكير في حلها بشكل مستقل ومبدع.

(د) إذا كان ذلك الذي قدمناه يتعلق بتطوير المعلم وطرق التعليم وأدواته وتوفير الإمكانات اللازمة لكل ذلك، فإن ما يتبقى هو تطوير مضمون أو محتوى المقررات الدراسية التي يدرسها الدارسون في المراحل التعليمية المختلفة. والحقيقة

أن هذه فى اعتقادى هى أصعب نقطة لا لأن التحدى الذى يواجهه من يقومون بالتطوير أكبر أو أشد، بل لأن ذلك قد يصطدم فى أحيان كثيرة بالتوجهات السياسية للأنظمة السياسية فى البلاد المختلفة لأن الشائع والمعروف أن كل دولة تتعمد تربية وتعليم أبنائها من خلال مضامين دراسية تتوافق مع تلك الأنظمة السياسية بصورها المختلفة. فكما أن المجتمعات الرأسمالية تربي أبنائها على قيم تربوية معينة تحترم النظام الديمقراطى فى السياسة، والحريات الاقتصادية فى الاقتصاد، كذلك تتعمد المجتمعات الشيوعية أو الاشتراكية تربية أبنائها على احترام نظامها السياسى الشمولى، وعلى احترام نظام الاقتصاد الموجه والشمولى أيضا. وهكذا.

وفى الحقيقة أن هذا الإطار العام للربط بين النظام السياسى القائم فى بلد ما، وبين النظام التعليمى فيه لا أحد يملك رفضه كلية، لأن فيه بعض الإيجابيات المطلوبة، إذ إن جزءا من الانتماء للوطن يقوم على احترام نظامه السياسى كما يقوم على احترام منظومة المعتقدات والقيم السائدة فيه.

لكن ماحدث من تطور فى وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة أصبح حائلا يحول دون أن تنغلق أمة ما على نفسها، أو يترتبى شعب ما على مبادئ معينة قد تكون غير صالحة أو لا تتلاءم مع القيم العالمية السائدة وخاصة فى مجالات السياسة

والعلم والاقتصاد. فإن لم نبادر نحن بفتح النوافذ والاستفادة من كل آليات ووسائل التقدم الحديثة وتدريب الأبناء عليها دون خوف، فإنها ستفتح أمامهم رغم أنفنا وعبر تلك الوسائل نفسها وتتعدم أماننا في هذه الحالة فرصة توجيههم التوجيه الأمثل للاستفادة من تلك الوسائل والمعلومات الحديثة بما يتلاءم مع قيمنا ومعتقداتنا وبما لا يخل بالتوازن العقلي والنفسى لهؤلاء الأبناء تجاه العصر الذي يعيشون فيه.

ولذلك ينبغي أن تخلو مضامين المقررات الدراسية على هؤلاء الطلاب في مختلف المراحل التعليمية من أى معوقات تعوقهم عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات الحديثة في التعلم واكتساب المهارات والمعلومات. بل ينبغي على العكس من ذلك أن تشتمل هذه المقررات على الحض على الاستفادة من كل ذلك وإن كان علينا فقط أن ندرّبهم على ترسيده هذه الاستفادة بما يتوافق مع معتقداتنا الدينية وقيمنا الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة.

كما ينبغي أن تتضمن هذه المقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ، والاجتماع، والمنطق والفلسفة وتاريخ العلوم المختلفة، حوارات تكشف عن الرأى والرأى الآخر، وتوضح للدارس ما يقال عنا من دعاوى فارغة وكيفية التعامل مع هذه الأراء والدعاوى وكيفية الحوار مع أصحابها. إن تقديم الحقائق كمسلمات ثابتة لا تقبل النقاش أو الجدل حسب وجهة نظرنا لم

يعد الأسلوب الأمثل أو المقبول في ظل المتغيرات المعاصرة، لأن ما أتجنب إثارته أمام الدارس يمكنه أن يعرفه من مصادر أخرى وحينئذ سيكتشف القصور والنقص في ما علمته إياه ولن يكون قادراً حينئذ في أغلب الظن على الحوار مع هذه الآراء المخالفة!

(هـ) إن تطوير النظم التعليمية العربية في الأسلوب والأداء والمضامين والأهداف بما يتيح حرية التفكير والتحصيل والقدرة على التعامل مع تعدد الآراء والتفاعل معها والإبداع في ظلها. كل ذلك ينبغي أن يواكبه تطوير نظم التقييم والامتحانات. فلم يعد مقبولا أو مستساغا أن تتطور طرق التدريس والمحتوى الدراسي دون أن تتطور نظم التقييم والامتحانات، فكما أتحنا الحرية في التفكير والتعلم والحوار للدارس وللمدرس فإنه من الضروري أن تتاح أمام المعلم حرية أكبر في تقييم أداء التلميذ، وفي اكتشاف نواحي تفوقه ونبوغه وأن تتاح أمام المدارس والجامعات حرية أكبر في فض مغاليق كل المعوقات التي تقف أمام الحد من حرية انتقال التلميذ أو الطالب إلى الفرقة الدراسية الأعلى التي تتناسب مع ما استطاع تحصيله. وأن يتم ذلك في إطار من الموضوعية العلمية والجديّة لا في إطار من الفساد والرشوة والمحسوبية كما هو حادث الآن بصورة أو بأخرى في ظل كل تلك القيود البيروقراطية الظاهرية القائمة!

إن جراءة التطوير مطلوبة في تطوير النظم التعليمية طالما نجحنا في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، وجرأة التطوير ينبغي أن تبدأ بعد أن تتوفر الشروط الأساسية المطلوبة لذلك من مبنى مدرسي معد حسب هذه الأهداف، ومن مدرس أو معلم جامعي قادر على تحقيق هذه الأهداف، ومن مقررات دراسية مرنة ومتطورة وقابلة للتعديل والتطوير المستمر، ومن نظم للامتحان والتقييم لاتقف عائقا أمام نبوغ النابغين وتقتل فيهم ملكة الإبداع، بل تشجعهم على المزيد منه وتكتشف مبكرا هؤلاء النابغين ومجالات نبوغهم، وتعرف كيف توظفه وتستفيد منه.

(٣) دعم البحث العلمي ونشر الثقافة العلمية:

لقد تبين لنا من قبل أن ثقافة التخلف يغيب في ظلها تقدير البحث العلمي، ويعيش الناس فيها على ثقافة لاعقلية وغير علمية، وعلى العكس من ذلك تبرز العقلانية والعلمية كأهم سميتين من سمات ثقافة التقدم. وإذا كان تطوير النظم التعليمية سيشكل ركنا من أركان بناء ثقافة التقدم، فإن التركيز على دعم البحث العلمي والحرص على إطلاق طاقات العلماء بشتى الوسائل وبكافة السبل المتاحة يشكل الركن الثانى من أركان ثقافة التقدم.

إن البحث العلمي وحده هو ما سينقلنا بالضرورة "من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء"^(٤٥)، إذ سيجعلنا "تخرج من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء"^(٤٦) على حد تعبير د. زكي نجيب محمود، فالثقافة العلمية المنشودة تبدأ من أن نفتتح بأن وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف الجمال في الأدب والفن، ولا تقتصر على بناء المذاهب الفلسفية الميتافيزيقية، إنما الأهم من ذلك أن اللغة ينبغي أن تصف الأشياء ذاتها وأن تتحدث عن كائنات العالم حديثاً علمياً يصف ويفسر ويقن الظواهر الطبيعية بغرض الاستفادة منها وتسخيرها لخدمة التقدم الإنساني.

ولا يجب أن نستهيئ بهذه القضية الهامة؛ فنحن أمة تميل دائماً إلى العيش بين الكلمات ويميل أفرادها إلى الكلام "والرغى" بدون هدف محدد أو بدون الوصول إلى نتيجة محددة بصدد شيء ما. وهذه آفة لا بد أن نتخلص منها لنتحول إلى الاستخدام العلمي للغة، وذلك الاستخدام العلمي للغة في اعتقادي لن يكون، ولن يشيع بين أفراد المجتمع إلا بالحرص على الثقافة العلمية التي قوامها تشجيع البحث العلمي بمختلف صورته وفي كل المجالات.

ورغم أن الدخول القومي في بعض البلاد العربية وصل إلى أعلى نسبة بين الدول ذات الدخول المرتفعة، إلا أن إنفاق

الحكومات العربية على البحث العلمي "لا يتعدى ٠,٣ بالمئة^(٢٧)، وبمقارنة بسيطة نجد أن مجموع إنفاق الدول المختلفة ومنها دولنا العربية بالطبع "لا يمثل أكثر من ١,٦ بالمئة من مجموع إنفاق دول العالم على عمليات البحث العلمي وتوظيفة في تطوير التنمية^(٢٨)".

وللقارئ العزيز أن يقدر مدى ضالة وضحالة اهتمامنا بالبحث العلمي وب تطوير التكنولوجيا في ثقافتنا العربية المعاصرة! فقد اكتفت بلداننا العربية باستيراد التكنولوجيا الغربية عبر قنوات عديدة على رأسها استيراد الآلات والمعدات الغربية، والاعتماد على الاستشارات الأجنبية اعتماداً يكاد يكون كاملاً على ما في هذا وذلك من مخاطر حذرنا منها كثيراً^(٢٩) لأن أبسط مخاطرها هو تكريس التخلف والتبعية لدينا. وجل مخاطرها أننا بذلك نفقد الثقة في أنفسنا وفي علمائنا وفي مراكزنا البحثية المتطورة رغم قلتها، كما يتهددنا في ذات الوقت - بكثرة الاعتماد على الآخر في مجال الاستيراد التكنولوجي - يتهددنا خطر وأد نهضتنا التكنولوجية وموتها في مهدها!! مما يزيد الهوة التي تفصل بيننا وبين التقدم الغربي اتساعاً وعمقا.

إن الاهتمام بالبحث العلمي هو المدخل الصحيح نحو استنبات التكنولوجيا المحلية القادرة على حل المشكلات الواقعية التي تعوق تقدمنا في مختلف المجالات. والحقيقة التي أود

الإشارة إليها أن تبني إدخال واستنبات التكنولوجيا العربية المستقلة يحتاج إلى قرار سياسي عربي موحد، إذ تحتاج هذه العملية إلى تضافر الجهود العربية جميعاً، فالمسألة ليست فقط مسألة إمكانات بشرية، فالعلماء موجودون بغزارة في بلاد عربية بعينها كمصر والأردن وسوريا وغيرها، وإنما الدعم المالي اللا محدود مطلوب للإففاق على هؤلاء العلماء وعلى أبحاثهم وعلى المواد والألات المطلوبة للبحث العلمي المتطور وهذه تتوفر في بلاد عربية أخرى كالبلاد النفطية، ولاضير من أن نستقدم العلماء العرب من الخارج خاصة النابيين والنابغين في تخصصاتهم حتى يساعدوا في التأسيس للمشروعات البحثية الكبرى فعلماء من أمثال فاروق الباز وأحمد زويل ومجدي يعقوب مطلوبون لتقديم خبراتهم البحثية ونقل تجاربهم الحية إلى أجيال جديدة من الباحثين العرب^(٥٠).

والحقيقة الثانية التي أود تأكيدها في هذا الصدد إن عملية تطوير التكنولوجيا العربية المستقلة لا يمكن أن ينفصل عن تطوير البيئة المجتمعية المحيطة بالبحث العلمي كما أشرنا من قبل، إذ ينبغي على حد تعبير د. طيب تيزيني "أن يقودنا الموقف إلى إحداث تطابق نسبي بين البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من طرف وما يترتب عليها من وضعيات فكرية وأخلاقية وعلمية وسلوكية من طرف آخر"^(٥١).

إن التقدم والتطوير ينبغي أن يتم بصورة متوازنة ومتداخلة على الصعيد السياسى والعلمى والثقافى والاجتماعى والأخلاقى؛ فلا تقدم علمى بدون حريات سياسية واجتماعية، ولا تقدم ثقافى بدون هذه الحريات. إن سيادة ثقافة التقدم تستلزم شروطاً موضوعية لا بد من توافرها أشرنا إلى كثير منها من قبل. ولعلنا نضيف إلى ذلك ضرورة الاعتماد على الذات فى تبنى هذا النمط الثقافى المنشود حسب ما يتلاءم مع قيمنا وعاداتنا وبما يتوافق مع المشكلات التى تواجهها مجتمعاتنا. فاستيراد التكنولوجيا كاستيراد القيم الأخلاقية والثقافية مرفوض إذا تعارض مع ضرورات البيئة المحلية المستوردة، وإذا لم يتوافق مع معتقدات أبنائها وحاجاتهم الملحة.

أما الحقيقة الثالثة التى ينبغي الالتفات إليها هى "الإدارة الكفاء" التى تقود العمل فى تطوير البحث العلمى وفى توفير متطلباته وفى العمل على تسويقه وتعريف كل فئات المجتمع بما يجرى داخل المعامل والوحدات البحثية المختلفة وأهم النتائج والنظريات والمخترعات التى تم اكتشافها والتى يمكن الاستفادة منها فى تطوير سبل الحياة وزيادة الرخاء والرفاء، وكيفية تلك الاستفادة.

ولا ينبغي أن نقلل من أهمية عنصر الإدارة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى. فالإدارة الكفاء - على حد تعبير

د. أسامة عبد الرحمن - هي الركيزة المحورية للنشاط التنموي في الدول المتقدمة وهي التي تحقق القفزات السريعة والمتطورة في الارتقاء بالأداء وزيادة المردود وتعظيم المخرجات .. والاهتمام بتأهيل الإدارة الكفاء يفترض ألا يقل عن الاهتمام بتوطين التقنية أو خلق قاعدة للمعرفة التقنية التي تعتبر المنصة الرئيسية إلى آفاق إنتاجية متعددة ومتطورة^(٥٢).

إن وعينا بالحقائق السابقة أمر ضروري ويتطلب العمل الجاد في إطار استراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود وتتكامل فيها الإمكانيات. وتستند هذه الاستراتيجية على عدة مبادئ أعتبرها هي أسس الطريق الصحيح للإنتاج الذاتي للعلم والتكنولوجيا؛ وتتلخص هذه الأسس التي فصلنا الحديث عنها في بحثنا عن "العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقنية^(٥٣)". فيما يلي:

(أ) وجوب إنشاء العديد من المراكز البحثية في مختلف التخصصات العلمية في مختلف الأقطار العربية للقيام بمشروعات بحثية ضخمة تستهدف حل مشكلات وسد حاجات البيئة العربية كما تستهدف خلق كوادر علمية واعية ومدرّبة على أعلى مستوى .. ويفضل أن يقوم بالإشراف عليها وعلى تدريب الكوادر الفنية فيها علماء

عرب من العقول العربية المهاجرة وهم سيليون نداء الوطن إذا ما شعروا بجدية العرض، ويتوافر الإمكانيات اللازمة، والمعدات الحديثة. فضلا عن توافر التقدير الوطنى ماديا ومعنويا لإمكانياتهم العلمية ولقدراتهم البحثية العالية التى اكتسبوها نتيجة خبراتهم الواسعة واحتكاكهم واشتغالهم بالمراكز البحثية المتقدمة فى الغرب.

(ب) إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية فى كل فروع العلم. وهذه المراكز ستقوم بمهمة عاية فى الصعوبة والأهمية؛ أما الصعوبة فهى تكمر فى أن على هذه المراكز أن تلاحق أى وكل جديد يصدر فى البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا وتنقله إلى اللغة العربية حتى يكون فى متناول الباحث والمتقف والقارئ العربى عموما. أما أهمية هذه الترجمات فلا تقدر بثمن لأن من شأنها أن تخلق البيئة العلمية المناسبة للتقدم الثقافى والعلمى بنشر الثقافة العلمية باللغة العربية التى يتقنها الناس فى بلادنا فهى اللغة الوطنية التى ينبغى أن نستوعب بها كل ثقافة العصر وعلومه وتكنولوجيته المتقدمة. لقد استوعبت لغتنا العربية من قبل علوم اليونان والهنود والفرس وغيرهم. وقدمت للغرب منذ مطلع نهضته كل العلوم فى ثوبها العربى بصورة أكثر تقدما وابداعات علمية غير مسبوقة.

ولا أقل من أن نصر اليوم على أن تستوعب كل علوم العصر حتى نكون قادرين على الإبداع العلمي بلغتنا وحتى ينشأ كل أبناء العربية في ظل ثقافة علمية عربية.

(ج) ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربي. فالنظام التربوي والتعليمي والثقافي العربي ينبغي أن يتلاءم ويتوافق مع الاستراتيجية التي نسعى بمقتضاها لاستبئات واقع علمي جديد وتكنولوجيا متقدمة. ولذلك ينبغي التركيز على تنمية القدرات العلمية والبحثية للطلاب العرب في المدارس والجامعات وتوعيمهم على الاطلاع على الثقافة العلمية عبر دوريات متخصصة وزيارات ميدانية للمراكز البحثية العلمية. وعبر بعث القدوة العلمية في نفوس وعقول هؤلاء الشباب عبر وسائل الإعلام المختلفة باستضافة كبار العلماء والباحثين واستعراض إنجازاتهم ومكتشفاتهم العلمية في خدمة وطنهم .. إلخ.

(٤) إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة:

قد يقول قائل حينما يقرأ عنوان هذه الفقرة: ألم نتحدث من قبل عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! ألم يكن الحديث عن تطوير التعليم وتغيير فلسفته لتصبح فلسفة التقدم حديثا عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة؟! وألم يكن الحديث عن

زيادة الاهتمام بالبحث العلمى ووضع خطة لتحديثه ونشر الثقافة العلمية حديثاً عن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة بدفعها نحو الاتجاه العلمى القائم على احترام العلم واللغة العلمى وتوجيه العقول العربية نحو الإبداع العلمى والتقنى؟!.

وللغائل أقول إن هذه وتلك لم تكن فى اعتقادى إلا مقدمات ضرورية لتأسيس ثقافة التقدم ودفعها داخل شرايين العقلية العربية المعاصرة؛ إن تطوير التعليم والبحث العلمى هما الجانب الأكاديمى من عملية إعادة بناء الثقافة العربية. وإذا أضفنا إليهما القضاء على الأمية - أمية القراءة والكتابة لاكتمل الثلاث الضرورى الممهّد لظهور ثقافة عربية جديدة. ويبقى السؤال الصعب عن بنية هذه الثقافة العربية الجديدة؟! ذلك السؤال الذى شغل العقول العربية منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة أى منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريباً وحتى الآن. وهو ذات السؤال الذى انقسم إزاء الإجابة عليه المتفكرون والمفكرون فى بلادنا إلى فرق ثلاث متناحرة تحت تأثير صدمة اللقاء الحضارى الذى تم فى تلك الفترة بين الثقافة الغربية الغازية بتقدمها التقنى والعسكرى والسياسى والاجتماعى الخ.. وبين الثقافة العربية التى كانت قد خمدت تقريباً بتأثير الجمود الذى عانت منه خلال فترة حكم العثمانيين الأتراك.

لقد احتّمى البعض بالتراث وقالوا إن المواجهة الحضارية مع الغرب الاستعماري لا تكون إلا بأن نتحصن داخل تراثنا الديني ونعيد إحياء التراث ونتمسك به وهؤلاء هم من عرفوا بالسلفيين أو بأصحاب العودة إلى أصالة الماضي وقد انشعبوا بعد ذلك وحتى الآن إلى فرق عديدة تفوق الحصر منها الأكثر تحرراً ومنها الأكثر جموداً وبينهما المعتدل. أما البعض الآخر فقد قال إنه لا حل أمامنا لدخول ثقافة العصر والمشاركة في التقدم العالمي إلا بالانسلاخ عن الماضي والقفز فوقه والدخول فوراً في ثقافة العصر العلمية وتبنى كل قيم الثقافة الغربية الرأسمالية الحديثة وهؤلاء هم من عرفوا بالعصرانيين أو أنصار المعاصرة. وهؤلاء من انقسموا أيضاً إلى فرق منها الأكثر تحرراً من أي ارتباط بالدين أو بالتراث الإسلامي العربي، ومنها من ربط نفسه ببعض مافي التراث من عناصر إيجابية وهؤلاء هم المعتدلون الذين اقتربوا من الحد الوسط المنشود!

أما الفريق الثالث فقد وقف الموقف الوسط بين الأشد سلفية في الفريق الأول، والأكثر تحرراً في الفريق الثاني. وهؤلاء لقبوا بالتوفيقيين لأنهم رأوا أن حل المشكلة يتوقف على قدرة العقلية العربية على الأخذ بما في العصر من قيم ثقافية داعية إلى علمية التفكير وعقلانية الرأي. وفي نفس الوقت

قدرتها على إحياء التراث بما فيه من قيم إيجابية خلقة داعية إلى نفس ما تدعو إليه الثقافة الغربية المعاصرة وهي قيم العقلانية والتفكير العلمي أيضاً.^(٢٤)

ولا يزال الجدل بين أنصار هذه الفرق الثلاث دائراً بشكل أواخر حتى اليوم فيما يعرف بمشكلة الأصالة والمعاصرة. ولا تزال الحلول المطروحة من الفرق الثلاث تطرح على الساحة الفكرية ويلقى كل منها الترحيب ويكتسب الأنصار الجدد.

والحقيقة أنه قد ان الأوان في اعتقادي لتجاوز هذا النقاش والجدل على هذا النحو التصارعي بين حلول ثلاثة لمشكلة فرضتها علينا ظروف اللقاء الحضاري الحديث بين الحضارة الغربية بما فيها من تقدم، والحضارة العربية الإسلامية بما كان عليه حال أبنائها من جمود وتخلف. إن إبراز المواجهة الحضارية بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية على هذا النحو التصارعي ليس هو الحل الأمثل، كما أن دخول المثقف العربي بالضرورة حلبة الصراع كواحد من المنتمين إلى تلك الفرق الثلاث أصبح أمراً عجيباً حقاً.

فالحقيقة التي ينبغي أن يدركها الجميع سواء انتموا إلى هذا الفريق أو ذاك بعد مرور أكثر من مائة وخمسين عاماً من الجدل الدائر بين أنصار الآراء الثلاثة المتصارعة. أن الإشكالية

التي يتصارعون حولها إشكالية زائفة ومصطنعة ولم يكن ينبغي أن تأخذ كل هذا الجدل طوال هذه الفترة بكل هذا العنف وبكل هذه الأسلحة السجالية وغير السجالية أحياناً!

فلقد كان اللقاء الحضارى بين الغرب والشرق ضرورة، وكان الصدام فى بداية هذا اللقاء ضرورة، وكانت المفاجأة التى فوجئ بها أبناء الشرق العربى والإسلامى ضرورة، ولكن مع كل ذلك لم يكن من الضرورى أبداً أن يحدث كل ذلك هذا الشرخ العميق بين متقفى الأمة ولم يكن من الضرورى أن يفقدوا الثقة فى أنفسهم إلى هذا الحد الذى جعل البعض منهم يقفز فوق الحاضر ليعيش فى الماضى ليحلم بأن يكون المستقبل مجرد إعادة لشريط الماضى!.

ولم يكن من الضرورى بنفس القدر أن يفقد البعض الثقة فى أصالتهم الحضارية وفى قدراتهم الذاتية على المشاركة والإبداع المستقل فى ركب التقدم والحضارة، لدرجة أن ينسلخوا تماماً عن تراثهم وتاريخهم متمنين أن يقطعوا أى صلة لهم به فيصبحوا بعد ذلك غريبين شكلاً وموضوعاً، تاريخاً وثقافة، علماً وفلسفة، أخلاقاً وسلوكاً.. الخ!!.

كما لم يكن من الضرورى أن يحاول البعض الآخر التوفيق بين رأى هؤلاء وآراء أولئك لأن بالتوفيق التلويح بعينه؛

فالعقل وعاء تنساب فيه الأفكار متداخلة غير متناقضة وغير متصارعة أو هكذا ينبغي أن يكون. والتوفيق الذي يدعو إليه التوفيقيون أشبه بالدعوة إلى أن يعيش الإنسان بتقافتين متجاورتين فيتصرف وفقاً لهذه مرة، ويتصرف وفقاً للآخرى بحسب ما يمليه عليه الموقف، فإن دخل المعمل فهو يدخله بالعقلية الثقافية الغربية العلمية، وإن دخل المسجد دخله بالعقلية العربية الإسلامية المسلمة بالغيب والمؤمن بالله وبالحياة الأخرى.!

إن الدعوة التوفيقية إذن دعوة إلى أن يعيش المرء الصراع مع نفسه دائماً. وهي دعوة سببت الكثير من الارتباك في الواقع الثقافي العربي نظراً لأنها هي الدعوة التي لاقت رواجاً وانتشاراً. ولا تزال هذه النزعة التوفيقية هي السائدة وهي التي يحاول المثقفون في الأغلب أن يتعاملوا بمقتضاها مع واقعهم الحياتي والفكري فيعيشوا التناقض والصراع على مستوى الفكر والواقع معاً.

ولقد أحسن علماء الاجتماع صنفاً حينما أخضعوا في أبحاث كثيرة المثقف العربي للدراسة وخاصة في علاقته بالثقافة الغربية، فوجدوا النتيجة الحتمية لذلك الصراع الذي يعيشه هذا المثقف، إنه المثقف الذي يعيش الازدواجية؛ الازدواجية على

مستوى اللغة، الازدواجية على مستوى الثقافة والفكر، الازدواجية السلوكية والاجتماعية.. وهذه الازدواجية هي التي تجعله يفقد الارتباط بالتقاليد والعادات التي نشأ عليها وتربى في حضنها، وتجعله يفقد الارتباط بواقعه. كما تجعله يعيش بعقلية الأسير المغترب الفاقد الصلة بجماهير وطنه وبمشكلاتهم. إنها الازدواجية التي تجعله مريضاً بالاضطراب والتشوش الفكري كما تجعله مضطرباً سلوكياً وأخلاقياً^(٥٥). وتكون النتيجة النهائية لكل ذلك أن تضعف فاعلية المثقف في مجتمعه، وبدلاً من أن يقود مجتمعه إلى حياة جديدة بفكر جديد وبنقطة في النفس قادرة على تخطي الصعاب وحل المشكلات، بدلاً من ذلك ينزوى المثقف ويهمل نفسه بنفسه باعتباره غير قادر على أن يؤثر في المجتمع، وغير قادر في نفس الوقت على أن يتعايش مع أفراده العاملين في صمت ودأب!!

وقد رصدت الدراسات الاجتماعية بعض النتائج الإيجابية لعلاقة المثقف العربي بالغرب، حيث إن تلك العلاقة - رغم ما ترتب عليها من ازدواجية ونتائج سلبية - قد أسهمت في إثراء الرصيد الثقافي وأوجدت فئة جديدة من المثقفين عرفت بفئة المثقفين المحدثين، كما أسهمت في وجود دافعية إلى التغيير^(٥٦). والحقيقة أن هذه النتائج الإيجابية ليست إيجابية على طول الخط لأن منها ما هو مدعاة لتكريس التغريب والتبعية بين هؤلاء

المتقنين الذين تأثروا - على ذلك النحو الذي رصدته الدراسات الاجتماعية - بالثقافة الغربية!

خلاصة القول إنني أرى أن صياغة إشكالية اللغاء الحضارى على النحو السابق وانقسامنا إزاءه إلى هذه الفرق الثلاث المتناحرة لم يعد مقبولا ولم يكن يصح أن يأخذ من المتقنين العرب كل هذا الوقت وكل هذا السجال الفكرى، فالإشكالية كما قلت زائفة وتضخيمها وتوصيفها على هذا النحو الذى تمت به سبب الكثير من المشكلات والنتائج السلبية التى عانت منها الثقافة العربية ولا تزال تعاني منها نتيجة لشغل قادتها بالجدل حول أى تلك الحلول أفضل وأيها أكثر ملاءمة؟!

فالحقيقة التى أراها واضحة أمامى هي أن أى فرد ينتمى إلى أى حضارة ذات تاريخ عريق. إنما هو أولا ابن لهذه الحضارة وورث بلا شك كل ما قدمته هذه الحضارة من إنجازات، وكل ما حملته إلى العالم من ثقافة ذات سمات محددة، وهو ثانيا ابن للعصر الذى يعيشه وولد فيه. ومن ثم فهو سيتربى تلقائيا أو ينبغي أن يتربى تلقائيا على أن يتفاعل داخله هذا وذاك. أى أنه يحمل حضارته التاريخية بين جنباته وفى ثنايا نفسه ومنحنيات عقله. كما أنه لابد وأن يتلقى ثقافة العصر الذى يعيشه بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات فيتزوج الاثنين داخل

عقله ونفسه ليكون بصورة تلقائية ابن تاريخه العريق وابن عصره الذي يعيشه في آن معاً.

إن تصوير هذا اللقاء الحضارى داخل الفرد على أنه لا بد سيأخذ صورة الصراع هو الخطأ بعينه. إن تهويل الأمر وتحويله على أنه صراع بين الماضى والحاضر، بين قيم متخلفة وقيم جديدة متقدمة، بين تراث غابر عفى عليه الزمن، وحضارة معاصرة فنية ذات ثقافة جديدة هو ماساهم فى وجود هذه الازدواجية على مستوى الوعى الفردى والجماعى فى فكرنا العربى المعاصر!.

لقد كان فى بعض البلدان العربية وخاصة فى مصر بواجر لنهضة ذاتية يكتشف الناس وعلى رأسهم الفقهاء والمشايخ وبعض المثقفين بعض معالمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية شيئاً فشيئاً. وكان يمكن لهذه النواة الحضارية الجديدة أن تنقسم وتتمو وتتكاثر فى التربة التى كانت مؤهلة وصالحة تماماً لنموها لولا أن أجهضتها الحملة الفرنسية الغازية من ناحية^(٥٧)، وتشكل الوعى السطحى الزائف لدى العرب من ناحية أخرى بأن الحداثة والتحديث لن يكونا إلا بالقطعية مع التراث والدخول مباشرة إلى العصر عبر بوابة الثقافة الغربية. أو احتمائهم بدينهم وقيمهم التراثية رافضين الاستفادة من هذه

الثقافة الغربية رغم ما فيها من عناصر التقدم التى التمسوها بحجة أنهم غزاة مستعمرون يواصلون مهمة الحملات الصليبية على البلاد الإسلامية!!.

وقد زاد الطين بلة ما ساهم به المثقفون والمفكرون العرب فى تضخيم الأمر على النحو السابق الإشارة إليه فيما عرف بمشكلة "الأصالة والمعاصرة"، وبرز هذه ازدواجية المفتعلة التى لانزال نعانى منها حتى اليوم.

إن الحقيقة الناصعة التى أراها أنها ازدواجية مفتعلة مبنية على صراع كان ينبغى ألا نوجهه أو نضخمه. لأنه مع مرور الوقت كان الإنسان العربى مؤهلاً لأن يتفاعل مع ثقافة العصر بكل عناصرها الإيجابية دون أن يفقد ذاتيته أو هويته العربية الإسلامية.

إن من المستحيل فى اعتقادى أن يبنى أحداً تحليلاته واستنتاجاته خارج تلك البديهية التى أشرنا إليها؛ فنحن عرب متدينون، ونحن فى نفس الوقت نعيش عصر حضارة جديدة علمية تكنولوجية لابد أن نتفاعل معها شئنا أم أبينا. فهذه البديهية تفرض علينا شروطاً معينة لإعادة بناء ثقافتنا العربية بعيداً عن ازدواجية "الأصالة والمعاصرة"، ازدواجية "التراث والحداثة" أو بمعنى أدق ازدواجية "القديم والجديد". فلا حضارتنا الإسلامية

حضارة قديمة، ولا الحضارة الغربية بالنسبة لحضارتنا العربية
- الإسلامية حضارة جديدة تماما !!

فالحضارة العربية - الإسلامية فيها كل العناصر الحية -
الفاعلة التي أسهمت بمقتضاها في تطوير الحضارة الغربية وفي
نقلتها النوعية في مطلع العصر الحديث. ومن ثم فأحيائها في
نفوس أبنائها ضرورة يفرضها التاريخ الذي يحمله العربي على
ظهره وبين جنباته وتفرضها ضرورة أن هذه الحضارة ودرتها
الدين الإسلامي هي جوهر هويته. وفي ذات الوقت فإن هذا
الإحياء لا يتعارض مطلقا مع أن يكون الإنسان العربي - المسلم
متلقيا لحضارة عصره وتكنولوجيتها المتقدمة دون إحساس
بالدونية أو الخوف من أن تحو هويته أو أن تغزو ثقافته
الأصيلة فتجمدها أو تلغيها. فلا الثقافة أو الحضارة الإسلامية
ممكن أن تمحي من ذاكرة أو من وعى أبنائها، ولا الحضارة
أو الثقافة الغربية بقادرة على أن تكون بديلا عنها في نفوس
هؤلاء الأبناء!!

ولعل القائل يوقفنا هنا عن الاستطراد ليتساءل ويقول: إذا
كان ذلك كذلك فلا يزال السؤال الذي طرحناه منذ البداية دون
إجابة حتى الآن وهو: ماذا عن البنية التي تراها للثقافة العربية
الجديدة وكيف تتحقق هذه البنية الجديدة بعيدا عن تلك الحلول

والمجادلات الدائرة بين دعاة الأصالة ودعاة العصرية ودعاة التوفيق.

إن الإجابة على هذا التساؤل الصعب في ظاهره، أسهل في اعتقادي مما يضخمه المضخمون ومما تلوكه الألسنة ويخوض فيه الكاتبون! فلا جديد سنطرحه على الثقافة العربية المعاصرة. ولا معجزة سنلقي بها في أفق العقلية العربية. وإنما كل ما نطرحه في هذا الصدد أمران يتكاملان ويتفاعلان في الثقافة العربية وفي عقلية أبنائها إذا ما عملنا من أجلهما بجدية ومثابرة وبدون فذلكة لفظية أو مباحكات نظرية كثيرة. إنهما (١) إحياء لا محدود لكل عناصر التراث العربي الإسلامي (٢) نقل أو ترجمة فورية لكل ما يقدمه الغربيون من إبداع ثقافي أو علمي.

(أ) الإحياء اللامحدود لعناصر التراث الإسلامي:

أما الإحياء الذي نعنيه لعناصر التراث والحضارة الإسلامية، فهو الإحياء الشامل الذي نترك فيه الحرية كاملة للمحقق وللباحث لأن يتناول النصوص التراثية بالتحليل والنقد، وأن يطرح ما يشاء من تصورات حول قراءته الخاصة لأي فرع من فروع التراث الإسلامي سواء كان علوما دينية أو علوما إنسانية أو علوما طبيعية ورياضية. فلا قداسة إلا

للنص الدينى. وما عدا ذلك قابل للمناقشة والحوار، قابل لأن نأخذ به وفق مقتضيات عصرنا وقابل لأن نتجاوز عنه وننحيه جانباً باعتباره معوقاً للتقدم أو يمثل عبئاً ضبابياً يعوق الرؤية ويمنع الانطلاق. فالتاريخ الإسلامى ملئ بصور المجد والعظمة يمثل مافيه من عناصر الفساد واستغلال النفوذ. وعلى المؤرخ المسلم حينما يتأمل التاريخ الإسلامى أن يعامل من فيه من شخصيات الخلفاء والعلماء والقادة العسكريين وغيرهم معاملة البشر، فالإنسان يخطئ ويصيب، يصلح وقد يفسد، يحب وقد يكره.. إلخ ليس هناك الإنسان المعصوم من الخطأ فى التصور أو فى السلوك باستثناء الأنبياء والرسل.

ونفس الشئ بالنسبة للعلماء والمفكرين المسلمين، فهم قد أصابوا كما أخطأوا، ونجحوا فى نقل التراث العلمى والفلسفى لليونان وهضموه وتجاوزوه وأضافوا إليه. نعم! لكنهم أيضاً ليسوا معصومين عن الخطأ فقد أخطأوا الترجمة والتفسير والشرح أحياناً، وأخطأوا فى تصوراتهم ونظرياتهم العلمية والفكرية أحياناً أخرى. فلقد قاموا سواء أصابوا أم أخطأوا برسالتهم الحضارية على خير وجه. وليس علينا أن نعاملهم معاملة المعصومين من الخطأ الذين يقولون الصواب دائماً. ولا يستثنى من ذلك حتى علماء الدين الإسلامى فى ظل العصر الذهبى للإسلام. فقد قدموا اجتهادات صائبة وتفسيرات عبقرية

للنص الدينى فى إطار عصرهم وفى إطار حاجات ومتطلبات هذا العصر. وليس علينا الآن أن نعامل تفسيراتهم واجتهاداتهم على أنها اجتهادات أو تفسيرات نهائية، فتفسيراتهم وشروحهم واجتهاداتهم محدودة يحدود عصرهم وبحدود ثقافة وأدوات هذا العصر، إنهم قد فسروا المطلق فى حدود النسبى! وعلينا أيضا أن نقوم بنفس الدور فى حدود عصرنا ومتطلباته وأدواته وأن لا نتجمد عند أى تفسير أو عند أى شرح مهما علا شأنه وعلت منزلة صاحبه!.

إن الإحياء اللامحدود الذى أعنيه قد تتراكم فيه تحقيقات وشروح وتفسيرات لكتب تراثية أو لقضايا قد لا يكون الوقت مناسباً لإحيائها وقد يكون منها ما يعوق التقدم؛ فكم من كتب تنتشر الآن عن عذاب القبر وعن الجن وعن أهوال يوم القيامة إلخ.. إنها تبعث بلا شك على الخوف والترقب وعدم الفاعلية الدنيوية فى نفس قارئها. ولكن سرعان ما يكتشف القارئ الواعى أن هذه غيبيات لا ينبغى أن ننشغل بها فتلهينا عن العمل الجاد فى الحياة، ذلك العمل الذى تحض عليه كل النصوص الدينية فى القرآن والسنة النبوية. إن الإيجابى سيطرد تلقائياً السلبى والمعوق. وكلما ارتفعت قدرات الفرد المعرفية بازدياد الوعى والقراءة كلما اكتشف الثمين وعمل به، وبعد عن الغث ورفضه وتنازل عنه.

إن التفاعل الإيجابي بين ما تقدمه الحضارة الغربية الحديثة من أدوات عصرية للفهم والتأويل والبحث العلمي والتكنولوجي، وبين ما يقرأه القارئ في تاريخه وتراثه الديني والعلمي والفكري، سيرتّب عليه في النهاية بلورة ثقافة جديدة ليست هي بالضبط ما حملته إلينا الثقافة الغربية، وليست هي بالضبط الثقافة التراثية العربية الإسلامية. وإنما هي ثقافة تزوج بين الاثنين، فهي ثقافة دينية - إسلامية تتشكل بموجبها هويتنا وسلوكنا الأخلاقي والاجتماعي، وهي ثقافة علمية تحرص على إطلاق حرية البحث العلمي والوصول إلى أرقى درجات الكشوف العلمية والتكنولوجية.

إن النبوغ والتقدم في ظل هذه الثقافة سيتضمن تلقائياً " علاقة جدلية بين الخصوصية والكونية" على حد تعبير عبد الله العروي^(٥٨)، ومحمود أمين العالم^(٥٩) أو سيتطور تلقائياً بناءً على هذه العلاقة الجدلية الفعالة بين ثقافة الذات بما تحمله من هوية حضارية مستقلة، أو ثقافة " الآخر" بما تحمله من قيم علمية وبحثية إيجابية وقادرة على التقدم باطراد.

وقد يعود القائل هنا الى التساؤل: إن مائدعو إليه من إحياء لا محدود لكل الكتابات التراثية قائم بالفعل وهو الذي قاد إلى مآثره من ظواهر ساد فيها الظالمون وظلم في إطارها

الإسلام الصحيح واتهم في ظلها المسلمون بأنهم متخلفون وضد التقدم... إلخ.!!

ولهذا القائل أقول: إن هذا الإحياء الذي تشهده نتيجة لعوامل كثيرة قد اقتصر في الجزء الأكبر منه على تلك الكتابات التي تركز على الغث دون الثمين، وتركز على تسييس الدين غافلة عن الأبعاد الأخرى، ومن ثم كان مآثره من ظواهر وصفت " بالتطرف " و" الانحراف "، ولكنها مرحلة ينبغي أن نتجاوزها بنشر كل عيون كتب التراث؛ إذ إن معظم هذه الكتب وخاصة العلمية والفكرية والمنطقية منها لا يزال حبيس بعض المكتبات الغربية دون أن يلقى يد العناية من المحققين والباحثين عن درر الحضارة الإسلامية!. إن ترك الساحة لمن يتخذون من الدين أيدلوجية ليصلوا إلى حكم البلاد الإسلامية أو لزعة استقرارها هو ما جعل التركيز على تحقيق كتب التراث الإسلامي يقل، بينما المفروض أن يكون العكس هو الصحيح!! فما حقق حتى الآن من أهم كتب التراث الإسلامي العلمية في مختلف التخصصات ضئيل ضئيل إذا قيس بالموجود منها فعلا في المتاحف والمكتبات في كل أرجاء العالم.

إن تحقيق هذه الكتب العلمية والمنطقية والفلسفية على أوسع نطاق، والعمل على نشرها في طبوعات متنوعة وشعبية، والعمل على شرحها وتحليلها بالطريقة التي قام بها رواد الفكر

العربي المعاصر وعلى رأسهم د. زكي نجيب محمود وخاصة في كتابيه " المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري " و " تجديد الفكر العربي " .

أقول إن هذا التحقيق والنشر والتحليل والشرح للكتب التراثية سواء الدينية أو العلمية أو الفكرية من شأنه أن يكشف عن أن التراث الإسلامي والفكر الإسلامي والدين الإسلامي والعلوم الإسلامية هي دعوة للتقدم، وبها معظم العناصر الإيجابية الحديثة والمعاصرة لثقافة التقدم. أو أنها على الأقل ليست بأى شكل من الأشكال ضد أى عنصر من عناصر ثقافة التقدم كما حددناها فيما سبق. ومن شأنه أن يضع الإنسان العربي أو المسلم المعاصر فى تحدى مع نفسه؛ فإن كان حقاً ممن ينتسبون إلى هذا التراث الحضارى. فعليه أن يكون إيجابياً وفعالاً وصانعاً للتقدم كما كان أجداده. وعليه أن يتحاور ويتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى، وأن يتفاعل معها ذلك التفاعل الإيجابى الخلاق بمثل ما فعل هؤلاء الأجداد مع التراث الحضارى للأمم الأخرى المتقدمة فى عصرهم.

إن التحدى هنا ليس واحداً من اختيارات علينا أن نختار من بينها، وإنما هو أمر مفروض علينا وينبغى بحكم تاريخنا الحضارى وبحكم منطق الأحداث أن نقبل التحدى ونعمل على الاستجابة له بشكل يتناسب مع ما نملكه من دين يدعو الى

العقلانية وعلمية التفكير ويدعو الى رفاهية الإنسان، ويتناسب مع ما نملكه من قيم إيجابية حاضرة على العمل والجدية فيه وعلى الأخلاق الفاضلة التي يتوازن في إطارها تحقيق مطالب الجسم مع مطالب العقل والنفس والروح.

(ب) الانفتاح التام على الثقافة العربية المعاصرة:

إن إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة لا يتوقف عند حد إحياء التراث وخاصة عناصره الإيجابية الباعثة على التقدم والداعية إلى الأخذ بأسبابه والراسمة لطريق تحقيقه في مختلف المجالات. وإنما ينبغي في ذات الوقت وبنفس القدر من الجراءة أن يفتح العقل العربي على تلقى نتاج مختلف الثقافات المعاصرة دون خشية الوقوع في براثنها أو الذوبان فيها. فطالما تملك موروثاً حياً ملهماً قوياً، لا خوف عليك من الذوبان في الآخر أو فقدان ذاتيتك في ذاتيته؛ فالذوات الفكرية والحضارية تتقابل وتتفاعل وتتزوج وتتلاقح على مر العصور دون أن تفنى ذات حضارية قوية في ذات حضارية على نفس المستوى من الصلابة والقوة. هكذا تعلمنا من دراسة تاريخ الحضارات، وهكذا تنبئ حكمة فلسفة التاريخ.

إن نقل عيون الثقافة المعاصرة من آداب وعلوم وتكنولوجيا إلى اللغة العربية كما سبق أن أكدنا مسألة ضرورية لاستنبات البات التقدم الغربية في البيئة الثقافية العربية.

وقد يقول القائل هنا: ألا يتعارض ذلك مع ما قلناه عن الهوية المستقلة للثقافة العربية على اعتبار أن نقل التراث الغربي معناه الاتجاه نحو التغريب وتكريس التبعية؟!

وللقائل السائل أقول: إنه لاتعارض بين المحافظة على ذاتية ثقافة ما وعلى قدرتها على الإبداع المستقل، وبين الاستفادة من منجزات الحضارات الأخرى وخاصة إذا كانت أكثر تقدما وأكثر حداثة. إن التغريب في حقيقة الأمر لا يحدث نتيجة ترجمة إبداعات الغربيين الثقافية عامة والعلمية خاصة، وإنما يأتي نتيجة انبهارنا بما ننقل وحرصنا على أن نلتون ونشكل شكلا ظاهريا وفقا له لغة واصطلاحا ومضمونا.

إن الترجمة، ترجمة الثقافات والعلوم الوافدة لا تشكل خطرا في حد ذاتها. فالخطر لا يأتي من الوافد إلا بقدر ما يتفاعل معه الملتقى ثقافلا سلبيا، فترجمة الثقافات الأخرى، وترجمة علوم الغرب ونقل ما ينتج من تقنية متقدمة في شتى المجالات أمر ضروري ومطلوب لنهضة الداخل وتحديث الجامد وتطوير المتخلف وبعث الحياة في الخامل والخامد.

وقد يكون السؤال هنا: هو كيف يتم ذلك؟! أيتم بتقليد المنتج الغربي أم يتم باستيراده أم يتم بالاعتماد على الاستشارات الأجنبية في مختلف المجالات؟!

وبالطبع فقد سبق ورفضنا كل تلك الوسائل؛ فالتقليد والمحاكاة لاتعد إبداعا ولا يمكن بمقتضاها أن نستوعب أوبالأحرى أن نبذل. بل على العكس فالتقليد هو الذى يكرس التبعية ويزيد المتخلف تخلفا، وكذلك الاعتماد على الاستيراد أو الاستشارات الأجنبية فهي جميعا تنمى التخلف وترتد درجته فى البلدان الساعية إلى النهضة والتقدم؛ فالمقلد لايمكن أن يصل يوما إلى درجة الإبداع الذاتى، لأنه دائما ينتظر ما يسفر عنه تقدم الآخر وأحدث ما ينتجه حتى يمكنه تقليده فيما أبدع أو أنتج. ومن ثم فهو يتجمد عند حد التقليد دائما.

أما استيراد التكنولوجيا أو الاعتماد على منتجيها كمستشارين لمصانعنا وجامعاتنا ومزارعنا.. الخ فهو عين الخطر والخطأ لأن العلماء الأجانب الذين يُستعان بهم " غالباً ما ينظرون إلى التكنولوجيا المتاحة لهم على أنها الأكثر تفوقا. وعلى ذلك فهم يحضرونها فى صفقات إجمالية إلى بلدان تختلف اختلافا كبيرا عن بلدانهم دون إخضاعها للتعديلات الضرورية مما يؤدي إلى فشلها فى أداء مهمتها". وتلك شهادة حق من أحد الخبراء اليابانيين عن تجربة اليابان مع الخبرة الأجنبية^(١٠).

ولعل قائلنا يقول: إذا لم يكن يتم بذلك، فكيف يتم إذن؟!

إنه يتم بنظام تعليمي منفتح يركز على الوسائل والمناهج التي يتم بها استقاء المعلومات من مصادرها الأصلية والتدريب على كيفية الاستفادة منها وتوظيفها في حل المشكلات المحلية أيا كان المجال العلمي الذي تنتمي إليه وفي هذا نجد أنفسنا نعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه، فتقافة التقدم تبنى على أساسين؛ نظام تعليمي جاد وجيد وواعي بمتطلبات العصر وكيفية الاستفادة من كل الوسائل التكنولوجية المتاحة، ودعم كامل ولا محدود لمراكز البحث العلمي في مختلف التخصصات.

ويتوأكب مع هذين الأساسين كما أشرنا سابقا أيضاً نشر الثقافة العلمية على أوسع نطاق ممكن وبمختلف الوسائل بين أفراد المجتمع بعد محو أميتهم الأبجدية وتعويدهم على القراءة والاطلاع وإتاحة كل مصادر المعلومات أمامهم وبأرخص الأسعار.

إن النظام التعليمي المنفتح على أحدث الوسائل العلمية المتاحة والذي يحافظ في ذات الوقت على غرس قيم الهوية والأصالة الخاصة بالمجتمع المحلي، فضلاً عن البحث العلمي الموجه من قبل علمائنا وباحثينا لحل المشكلات التكنولوجية المحلية هو مايمكن أن نستفيدة من الاطلاع على الثقافة العلمية الغربية والتعامل الواعي مع الجامعات والمراكز البحثية الغربية

بما يخدم المصالح القومية المحلية وبما يتوافق مع احتياجاتها ومتطلباتها وبما لا يتعارض مع قيمها ومعتقدات أبنائها.

إن هذا التعامل الواعي مع ثقافة العصر العلمية والاستفادة من تقدمها أقصى استفادة لا يتحقق على الوجه الأمثل الدافع إلى الإبداع الذاتي والتنمية المستقلة إلا لدى أناس يمتلكون ثقة مطلقة بأنفسهم وبإمكاناتهم العقلية والبحثية مستندين على تاريخهم العريق في البحث العلمي وفي صنع التقدم.

إن التعامل مع الثقافة الغربية الحديثة بالشكل الأمثل ينبغي في اعتقادي أن يتم على أساسين؛ أولهما التخلص من كل مثالبنا التربوية والمجتمعية التي أبرزها ميلنا إلى الانشداد إلى الوراء وتقديس الماضي، وانعدام الفاعلية الإيجابية لما نرزح تحته من قيود مثبطة للمهم ومعوقة للحركة الحرة. فضلاً عن الشعور بالاغتراب والشعور بالدونية والتخلف^(٦١). إن كل هذه المظاهر السلبية في ثقافتنا العربية يجب أولاً أن نتخلص منها وليس من وسيلة إلى التخلص منها إلا بالثقة بالنفس المتولدة من دورنا الرائد في التاريخ الحضاري، ومن قدرتنا - إذا ما بعثنا في أنفسنا الهمة واتحدت الإرادات وقبلنا التحدي - على التعامل الإيجابي مع ثقافة العصر دون وجل أو خوف أو شعور بالدونية والاضطراب. وهذا التعامل الإيجابي لن يكون بين يوم وليلة، ولن يكون يالغنى فقط بأمجاد الماضي وإنما يكون بالمعرفة.

وامتلاك ناصيتها والسيطرة على أدواتها المعاصرة. فيقدر ماتعرف من أدوات العصر ونظرياته وتكنولوجيته بقدر ما تكون حراً ومتحرراً، ويقدر ما تشعر بالحرية على الصعيدين العلمي والسياسي بقدر ما تمتلك القدرة على الإبداع والابتكار في أي مجال يتوافق مع مواهبك الفطرية ومع حاجات البيئة التي تعيش فيها.

وإذا توافر الأساس الأول الذي مرده إلى بعث الثقة في النفس بالعمق التاريخي وبالمعرفة، يمكن أن يكون الأساس الثاني الذي يتمثل في التعامل الإيجابي المنشود مع الثقافة الغربية المعاصرة بتعريب ونقل كل منجزاتها إلى لغتنا العربية دون خوف ودون انتقاء. وإن كان التركيز ينبغي أن يكون في المقام الأول على تعريب ما من شأنه أن يدخلنا إلى استيعاب المنطق العلمي للعصر دون التركيز على نقل مظاهره السلوكية أو الأخلاقية أو ماشابه. فالعصر هو بلا شك عصر السيادة الغربية في كل شيء. والتعامل مع حضارة العصر هو التعامل مع هذه الحضارة، لكن بما لا يتعارض كما قلنا مراراً وتكراراً مع ذاتية المتعامل ومع عناصر هويته الأصيلة.

ولذلك فإن نقل الفكر الغربي والعلوم الغربية ينبغي أن يكون هو هدفنا الأول فهذا هو جوهر التقدم الغربي. إن تقدم الغرب لم يأت من تلك المظاهر السلوكية والاجتماعية

والأخلاقية المنحلة والفاسدة، فهذه ظواهر تنبئ وتكشف عن مواطن قصور عديدة يجرى البحث عن كيفية تلافيها والتقليل من آثارها المدمرة على الإنسان بين فلاسفة الغرب وعلماء الاجتماع والأخلاق والدين الغربيين!. أقول إن تقدم الغرب لم يأت من هذه المظاهر وإنما أتى من منطق سديد للبحث العلمي تنبوه في علومهم وفي حياتهم العلمية، ومن علوم طوروها وطبقوا نتائجها النظرية في الواقع العملي. فكان كل مانراه من مكتشفات علمية ومخترعات حديثة غيرت صورة الحياة على ظهر الأرض، وصعدت بالإنسان إلى آفاق الكون الرحبة.

هذا هو ما ينبغي أن نعرفه أولاً، وهذا ما ينبغي أن نركز على فهمه وتحليله والاستفادة منه ثانياً وهذا بالتحديد هو ما نقصده حينما نطالب بالانفتاح على الثقافة الغربية. وإذا كان جوهر ما نقصده لا يتأتى إلا بما يصاحبه من بعض التشكل الكاذب وبعض التقليد الأعمى لسلوكيات غربية مرفوضة، وبما يصاحبه من مترجمات لكتب تافهة ولا قيمة علمية لها. فلا ضير ولاخوف. فالعقل العربي المسلم الذي تربى على استقلال الرأي وعلى عميق الإيمان وعلى القدرة النقدية التي تفاضل وتنتقي وتمهل قبل أن تفعل أو تقلد، قادر على أن يستبعد الغث ويتمسك بالثمين، قادر على أن يأخذ ما يساعده في صنع التقدم، وعلى أن يرفض ما دون ذلك.

لاضير ولاخوف، فإن لم نفعل نحن ذلك ونفتح على كل ذلك مع ما يصاحبه من تربية استقلالية ونقدية لأبنائنا، أقول إن لم نفعل نحن ذلك، فإنهم بما تعلمهم إياه من وسائل حديثة ضرورية لاستقاء المعلومات وعلى رأسها التعامل مع شبكات المعلومات والإنترنت، سيتعرفون عليها بأنفسهم. إذن الانفتاح على تلك الثقافة بجوهرها وعرضها، بثمينها وغثها، بحلولها ومرها ضرورة لا مفر منها.

وفى اعتقادى الشخصى أنه لا ضير من ذلك، ولا ينبغي أن نخشاه إذا ما أحسنا تطوير نظامنا التعليمى والتربوى على النحو الذى أشرنا إليه فيما سبق، وإذا ما أحسنا استغلال تلك الأدوات الحديثة فى تطوير أجهزتنا الإعلامية الناطقة بلغتنا القومية. فكما سبق أن قلت إن العولمة الثقافية غير ممكنة فى ظل وجود ثقافات قومية تاريخية عريقة قوية قادرة على التعامل الجدى مع ثقافة العصر ممتلكة أدواته وعالمه بمناهجه. فأدوات البحث والعلم والتكنولوجيا هى أدوات عامة، عالمية، كونية سمها ما شئت! ومن حق الجميع ومن واجبهم امتلاكها والسيطرة عليها واستخدامها دون أن تتأثر هويتهم الحضارية أو تمحى ذاتيتهم الثقافية.

وعلى ذلك فإن إعادة البناء للثقافة العربية المعاصرة لا يمكن أن يكون بعيداً عن ذلك؛ فالمتقنون العرب، والعقول العلمية العربية، والمؤسسات البحثية والعلمية العربية ينبغي أن يمتلكوا بجدية وبسرعة هذه الأدوات وأن يكونوا قادرين على الاستفادة منها وغرسها وتوطينها وتطويرها وفقاً لحاجات البيئة العربية دون أن يخشوا الهيمنة أو الضياع؛ فلا علاقة بين امتلاك الأدوات المعاصرة ومحو الذات القومية!!.

سادساً من ثقافة التقدم إلى التنمية المستقلة

إننا لانطالب بغرس ثقافة التقدم وتجذيرها في الواقع العربي كغاية في حد ذاتها، وإنما لتحقيق من خلالها أغراضنا العملية في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للإنسان العربي. وليحقق من خلالها أيضاً هذا الإنسان مشاركته الفاعلة والإيجابية المبدعة في ثقافة العصر وفي تطوير علومه وتقنياته على قدم المساواة مع غيره من البشر الذين يعيشون معه على نفس الكوكب وفي نفس العصر.

ونحن حينما ننادي بأن نعيد بناء ثقافتنا العربية من خلال الأسس السابقة لتصبح ثقافة تقدم بدلاً من اتساعها بعناصر ثقافة التخلف ورزوحها تحت عبء التخلف، فإننا لا نطالب بالمستحيل، ولانطلق شعارات في الهواء. وإنما نستند دعوتنا تلك على العمق التاريخي الحضاري للإنسان العربي، فقد سبق هذا الإنسان كل البشر في مراحل تاريخية عديدة إلى امتلاك أحدث النظريات العلمية وأحدث تكنولوجيا، وأبدع في مجالات الحياة المختلفة في الوقت الذي كان الآخرون فيه إما غير موجودين على ساحة التاريخ والحضارة البشرية أصلاً، وإما في حالة كسل وجمود وتراخي حضاري!.

إن هذا الإنسان في منطقتنا العربية أو في منطقة الشرق الأوسط هو ابن الحضارات الشرقية القديمة بما حملته من إبداع حضارى غير مسبوق؛ فهي الحضارات التى علمت البشرية معنى التحضر والمدنية، وكيفية إبداع النظريات العلمية واستخدامها فور اكتشافها فى البناء والعمارة والزراعة والصناعات والتمرىض.... الخ.

إن هذا الإنسان هو الذى استقبل الديانات الكبرى وأخذ على عاتقه نشرها والدعوة إليها كما حمل كل مادعت إليه من خير وأخلاقيات رفيعة، ومبادئ سلوكية وقانونية واجتماعية وسياسية وأهدى كل ذلك الى العالم قديما ووسيطا وحديثا.

إن هذا الإنسان هو الذى نقل البشرية نقلة حضارية فريدة ومبهرة فى الفترة ما بين ظهور الإسلام فى الجزيرة العربية وحتى مطلع عصر النهضة الغربية. إنه الإنسان الذى علم العالم درس الترجمة وكيفية الاستفادة من الحضارات الأخرى الأكثر تقدما وعقلانية. إنه الإنسان الذى استوعب نتاج الحضارات الأخرى ونجح فى تجذيرها فى بينته العربية، وفى لغته كما نجح فى تطويرها والإضافة إليها وإعادة تصديرها بعلوم جديدة وتقنيات مبتكرة إلى الأمم الأخرى.

إن هذا العمق الحضارى التاريخى للإنسان العربى هو الحقيقة المجردة التى لم نهدف من ذكرها إلى التغنى بأمجاد الماضى، وإنما نستهدف فقط التأكيد على أن الإنسان العربى ليس جامداً أو ليس صانعاً للتخلف أو مشارك فيه بإرادته، لأنه يمتلك بالفطرة وبالعمق التاريخى الإرادة الواعية القادرة على صنع التقدم. إنه يتقبل بطبيعته وبسماحة كل الآراء الأخرى وكل ما هو جديد ويستطيع التعامل معه بإيجابية وجدية إذا ماتوافرت أمامه عناصر هذا الإبداع والبيئة المشجعة عليه. وليس أدل على ذلك من ذلك النبوغ والتفرد الذى يحققه الإنسان العربى بمجرد أن يهاجر الى بيئة علمية متقدمة ودافعة إلى الإبداع والتفوق. فهو بمجرد أن يجد نفسه وسط هذه البيئة يمتلك أدواتها ويتعامل معها بإيجابية وقدرة تجعله يتفوق حتى على أصحاب هذه البيئة العلمية وصانعى أدواتها وتقنياتها. إنه بأدواتها وبما تهيئه له من حرية فى الإبداع واستقرار مادية ومعنوية يتفوق ويصبح أعلم العلماء وأشهر المتخصصين فى تخصصه.

إن الإنسان العربى ليس ابن التخلف وليس - كما يردد البعض بغباء يحسدون عليه - ممن ينحدرون من جينات وراثية أقل، غير قادرة على الإبداع والتفوق، وإنما هو على العكس من ذلك ابن تاريخ حضارى عريق، وهو قادر على أن يتقبل الجديد وأن يتعامل معه. وإذا كان قد مرت عليه أوقات أو عصور

تخلف فيها فإن ذلك لم يكن بفعل غيابه أو بفعل جموده وإنما كان بفعل عوامل عديدة أعاقته عن أن يواصل تقدمه الحضارى منها ما يتعلق بالانتهيارات الداخلية داخل بنية المجتمع العربى أو المسلم واستبداد حكامه.. إلخ. ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالغزوات الخارجية التى دمرت ما تبقى من بنية التقدم العلمى والتكنولوجى الموجودة، وساهمت بشكل حاسم فى تجذير التخلف وفرضت ثقافته على أبناء تلك المجتمعات المستعمرة، وشكلتها بقيم جديدة وفرضت عليها الدونية والتبعية للثقافة وللإقتصاد الغازى^(١٢).

وعلى ذلك فالإنسان العربى إذا ما أزيلت من أمامه المعوقات التى تعوق امتلاكه أدوات العصر ومناهجه وعلومه، وإذا ما تهيأت الظروف والبيئة الاجتماعية والعلمية المناسبة للانطلاق والتقدم، أقول إذا ما حدث هذا وذاك فإن الإنسان العربى قادر على أن يقبل التحدى وأن يحقق التقدم الذى ينشده فى كافة المجالات.

ولعل السؤال الآن: وماذا بعد أن يمتلك الإنسان العربى ثقافة التقدم، ويوصلها وبعد أن تتجذر وتستتب فى واقعه؟!

وهذا السؤال يعود بنا إلى ما بدأنا به هذه الفقرة. فقد قلنا إن ثقافة التقدم وتأصيلها وتجذيرها فى الواقع العربى وامتلاك أبنائه لها ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتنمية المجتمع

والاقتصاد المحلي وصولاً إلى الرخاء والسعادة وهما غاية أى فعل إنسانى.

وبالطبع فإننا استناداً إلى ما عرضنا له من قبل لا ندعو إلى تنمية تابعة لاقتصاديات الدول العظمى أياً كانت مغرياتها وأياً كانت مكاسبها السريعة أو الفورية؛ ففي ظل هذا النوع من التنمية يكون الثراء زائفاً، والمنتج المحلى غير قادر على منافسة المنتج الأسمى، إلى آخر ما يحذر منه المحذرون من المتخصصين. إن فى تلك التبعية الخضوع التام السلبي لما يكرس الهيمنة الغربية تحت حجج عولمة الاقتصاد وكونية الفكر والمعلومات، إلى آخر تلك الحجج التى يرددها دعاة العولمة والدخول فى الإطار والنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى وإلا فالويل لنا والضياع لأموالنا والفقر ينتظرنا والتخلف حليفنا والخروج من التاريخ مصيرنا.

وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية التى تواجه الباحث عن مصير التنمية فى العالم العربى؛ إذ لا يمكن رغم رفضنا لتبعية التنمية، ورغم رفضنا للهيمنة الاقتصادية الغربية وفرضها فرضاً على اقتصاديات العالم الثالث، ورغم رفضنا الدخول فى التكتلات الاقتصادية العالمية ولأنظمتها المالية والشركات عابرة القارات ولأنظمتها الاحتكارية. رغم كل ذلك فإن التنمية المستقلة لا يمكن أن تكون بعيدة أو منعزلة عما يجرى فى العالم المتقدم.

ولا يمكن أن نقيم قطيعة مطلقة معه، ولا يمكن أن تتم فقط بالتوقع داخل الذات والاستناد المطلق على الإمكانيات الداخلية!.

إن بين الدعوة إلى التبعية المطلقة والدخول في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وبين الاستقلال التام عنه والانكفاء المطلق على الذات حلاً نحن نبحث عنه ونود أن نكتشف معالمه ونحاول بلورة صورته فيما نطلق عليه اسم "التنمية المستقلة"^(٦٣). ويمكن أن نقرب من المعنى الذي نقصده بالتنمية المستقلة على أساسين؛ أحدهما استيعادي، والآخر إيجابي بنائي. ولنوجز بعض تفاصيلهما في مايلي:

(أ) رفض المنظور الغربي للتنمية في الدول المتخلفة:

إن المفهوم الغربي للتنمية في المجتمعات الأخرى مبني على افتراض مؤداة أن اقتصاديات تلك الدول اقتصاديات موجهة من قبل الدولة والحكومة، تغلغل فيها فساد القطاع العام وهيمنته، بنظام إداري بيروقراطي معنوق لحرية الحركة، ونظام مالي مركزي تتحكم فيه البنوك المركزية التي تشرف عليها الدولة في هذه الدول!

وعلى ذلك يكون طريق الإصلاح من المنظور الغربي هو الذي من شأنه التقليل من تحكم الدولة وتفكير القطاع العام والاتجاه إلى بيع شركاته للأفراد وللمؤسسات والشركات

الخاصة، والاستناد على إدارة جديدة كفء تؤمن بحرية التجارة... الخ.

وبالطبع فإن من المتصور فى ظل هذا الاعتقاد، وفى ظل هذا الطريق واضح المعالم - من وجهة النظر الغربية - هو حدوث طفرة تنموية تعيد إلى الاقتصاد فى هذه الدولة أو تلك التوازن المفقود، وتزيد بذلك فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص، وتزيد فرص الرخاء التى يمكن أن ينعم بها الأفراد فى ظل الاقتصاد الحر وبالطبع فإن هذا التصور حينما يطبق على أرض الواقع لابد أن يصادفه الكثير من عوامل الفشل لأنه لم يراع خصوصيات وظروف كل بلد على حده فضلا عن أنه حتى إذا حقق النجاح فهو بالقطع سيظل نجاحا مؤقتا لأنه لم يستند على أرضية صلبة من التنمية الحقيقية.

و على كل حال، فإن المنظور الغربى للتنمية لا يستهدف فى الأساس تلك التنمية الحقيقية فى البلاد الأخرى لأنه يريد فى النهاية أن تظل هذه البلاد الأخرى سواء سميناها بلاد الجنوب، أو دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة، أن تظل هذه البلاد تابعة للاقتصاد الغربى الرأسمالى وخادمة له. ومن شأن ذلك أن يجعل من هذه الدول دولا ذات اقتصاد تابع هامشى من ناحية، ومن ناحية أخرى يزيد ذلك من تشوه بنية الاقتصاد المحلى؛ إذ

ستتقرض صناعاته التقليدية وشركاته ذات رؤوس الأموال المحدودة لصالح الشركات متعددة الجنسيات - عابرة القارات. فضلا عن سيادة النمط الاستهلاكي على النمط الإنتاجي مما يخلخل التركيب الطبقي التقليدي في هذه البلاد، ويزيد من التفاوت في الدخول ويزعزع الأمن الاجتماعي والاستقرار الداخلي، ويقلل من الانتماء الوطني لدى فئات عديدة من المجتمع .. الخ.

ولاشك أن كل تلك النتائج السلبية المترتبة على تبني هذا المنظور الغربي للتنمية وعلى العمل وفقا له تجعل منه منظورا مرفوضا ينبغي أن نحذر منه كل الحذر! فهو في النهاية المنظور الذي يحول دون قيام أي تنمية مستقلة داخل الوطن العربي ويساعد أكثر على "حماية الوضع السياسي الانفصالي ويدفع إلى التوترات بين المناطق والطبقات داخل هذا الوطن" على حد تعبير د. فوزي منصور^(١٢).

(ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة:

١ - الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية القومية:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بالتنمية المستقلة هو المطالبة بالاستثمار الأمثل لكل الإمكانيات المحلية بشرية كانت أو مواد خام أو رؤوس أموال أو خلافة. ومن المسلم به أن العالم العربي غني بمثل هذه الإمكانيات فلدينا العلماء الكفاء في

الداخل والخارج في مختلف التخصصات ولدينا العمالة الماهرة المدربة والتي يمكن أن نعيد تأهيلها في أى وقت نشاء ولأى شىء نشاء طالما توفرت الإمكانيات التّقنية والمادية اللازمة لذلك. ولدينا الكوادر الفنية المدربة في مختلف البلدان العربية.

وباعتراف معظم الاقتصاديين العالميين لدينا الموارد والمواد الخام التى تكفى للاعتماد على الذات فيما يتعلق بالأمن الغذائى وتوفير الحاجات الضرورية للشعوب العربية. فلدينا الأرض الخصبة فى بعض الأقطار العربية وهى غير مستغلة كما ينبغى، ولدينا الموارد المائية الكافية والمتاحة، ولدينا الصحراء الشاسعة التى لم تستغل حتى الآن. ولدينا إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسياحة والفندقة والآثار. ولدينا المواد التعدينية الوفيرة وعلى رأسها البترول والذهب والنحاس وغيرها.

ولدينا مع هذا وذاك رؤوس الأموال الكافية لو أحسن استغلالها واستثمارها فى المشروعات الإنتاجية وليس استثمارها فى البنوك الأوروبية والأمريكية والبورصات الغربية. إن رأس المال العربى ينبغى أن يعاد ليستثمر فى وطنه وليس فى البلاد الأوروبية وأمريكا.

والحقيقة الناصعة التى يعيها الجميع دون أن يعملوا بجدية وفقا لها هى "أن الإمكانيات العربية كافية كأساس أولى خام للكمال الاقتصادى العربى". وهذه الحقيقة تضع الإنسان العربى

والحاكم العربي والاقتصادي العربي والمثقف العربي ... الخ. تضع الجميع أمام مسؤوليتهم الوطنية وأمام ضمائرهم الحية التي ينبغي أن ترفض حالة التردى والتخلف والتبعية، وتقبل على العمل الوحدوى ليس كشعارات براقية بلا مضمون، وإنما كفعل واقعى ملموس.

فالمعروف اقتصاديا "أنه كلما اندمجت كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية، زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من المواد المتنوعة التى توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته، وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادى الأخرى المألوفة"^(١٥). إذن ما الذى يحول دون تحول البلاد العربية من كيانات اقتصادية متفرقة إلى كيان اقتصادى واحد أكثر قدرة على الاعتماد على الذات وأكثر قدرة وقوة على التعامل مع الكيانات الاقتصادية الأخرى الكبرى فى العالم مثل السوق الأوروبية الموحدة، أو أمريكا، أو التجمعات الاقتصادية لدول شرق آسيا؟! سؤال محير وملّ الجميع من إعادته وتكراره والحديث عنه!!.

٢ - ضرورة وجود آلية محددة للتكامل الاقتصادى العربى:

نحن نعرف مسبقا أن الخطاب العربى منذ ثورة يوليو المصرية فى عام ١٩٥٢م زخر بالحديث عن الوحدة العربية

وعن ضرورة التكامل العربى فى كل المجالات وسياسيا واقتصاديا على وجه الخصوص. ونعلم مسبقا أن هناك آليات محددة اتفق عليها داخل مؤسسة الجامعة العربية - وهى مؤسسة وحدوية عربية - لهذا التكامل الاقتصادى أبرزها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجالس أخرى عديدة. لكن المشكلة تكمن فى أن هذه الآليات لاتزال مجرد اتفاقات ورقية نظرية لم تجد طريقها بعد للتنفيذ. والأمر لم يقتصر على الاتفاقات العربية على مستوى الجامعة العربية ككل، وإنما انسحب أيضا على التجمعات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى، ومجلس الوحدة المغاربية، والتكتل المصرى - السورى الخليجى .. الخ. فكلها مجالس جيدة التوجهات وقادرة على أن تكون نواة لاتحاد اقتصادى عربى على الأقل. لكنها بعد لم تصبح كذلك على مستوى التجمعات التى أقامتها وكل ماخرج عنها من قرارات فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى لايجاد طريقه الجدى للتنفيذ الفعلى. هذا هو الواقع المؤلم الذى تعيشه البلاد العربية التى تطمح إلى التنمية والتقدم وتملك الكثير من إمكانياته وأدواته لكنها قاصرة عن أن تستفيد منها أو تستغلها!!!.

والمعوقات معروفة ولا تخفى على أحد، فهى صراع المصالح بين هذه البلاد، وصراع السياسة والحرص على التوقع خوفا من الآخر العربى!، والخوف فى النهاية على الملكيات

والثروات، من أن تذوب لصالح العرب جميعا وليس لصالح أصحابها وتحقيق مصالحهم الذاتية دون مصالح شعوبهم ومصالح الرخاء العربى ككل. إن افتقاد الزعامات العربية إلى الإخلاص العربى فى العمل والحدوى سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو خلاقه هو مرتبط الفرس وهو المعوق الأساسى، لأننى أعتقد أن الشعوب العربية متحابّة ومدركة تماماً أن مصلحتها فى التكتل والاتحاد وليس فى الفرقة والقطيعة.

خلاصة القول فى هذا الأمر هو أنه إذا خلصت النوايا العربية وخاصة نوايا الزعماء والنخب العربية، فإن إمكانيات التكامل موجودة ولا يهم بعد ذلك صورة الآلية التى يمكن أن يتفق عليها لتكون صالحة للعمل الفورى سواء كانت سوقا عربية مشتركة، أو تكتل اقتصادى عربى، أو وحدة اقتصادية عربية! فالمهم هو تمكين هذه الآلية العربية للعمل بجدية نحو الاستفادة القصوى من هذه الإمكانيات العربية دون وضع العراقيل أمامها ودون خوف على المصالح الذاتية الأنانية من الضياع فى ظل التكتل العربى المنشود والذى لم يعد أمام العرب بديلا عنه فى عصر التكتلات الاقتصادية الدولية وفى ظل محاولات عولمة الاقتصاد.

ولقد لخص د. فوزى منصور إمكانيات التنمية المعتمدة على الذات عربيا فقال: " إن الموارد المنتظر تكاملها موزعة الآن على أجزاء الوطن العربي المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية؛ فبعض البلدان تملك أراضي زراعية وفيرة بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحتها ولا تملك سوى القليل جداً من رأس المال لزراعتها. وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقل نسبيا مما يلزم لجعل العمل منتجا بدرجة كافية. وهناك مجموعة ثالثة من البلدان قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعي معين يسهل تحويله إلى مورد رأسمالي مثل النفط، لكن هذه المجموعة تنفقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التي يتكامل رأس المال معها، وهكذا. ومن الواضح أن تدفق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذي يمكن أن يحقق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضى إلى تطور ضخّم في قوى الإنتاج المحلية. ويحول في الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط - سواء في حالته الطبيعية كسلعة للتصدير أم في شكله المحوّل كرأس مال - في جزء واحد من الوطن العربي ذي قدرة استيعابية شديدة المحدودة، كما يقضى على ندرته في أجزاء أخرى تحتاج إليه وتحسن استخدامه، ويمنع استخدامه كأداة لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي على الوطن جميعه كما هو الحال الآن^(١١) .

تلك هي إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي التي تتيح على حد تعبير د. فوزي منصور إقامة "الحياة الاقتصادية المشتركة"^(٦٧). وكل ما يتطلبه الأمر بعد ذلك هو أولاً: تسييس المشكلة بتوفير الإرادة السياسية المساندة والداعمة بكل قوة لإنشاء هذا التكتل وإقامة الحياة الاقتصادية المشتركة. وثانياً: وجود تخطيط حقيقي قوى وفعال، وهذا التخطيط القوى والفعال "ليس هو ذلك الذي يتم عن طريق السيطرة على كميات اقتصادية وإنما من خلال حفز الفعل الاقتصادي في مسار عقلائي سواء من حيث تخصيص الموارد أو من حيث توزيع ناتج عملية النمو المحقق"^(٦٨)، والتخطيط القوى الفعال هو في اعتقادنا كما في اعتقاد المتخصصين التخطيط الاستراتيجي وليس التخطيط التقليدي وذلك لأن التخطيط الاستراتيجي يركز على الجانب الاستشرافي للمستقبل دون الاستناد كثيراً على الماضي أو الحاضر، وإن أخذ القائمون عليه إنجازات الماضي أو الحاضر في الحسبان فإنهم لا يجعلونها قيوداً على تصور المستقبل الذي ينبغي العمل على تحقيق الغايات المرجوة فيه. كما أن التخطيط الاستراتيجي يولي أهمية أكبر "للتنفيذ" وليس فقط لتحديد الأهداف ومن ثم فهو يعطي اهتماماً كبيراً لإجراءات "تعبئة الموارد وتجهيز المؤسسات القادرة على التنفيذ، كما أن هذا التخطيط الاستراتيجي عملية لا تكتمل أبداً

فهي تتجدد باستمرار من خلال التقييم المتواصل للتعامل بكفاءة مع المتغيرات المستحدثة^(١٩).

ولاشك أن نقطة البداية التى ينبغى أن تشغلنا فى هذا التخطيط القوى الفعال فى بناء المؤسسة القائمة على أمر الوحدة أو التكامل الاقتصادى العربى هى وجود الإدارة الكفاء القادرة أولا على عمل هذا التخطيط الاستراتيجى المستمر للعمل الاقتصادى العربى، وعلى تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر إجراءات واليات ومشروعات وتنظيمات محددة.

٣ - ضرورة وجود " الإدارة الكفاء" للتنمية العربية:

لقد قلنا فيما سبق إن الإدارة الكفاء ضرورة وركيزة أساسية لأى عمل تنموى، وهى هكذا فى الدول المتقدمة، ولا يستطيع أحد أن يكابر أو يشكك فى أن أكبر ركائز التقدم الأمريكى فى مختلف المجالات هو توافر تلك الإدارة الكفاء القادرة على التخطيط السليم والتنفيذ السريع بتسخير كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى مختلف المجالات لدرجة أن هذه الإدارة الكفاء فى تلك المجتمع المتقدم أصبحت تحلم بعبور القارة الأمريكية إلى أوروبا وإلى مختلف دول العالم شرقه وغربه. وقد نجحت إلى حد بعيد فى ذلك وليس أدل على هذا النجاح من وجود تلك الشركات عابرة القارات - متعددة

الجنسيات! وليس أدل على ذلك أيضاً من اجتذاب أبرع وأبرز المتخصصين في مختلف المجالات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإدخالهم ضمن المنظومة الأمريكية علمياً واقتصادياً ليساهموا في ذلك التقدم نحو السيطرة الأمريكية على العالم بما فيه دولهم التي جاءوا منها والمفترض أنهم ينتمون إليها.

والأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فالإدارة المؤهلة الناجحة وراء كل المؤسسات العالمية الكبرى في مختلف أرجاء العالم المتقدم.

ولذلك فإن البعض يعتبر أن "إدارة الاقتصاد الوطني هي محور المحاور في أى مشروع تنموى .. فالتنمية الفعلية في ظل النظام العالمى الجديد وقبله تحتاج إلى طليعة إدارية متميزة هي إداريو التنمية رجالاً ونساء الذين يستوعبون مفاهيم التنمية الفعلية ومنطلقاتها ومراكزها والوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها. وهم بطبيعة الحال يفترض أن يكونوا مستوعبين للمعطيات والمستجدات على الصعيد الداخلى وكذلك على الصعيد العالمى، ومواكبين لها مواكبهم للتطور المعرفى الذى يصب مباشرة فى الارتقاء بالأداء التنموى"^(٧٠).

ومادام ذلك كذلك، فإن إداري المؤسسات التنموية العربية في الأقطار العربية كل على حده، أو على المستوى القومي الذين يفترض أن يديروا المؤسسات الوحشية ينبغي أن تكون إدارة مؤهلة وقادرة على الاستجابة لكل المتغيرات المحلية والدولية في ظل نموذج التنمية المستقلة الذي لا يقيم القطيعة مع النظم أو التكتلات الاقتصادية الأخرى ويستفيد من التعامل معها بقدر ما يفيدها.

إن الأمر إذن يتطلب إصلاح إداري واسع المدى في مختلف الأقطار العربية لا يكفي بكونه - على حد تعبير د. أسامة - ردة فعل لمواجهة بعض المشاكل أو المآزق الإدارية بحيث تتمحور حول هدف صغير هو تبسيط الإجراءات، بل ينبغي أن يحدث " تغيير في السلوك الإداري نفسه مرتبط ببرنامج أوسع يتناول تغيير السلوك على الصعيد المجتمعي^(٧١)".

وهذا ما ألمحنا إليه في ضرورة تطوير التعليم والبحث العلمي وتغيير نمط الثقافة السائدة في المجتمع لتصبح ثقافة التقدم الباحثة على العمل الجاد والتخطيط العلمي القادر على الإبداع في مواجهة المتطلبات المتغيرة والمتجددة للمجتمع. فتطوير الإدارة وتحويلها من إدارة وظيفية تقليدية، إلى إدارة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي وتستخدم أحدث الوسائل المتجددة في

التنفيذ، مسألة في غاية الأهمية. وهي رغم أهميتها قد غابت عنا كثيراً^(٧٢)، ومن الضروري الآن أن نهتم بها ونوليها العناية اللازمة لأنها كما سبق وأشارت مسألة جوهرية في التنمية وصناعة التقدم.

هوامش البحث الثالث

- (١) انظر: قاموس علم الاجتماع الذى حرره وراجعته د. محمد عاطف غيث، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م، مادة "ثقافة"، ص ١١٠.
- (٢) نقلا عن: نفس المصدر السابق، ص ١١٠.
- E. Taylor: Primitive Culture, London, John Murray
1871.
- (٣) نفسه.
- (٤) نفسه، ص ١١٠ - ١١٠.
- (٥) د. حامد عمار: في بناء البشر - دراسات في التغير الحضارى والفكر التربوى، مركز تنمية المجتمع في العالم العربى، مرس اللبان ١٩٦٤م، ص ١٩.
- (٦) د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر - بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٥م، ص ٣٢١.
- (٧) ميكل توميسون وريتشارد إليس وأرون فيلدافسكى: نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣) الكويت ١٩٩٧م، مقدمة المراجع ص ٩.
- (٨) د. إحسان عباس: الأصالة في الثقافة القومية المعاصرة، المستقبل العربى، السنة الثالثة، العدد ٢٥ مارس ١٩٨١م، ص ٦-١٩.
- نقلا عن: د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٢.
- (٩) د. حليم بركات: نفس المرجع السابق، ص ٣٢٣.
- (١٠) نفسه.
- (١١) نفسه.

في فلسفة الثقافة

١٢) انظر: عبد الله العروى: ثقافتنا في ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ص ١٧٤.

١٣) د. حليم بركات: نفس المرجع، ص ٣٢٣.

R. Firth: Elements of Social Organization, London, Watts, (١٤ 1951, p. 27.

نقلا عن: قاموس علم الاجتماع، ص ١١١.

١٥) د. أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلّف وإدارة التنمية، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة الثقافة القومية (٣٢)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧م، ص ١٥.

١٦) نفسه، ص ١٦.

١٧) نفسه.

١٨) نفسه، ص ١٧.

وانظر أيضاً على خليفة الكواري: تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢٦٠.

١٩) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٣.

٢٠) انظر: كتاب "نظرية الثقافة"، سبق الإشارة إليه، مقدمة الترجمة العربية، ص ١١.

٢١) ج.ب. بيرى: فكرة التقدم، ترجمة عارف حديفة، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨، ص ٣٤.

٢٢) نفسه، ص ٣٦.

- وانظر أيضاً: د. حازم الببلاوى: على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٨٠ ومابعدها.
- ٢٣) انظر: M. Ginsberg: The Idea of Progress, a Revolution, London 1953, p.68.
- نقلا عن: قاموس علم الاجتماع السابق الإشارة إليه، ص ٣٥٣.
- ٢٤) قاموس علم الاجتماع، سبق الإشارة إليه، ص ١١٣.
- ٢٥) د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة - رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م، ص ١٥٤.
- ٢٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٥٤.
- ٢٧) د. أحمد زايد: خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية - دبي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ١٩٦.
- ٢٨) نفسه، ص ١٩٥.
- ٢٩) نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.
- ٣٠) نفسه، ص ١٩٧ - ١٩٨.
- ٣١) نفسه، ص ١٩٥.
- ٣٢) د. أحمد مجدى حجازى، نفس المرجع السابق، ص ١٧٤ - ١٧٥.
- ٣٣) نفسه، ص ١٧٦.
- ٣٤) نفسه.
- ٣٥) شوقي جلال: مقدمة ترجمة لكتاب: لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، تأليف مايكل كارينرس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٩)، الكويت، يناير ١٩٩٨م، ص ٨.

في فلسفة الثقافة

٣٦) د. حسن حنفي: هموم الفكر والوطن - الفكر العربي المعاصر (الجزء الثاني)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٥٤٦.

٣٧) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية ١٠٥.

٣٨) نفسه، سورة آل عمران، آية ١٩٥.

وانظر الآيات الحاضرة على العمل ومكانة العاملين في الإسلام وجزاء غير العاملين والمفسدين في أعمالهم، في " المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب، القاهرة بدون تاريخ، ص ٤٨٣ - ٤٨٨.

٣٩) د. حسن حنفي، نفس المرجع السابق، ص ٥٤٥.

٤٠) نفسه، ص ٥٤٦.

٤١) د. حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م، ص ٧٩.

٤٢) نفسه.

٤٣) د. حامد عمار: نفس المرجع السابق، ص ٣٨.

٤٤) د. سليمان حزين: مستقبل الثقافة في مصر العربية، دار الشروق، القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص ١٩٤.

وانظر في نفس الكتاب التقارير القيمة التي أعدها المؤلف لتناقش داخل مجالس تطوير التعليم في مصر ومنها:

(١) مشروع باصلاح جذرى للتعليم في مصر العربية، ص ١٩٣ وما بعدها.

(٢) دور التعليم في تنمية الفكر القومي في مصر المستقبل، ص ١٦٩ وما بعدها.

(٣) نحو استراتيجية مستقبلية للتعليم في مصر العربية، ص ٢٣٩ وما بعدها.

- ٤٥) د. زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة الثامنة، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٢٤.
- ٤٦) نفسه، ص ٢٥٣.
- ٤٧) د. زغلول راغب النجار: قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠) - الدوحة ١٩٨٨م، ص ٨٣ - ٨٤.
- ٤٨) نفسه.
- وراجع ما كتبناه عن هذه القضية في: العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة، مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - العدد (٢٠٠) - ١٠ - ١٩٩٥م، ص ص ١١٦ - ١٣٦.
- ٤٩) انظر د. مصطفى النشار: نفس المرجع السابق، ص ص ١٢١ - ١٢٦.
- ٥٠) نفسه، ص ١٢٧ وما بعدها.
- ٥١) د. طيب تيزيني: في السجال الفكري الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٨٩م، ص ٩١.
- ٥٢) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع، ص ٢٠.
- ٥٣) انظر: د. مصطفى النشار، نفس المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٣٦.
- ٥٤) انظر في ذلك ما كتبناه عن مشكلة الأصالة والمعاصرة في: د. مصطفى النشار: مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م، ص ١٧٩ وما بعدها.
- وراجع في ذلك مؤلفات د. زكي نجيب محمود وخاصة: المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشروق بالقاهرة وبيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م، و"في تحديث الثقافة العربية"، دار الشروق ١٩٨٧م. ومؤلفات د. محمد عابد الجابري خاصة: "نحن والتراث - قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي"، دار

في فلسفة الثقافة

الفارابي - بيروت. و"إشكاليات الفكر العربي المعاصر" مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٠م. ومؤلفات د. حسن حنفي خاصة: "التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم"، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م. و"قضايا معاصرة - الجزء الأول - في الفكر العربي المعاصر"، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٦م.

٥٥) انظر تفاصيل أكثر حول النتائج السلبية لعلاقة المتقف العربي بالغرب في: محمد أحمد إسماعيل علي: دور المتقفين في التنمية السياسية - دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، ج (١)، بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م، ص ص ١٣٤ - ١٣٩.

٥٦) انظر: نفس المرجع السابق، ص ١٣٩ - ١٤٠.

٥٧) انظر مآكثبه الدكتور مجدى عبد الحافظ في مقدمات كتابه: جمال الدين الأفغانى وإشكاليات العصر، الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ١٩٩٧م، ص ٣١.

وانظر أيضاً ما كتبه الأستاذ محمود أمين العالم في كتابه: الفكر العربى بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربى، القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص ٣٠.

٥٨) انظر: عبد الله العروى: نفس المرجع السابق، ص ٢٠٥.

٥٩) انظر: محمود أمين العالم: نفس المرجع السابق وخاصة مدخل الكتاب الذى جاء جميعه بعنوان " الفكر العربى بين الخصوصية والكونية".

٦٠) تاكشى هياشى وشوجايتو: استراتيجيه البحث العلمى والتكنولوجى: أهمية التجربة اليابانية، ورقة قدمت إلى ندوة " السياسات التكنولوجية فى الأقطار العربية" التى نظمتها اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة

- بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥م، ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- ٦١) انظر في ذلك ما كتبه: على حرب في بحث له عنوانه " العربي بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوجداني"، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة عالم الفكر الكويتية بعنوان " الفكر العربي المعاصر، تقييم واستشراف"، العددان الثالث والرابع من المجلد السادس والعشرين، يونيو ١٩٩٨م، ص ١٥٩ - ١٦١.
- وانظر أيضا ما كتبه د. حليم بركات في نفس المرجع السابق، ص ٤٥٨ - ٤٦٠.
- ٦٢) انظر: تفصيلات أخرى عن أسباب تخلفنا العلمي والتقني في بحثنا: " العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة"، سبق الإشارة إليه، ص ١١٨ - ١٢٦.
- وانظر أيضا ما كتبناه عن الأسباب الفكرية والتاريخية لمشكلات الفكر العربي المعاصر في:
- مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٧٥ - ١٧٧.
- وانظر أيضا ما كتبه علماء الاجتماع والاقتصاد عن أخطار نظرية التبعية على اقتصاديات ومجتمعات الدول التابعة.
- انظر على سبيل المثال: يوسف صايغ: التنمية العنصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.
- إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.

في فلسفة الثقافة

- د. أحمد مجدى حجازى: علم اجتماع الأزمة، سبق الإشارة إليه، ص ١٥٢ وما بعدها

- د. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر، سبق الإشارة إليه، ص ٤٥٠ وما بعدها

- د. مصطفى عبد الغنى: الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨م.

٦٣) فى الحقيقة أننا لسنا أصحاب هذا المصطلح وإن كنا نحاول تطوير مفهوم خاص حوله. فالمصطلح شائع لدى بعض الباحثين والمنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين العرب. انظر منهم على سبيل المثال:

- د. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والتنتاج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.

- د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٢٢، ص ٣٢.

- د. فوزى منصور: خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، طبعة دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م، ص ١٩٤.

٦٤) انظر: د. فوزى منصور، نفس المرجع السابق، الترجمة العربية، نفس الصفحة.

٦٥) نفسه، ص ١٩٢.

٦٦) نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣.

٦٧) نفسه، ص ١٩٣.

٦٨) د. محمد السيد سعيد: المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى العالم العربى، مجلة عالم الفكر الكويتية، العددان الثالث والرابع - المجلد السادس والعشرون، يونية ١٩٩٨م، ص ٢٩٩.

٦٩) انظر: د. محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، فبراير ١٩٩٨م، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

٧٠) د. أسامة عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

٧١) نفسه، ص ٢٢٨.

٧٢) لنذكر هنا أن عشرات الآلاف من الخريجين الذين تخرجهم كليات الإدارة والتجارة في مصر أو في الأقطار العربية الأخرى ليس دلالة على أننا قد وصلنا إلى وجود الإدارى الناجح بهذه المواصفات المتطورة التى نفصدها هنا. [انظر فى ذلك ما يقوله محمد حسنين هيكل: مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة فى حوار القاهرة، دار الشروق ١٩٩٤م، ص ٧. نقلا عن: د. أسامة عبد الرحمن، نفس المرجع، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

وانظر فى ذلك ما قاله أيضا: د. محمد السيد سعيد فى "العرب والمتغيرات العالمية"، ورقة قدمت إلى المؤتمر القومى العربى الأول، تونس ٣ - ٥ مارس ١٩٩٠م. نقلا عن نفس المرجع السابق، ص [٢٣٦ - ٢٣٧].

قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث

(أ) المصادر والمراجع العربية:

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.
- (٣) د. إبراهيم العيسوي : قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩م.
- (٤) د. إحسان عباس : الأصالة فى الثقافة القومية المعاصرة، مجلة "المستقبل العربى"، السنة الثالثة، العدد (٢٥) مارس ١٩٨١م.
- (٥) د. أحمد زائد : خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، دار القراءة للجميع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبی ١٩٩٢م.
- (٦) د. أحمد مجدى : علم اجتماع الأزمة — رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٩٢م.
- (٧) د. أسامة عبد الرحمن : تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٧م.
- (٨) بىـرى جـب : فكرة التقدم، ترجمة عارف حديف، منشورات وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٨٨م.
- (٩) د. حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب — مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٧م.

- (١٠) د. حامد ربيع : الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣م.
- (١١) د. حامد عمل : في بناء البشر - دراسات في التغير الحضارى والفكر التربوى، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، مرس اللبان ١٩٦٤م.
- (١٢) د. حسن حنفي : هموم الفكر والوطن - الفكر العربى المعاصر (الجزء الثانى)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.
- (١٣) د. حسن حنفي : التراث والتجديد - موقفنا من التراث القديم، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٠م.
- (١٤) د. حسن حنفي : قضايا معاصرة - الجزء الأول - فى الفكر العربى المعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٦م.
- (١٥) د. خليم بركات : المجتمع العربى المعاصر - بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨٥م.
- (١٦) د. زغلول راغب : قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر، سلسلة كتاب الأمة (٢٠)، الدوحة ١٩٨٨م.
- (١٧) د. زكى نجيب : تجديد الفكر العربى، دار الشروق، الطبعة الثامنة - القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.
- (١٨) د. زكى نجيب : المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق، الطبعة الرابعة، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.

في فلسفة الثقافة

- (١٩) د. زكى نجيب محمود : في تحديث الثقافة العربية، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٨٧م.
- (٢٠) د. سعد حسين فتح الله : التنمية المستقلة - المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م.
- (٢١) د. سليمان حزين : مستقبل الثقافة في مصر العربية، دار الشروق، القاهرة بيروت ١٩٩٤م.
- (٢٢) د. طيب تيزيني : في المجال الفكرى الراهن، دار الفكر الجديد، بيروت ١٩٨٩م.
- (٢٣) عبد الله العروى : ثقافتنا فى ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر والمركز الثقافى العربى، بيروت - الدار البيضاء ١٩٨٣م.
- (٢٤) د. على حرب : العربى بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوحوى، نشر ضمن عدد خاص أصدرته مجلة 'عالم الفكر'، المجلد السادس والعشرون - العددان الثالث والرابع، يونيه ١٩٩٨م.
- (٢٥) د. على خليفة الكوارى : تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية؟ (محاضرة التغيرات المصاحبة للنقطة فى بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦م.
- (٢٦) د. فوزى منصور : خروج العرب من التاريخ، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، دار الفارابى، بيروت ١٩٩١م.
- (٢٧) مايكل كارينرس : لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ الثقافات البشرية: نشأتها وتنوعها، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٩)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٨م.

- (٢٨) محمد أحمد : دور المثقفين في التنمية السياسية — دراسة
إسماعيل على
نظرية مع التطبيق على مصر (الجزء الأول)،
بدون دار للنشر، القاهرة ١٩٨٥م.
- (٢٩) د. محمد السيد عبد : الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم
المعرفة (٢٣٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب، الكويت ١٩٩٨م.
- (٣٠) د. محمد السيد : المواقف الفكرية نحو التحولات الاقتصادية
الاجتماعية في العالم العربي، مجلة "عالم الفكر"
عدد خاص بعنوان " الفكر العربي المعاصر — تقييم
واستشراف"، المجلد السادس والعشرون، العددان
الثالث والرابع، الكويت ١٩٩٨م.
- (٣١) محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرون، ورقة في حوار
القاهرة، دار الشروق، القاهرة وبيروت ١٩٩٤م.
- (٣٢) د. محمد عابد الجابري : نحن والتراث — قراءات معاصرة في تراثنا
الفلسفي، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ.
- (٣٣) د. محمد عابد الجابري : إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز
دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت
١٩٩٠م.
- (٣٤) د. محمد عاطف : قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.
- (٣٥) محمود أمين العالم : الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار
المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٦م.
- (٣٦) د. مجدى عبد : جمال الدين الأفغاني وإشكاليات العصر، صدر
عن المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧م.

- ٣٧) د. مصطفى النشار : العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد الثقافة، مجلة "المستقبل العربي" (٢٠٠)، أكتوبر ١٩٩٥م.
- ٣٨) د. مصطفى النشار : مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.
- ٣٩) د. مصطفى عبد الغنى : الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٨.
- ٤٠) د. ميكيل تومبسون : نظرية الثقافة، ترجمة د. على سيد الصاوى، (ومجموعة من مراجعة وتقديم د. الفاروق زكى يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت يولية ١٩٩٧م.
- ٤١) د. يوسف صايغ : التنمية العسية - من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢م.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

- 43- Firth R.: Elements of Social Organization, London - Watts 1951.
- 44-Ginsberg M.: The Idea of Progress, a Revolution, London 1953.
- 45 - Taylor E.: Primitive Culture, John Murray, London 1871.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	٥
تصدير	٧

البحث الأول محددات أولية لفلسفة الثقافة

١- ماهية الثقافة	١٥
٢- خصائص الثقافة المتحضرة	١٩
٣- أليات الثقافة المتحضرة	٢٤
٤- بنية الثقافة المتحضرة	٣٣

البحث الثاني العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة

٧- مفهوم العولمة	٣٩
٢- أليات العولمة	٤٢
٣- مفهوم العولمة الثقافية	٤٩
٤- بين ثقافة العولمة واقتصاد العولمة	٥٣
٥- عوائق العولمة الثقافية	٥٨
— هوامش ومراجع البحث الثاني	٦٨

المبحث الثالث الثقافة والتقدم

- تمهيد ٧٣
- أولاً: محددات منهجية ٧٥
- ثانياً: مفهوما الثقافة والتنمية ٧٨
- (أ) مفهوم الثقافة ٧٨
- (ب) مفهوم التنمية ٨٥
- ثالثاً: صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتقدمة ٩١
- (أ) المقصود بالتقدم ٩١
- (ب) سمات الثقافة والتنمية في المجتمعات المتقدمة .. ٩٢
- رابعاً: صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة ١٠٢
- (أ) المقصود بالتخلف ١٠٢
- (ب) سمات الثقافة والتنمية في المجتمعات المتخلفة .. ١٠٦
- خامساً: من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم ١٢٧
- (١) توافر الإرادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم .. ١٢٨
- (٢) إصلاح النظم التعليمية بشكل جوهري أو تعديل فلسفة التعليم ١٣٢

- (٣) دعم البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية ١٤١
- (٤) إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة ١٤٨
- سائساً: من ثقافة التقدم إلى التنمية المستقلة ١٧٤
- (أ) رفض المنظور الغربى للتنمية ١٧٩
- (ب) الأسس الموضوعية للتنمية العربية المستقلة ١٨١
- ١- الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحلية والقومية ١٨١
- ٢- ضرورة وجود آلية محددة للتكامل ١٨٣
- الاقتصادى العربى ١٨٣
- ٣- ضرورة وجود الإدارة الكفاء للتنمية العربية ١٨٨
- هوامش المبحث الثالث ١٩٢
- قائمة بأهم المصادر والمراجع للمبحث الثالث ٢٠١
- (أ) المصادر والمراجع العربية ٢٠١
- (ب) المصادر والمراجع الأجنبية ٢٠٥

كتب أخرى للمؤلف

- (١) فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار التتوير للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤م.
- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مديولي بالقاهرة، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.
- (٢) نظرية المعرفة عند أرسطو:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٨٧م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٣) نظرية العلم الأرسطية - دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٤) فلاسفة أيقظوا العالم:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٨م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتاب الجامعي - العين - الإمارات ١٩٩٠م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٨م.
- (٥) نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة - دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية:
- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٢م.

- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٧م.
- (٦) نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفي باللغة العربية:
- صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مدبولي بالقاهرة ١٩٩٣م.
- (٧) مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقي والفلسفة اليونانية:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٩٥م.
- (٨) فلسفة التاريخ. معناها ومذاهبها:
- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٥م.
- (٩) التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):
- وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة - دار الغرير للطباعة والنشر، دبي ١٩٩٥م.
- (١٠) التفكير المنطقي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):
- وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة - دار الغرير للطباعة والنشر، دبي ١٩٩٥م.
- (١١) من التاريخ إلى فلسفة التاريخ - قراءة في الفكر التاريخي عند اليونان:
- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.
- (١٢) مكانة المرأة في فلسفة أفلاطون - قراءة في محاورتي "الجمهورية" و"القوانين":
- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.

(١٣) المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٧م.

(١٤) مدخل جديد إلى الفلسفة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٥) مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عن اليونان:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٦) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول)

السابقون على السوفسطائيين:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٧) الخطاب السياسي في مصر القديمة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٨م.

(١٨) تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٩م.

(١٩) ضد العولمة:

— صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،
القاهرة ١٩٩٩م.

هذا الكتاب

يقدم المؤلف فى هذا الكتاب رؤية خاصة حول الثقافة وفلسفتها عبر ثلاثة مباحث؛ أولها: مبحث نظرى فلسفى يحدد فيه ماهية الثقافة وخصائص الثقافة المتحضرة. وفى المبحث الثانى: يطبق هذه الرؤية فى موضوع "العولمة الثقافية". وفى المبحث الثالث: يطبق هذه الرؤية فى موضوع العلاقة بين "الثقافة والتقدم" ومن خلال بيان صورة العلاقة بين الثقافة والتنمية سواء فى المجتمعات المتقدمة أو فى المجتمعات المتخلفة.

ثم يتساءل هل يمكن تغيير نمط الثقافة السائدة فى المجتمعات المتخلفة بحيث تتحول إلى ثقافة تقدم ومن ثم تتحول تلك المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة؟! إن مؤلفنا يرى إمكانية ذلك التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التنمية والتقدم عبر وسائل محددة. ويتساءل هل نملك فى ظل العولمة الاقتصادية والهيمنة الغربية - أسس ومقومات التنمية المستقلة؟!

أسئلة كثيرة يطرحها المؤلف ويوجب عليها فى هذا الكتاب انهم، الفريد فى موضوعه، الغزير فى مادته، الأصيل فى رؤيته. ولذلك فهو كتاب جدير بالقراءة والتأمل لفتح باب المناقشة حول صياغة جديدة للفكر العربى فى مطلع الألفية الجديدة.

أحمد غريب